وزارة التعليم العالي و البحث العلمي:
المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم : الدراسات العسكرية و الإستراتجية:
تخصص: الدراسات الإستراتجية و الدولية:

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر:

البعد الإقليمي في التصور الجزائري للأمن:

إعداد الطالب: فني حسان **إشراف الأستاذ: جنوحات حسين**

السنة الجامعية:2014/2013.

« War is the father of all and king of all, and some he shows as gods, others as men; some he makes slaves and others free. »

—Heraclitus, The Cosmic Fragments, 53

الشكر و العرفان:

-أتوجه بالشكر إلى من تلقيت مساعدتهم
خلال فترة تحضير المذكرة , أخص بالذكر منهم الأستاذ
المشرف :جنوحات حسين. على نصائحه القيمة.
- أشكر أستاذ المرحلة الثانوية: السيد عبد العزيز بوجمعة.

-كما أتذكر الصديق: أسامة بودرامة رحمه الله .

مختصر :

كنتيجة للنهاية المفاجئة للحرب الباردة, عرفت الدراسات الامنية اتجاهات جديدة في البحث من خلال التعميق والتوسيع. بحيث كان توسيع لمفهوم الأمن و كذا برنامج البحث إلى اتجاهين أساسيين حيث : في الاتجاه الأول, مجموعة من التهديدات التي كانت تعتبر تقليديا مهمة بالنسبة للأمن القومي صارت اكثر اتساعا لتضم قضايا كالإرهاب, الكوارث, اللاامن الغذائي. وكذا تأثير التغيرات المناخية. باعتبارها أجزاء مهمة من خطاب و سياسة الأمن القومي. أما الاتجاه الثاني , فحول وجوب التركيز على الحاجات الإنسانية باعتبارها المرجع الأساسي للأمن. وهذا هو مركز مفهوم الأمن الإنساني , خصوصا من خلال تفكك المركب الامني العالمي لصالح مجموعة من المركبات الامنية الإقليمية الهامشية كمثال شمال إفريقيا. اين كل دولة تحاول تحسين امنها من خلال اقلمة تصورها للأمن الإقليمي.

شمال إفريقيا التي تعرف تحولات كبرى, فهي منطقة اين الوضع الامني , تعرف اضطرابات وكذا ظهور العديد من الازمات. هذا الإقليمي الذي يرتبط امنيا بالفضاء المتوسطي , و العالم العربي و كذا إفريقيا جنوب الصحراء. صار ذو أهمية إستراتجية في مرحلة ما بعد 11 سبتمبر 2001. وكذا بالنظر لمختلف التطورات التي تعرفها قضية الصحراء الغربية. و تداعياتها الإقليمية . إضافة للتطورات في المرحلة الحالية, مجموعة التهديدات المترابطة في الجوار الإقليمي للجزائر: تونس, ليبيا, و مالي.

وهذا الوضع المتواصل خلق أزمة دفاع بالنسبة للجزائر. بإعتبارها بوجهة نظر جيوبوليتيكية قوة إقليمية في شمال إفريقيا. خصوصا بقدراتها على تحسين أوضاعها الامنية في بيئتها الإقليمية. و التي تعاني من خليط من التهديدات : الإرهاب. الجريمة المنظمة. تجارة الأسلحة و تجارة المخدرات...التي تهدد أمنها. وهذه الوضعية تدفع الجزائر لتحمل مسؤولياتها لحماية أمنها الداخلي و الخارجي .

المفاهيم الاساسية: الأمن الإقليمي . الجزائر . الإرهاب . التعاون . التدخل .

Abstract;

As a result of the sudden end of the cold war, Security studies known new direction on research by it's deepening and widening , Where there has been a broadening of the security concept and framework in two fundamental directions. In the first direction, the range of threats traditionally considered relevant to national security has been expanded to include issues such terrorism, diseases, food insecurity, and the impacts of climate change. as integral part of a national security discourse and policy, A second direction emphasizes the needs and well-being of humans as primary referents of security. This has been the central focus of the concept of human security. Especially with the fragmentation of global security complex to several marginal regionals complexes securities , As north africa when each state try to ameliorate it's security by the regionalization of it's security conception .

North Africa is undergoing major transformations ; It is an area where security arena known quick turbulence and where many security crisis are emerging. This region which lies alongside the Mediterranean, Arab world and sub-saharian africa security independences , Has acquired strategic significance after September 11, And as well as developments concerning the Western Sahara conflict and it's regional repercussions, And most recentely the random of complex threats that happen in regional neighbors: Tunisia , Libya and Mali,

This constant situation create defense dilemma for Algeria . And as well as Algeria considered in geopolitical vision a regional power in north Africa with its capacities to improve conditions of regional security environment. Which combine a puzzle of threats from terrorist, organized crime, small arms and trade drugs ...that override it's security , This situation calls Algeria to take it's responsibility for protect it's external and internal securities .

KEY WORLD: Regional security , Algeria, terrorism , cooperation , intervention ,

Résume

Après fin soudaine de la guerre froide ,les études sécuritaires ont connue de nouvelles directions, plus élargis et approfondie. En effet, le concept de sécurité et celui du programme de recherche, ont tout deux suivie deux orientations fondamentalement différentes. La première constitue l'ensemble des dangers qui ont été traditionnellement important par rapport à la sécurité nationale sont devenue plus large par l'introduction du terrorisme, l'insécurité alimentaire et l'impact du changement climatique, ce dernier étant considéré comme l'un des plus important point de réflexion dans les discoures et les politiques sécuritaire. Et la deuxième direction concerne l'importance de l'homme comme référence principale quand on aborde la sécurité la sécurité humaine.

Surtout avec la fragmentation et la complexité sécuritaire mondiale, au profit de la complexité sécuritaire régionale tell que l'Afrique du nord où chaque état essai d'améliorer sa sécurité par la régionalisation de celui-ci. l'Afrique du nord a connu des changement majeurs, sachant qu'elle connait une série de crises et de conflits interminable, et parce que cette régions possède des liens sécuritaire avec la sphère méditerranéenne et le monde arabe, ainsi que l'Afrique Sub-Saharienne, qui est considéré comme une zone d'une importance stratégique après le 11 septembre 2001, et aussi par rapport à l'évolution du conflit au Sahara occidentale et les conséquences sécuritaires régionales de la crise en Tunisie, en Libye et au Mali.

Cette situation crée un dilemme de défense pour l'Algérie, vu sa position géopolitique qui implique que sa posture de puissance régionale en Afrique du nord, est singulièrement liée à ses aptitudes à promouvoir sa sécurité régionale.

خطة الدراسة:

العنوان:

الفصل الأول : الإطار النظري للأمن الإقليمي :

المبحث الاول : توسع مفهوم الامن القومي.

المطلب الأول: الأمن التقليدي وطبيعة الدولة القومية.

المطلب الثاني : توسع مفهوم الأمن التقليدي.

المطلب الثالث: مفهوم الأمن الإنساني.

المبحث الثاني: مفهوم الأمن الإقليمي:

المطلب الأول: مستوى التحليل الإقليمي في الدراسات الدولية.

المطلب الثاني : الروافد الفكرية لدراسة النظم الإقليمية.

المطلب الثالث: الدراسات المقارنة للأنظمة الإقليمية.

المبحث الثالث: المركب الأمني الإقليمي

المطلب الأول: خصوصية القضايا الأمنية في دول الجنوب.

المطلب الثاني: نموذج المركب الأمن الإقليمي.

. المطلب الثالث: دور دولة المركزية في العلاقات الأمنية الإقليمية

الفصل الثاني: الوضع الأمني الإقليمي للجزائر.

المبحث الأول : التهديدات الأمنية في الفضاء المغاربي و العربي.

المطلب الأول: النزاعات الحدودية الإقليمية للجزائر.

المطلب الثاني: تأثير قضية الصحراء الغربية على الأمن الإقليمي.

المطلب الثالث: الوطن العربي و الترابط الأمني.

المبحث الثاني :الأوضاع الأمنية لدول الساحل و الصحراء.

المطلب الأول:التحديد الجيوبوليتيكي لدول الساحل و الصحراء,

المطلب الثاني: دراسة في البيئة الأمنية للمنطقة .

المطلب الثالث: تأثير الفوضى الأمنية في المنطقة الساحل والصحراء على الجزائر.

المبحث الثالث : التحديات الأمنية و دول شمال البحر المتوسط

المطلب الأول: التهديدات الأمنية في الفضاء المتوسطي.

المطلب الثاني:السياسات الأمنية الأوروبية اتجاه دول جنوب المتوسط.

المطلب الثالث: اثر الحرب العالمية على الإرهاب وتدخل الولايات المتحدة الامريكية.

الفصل الثالث : السلوكات الإقليمية الجزائرية :

المبحث الأول : المجهودات الامنية الإقليمية للجزائر:

المطلب الأول: محددات التصور الجزائري للأمن.

المطلب الثاني: تحليل السياسة الإقليمية الجزائرية .

المطلب الثالث: العقيدة الأمنية الجزائرية .

المبحث الثاني: الأمن الإقليمي في ضل للحراك العربي:

المطلب الأول: الاثار الامنية للازمة في تونس.

المطلب الثاني: الاثار الامنية للازمة في ليبيا.

المطلب الثالث: الاثار السلبية للتدخل الإنساني في ليبيا.

المبحث الثالث:الاستجابة الجزائرية للتغيرات في البيئة الامنية الإقليمية.

المطلب الأول: تعزيز التعاون العسكري مع دول الجوار.

المطلب الثاني: تكثيف ودعم التعاون الإقليمي.

المطلب الثالث:استراتيجية التعاون الجزائري مع دول الميدان.

خلاصة:

المقدمة:

مقدمة:

منذ نهاية الحرب الباردة ,عرف الاهتمام بالأمن توجها جديدا في البحث ,حيث زاد الاهتمام بمستوى التحليل الإقليمي في الدراسات الأمنية بدل الاهتمام التقليدي بالدولة و النظام الدولي , وهذا ليشمل مناطق جغرافية كانت مهمشة في السابق حسب الوضع الجيوبوليتيكي للحرب الباردة , لتحتل مركز الاهتمام . ويعد الجوار الإقليمي للجزائر أحد أهم الساحات التي تعرف ديناميكية متسارعة في شتى المجالات بسبب ضغوط العولمة , وهذا ما شكل و لا يزال يعتبر تهديد على الأمن الجزائري خصوصا باعتبار الجزائر تحتل موقع منطقة العبور للتهديدات الأمنية من الشمال و الجنوب. حيث تواجه تحديات أمنية متشابكة تمثلت في عدد كبير من التهديدات الجديدة المتمثلة في الجريمة المنظمة و تجارة السلاح و تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية ، وهذه التهديدات الأمنية أعادت النظر في التصور الجزائري للأمن الإقليمي, كما تواجه الجزائر عدداً من التحدّيات الأمنية التقليدية على حدودها مع دول الجوار وعبر البحر الابيض المتوسط والصحراء الكبرى.

المغرب الاقصى : في سياق النزاع بين الجزائر والمغرب حول استقلال الصحراء الغربية، إضافة إلي مشكلة الحدود المغلقة بين البلدين.

ليبيا: وحالة التوتّر في الحدود الشرقية، رغم سياسة عدم التدخّل في الشان الليبي. وكذا التداعيات الامنية السلبية على المنطقة بعد سقوط النظام السابق.

أوروبا: أهم مشكل أمني هو الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا. وكذا الموقف حول تجريم الهجرة غير شرعية، إضافة للتدخل العسكري في كل من ليبيا و مالي.

التهديدات من أفريقيا جنوب الصحراء: خصوصاً مالي والنيجر. وكذا البلدان المغاربية الاخرى، كما تعاني الجزائر من تنظيم القاعدة والجماعات الإرهابية المماثلة التي تنشط في منطقة الساحل إضافة إلى شبكات الجريمة المنظمة في التهريب المخدرات و السلاح و المتاجرة بالبشر.

الإشكالية:

تعتبر الجزائر إحدى الدول التي شهدت التحدي الأمني ، إذ عرفت في نهاية الثمانينات و بداية التسعينيات تحولات سريعة التي كانت بمثابة الغطاء الذي خلف موجة من العنف و العنف المضاد داخل الجزائر، مما خلق وضعا أمنيا متوترا كانت تأثيراته مختلفة الابعاد أهمها تشكل ما يعرف بالهاجس الأمني خاصة لدى صانع القرار الجزائري آنذاك حيث أصبح انشغاله الأساسي هو

كيفية بلورة استراتيجيات للحد من التجاوزات الأمنية التي هددت البلاد و عصفت بأمنها و استقرارها ليس فقط على المستوى الأمني و إنما تعدته إلى المستويات الاقتصادية و الاجتماعية، و لعل تطور و سوء الأوضاع الأمنية في الجزائر آنذاك, و القائم على الحل العسكري و المعتمد على الذات , خصوصا في ظل العزل الدولي للجزائر إبان تلك الفترة . إلا أن أحداث 11 سبتمبر 2001. وأثارها على مستوى زيادة الاهتمام الدولي بالإرهاب باعتباره تهديدا للأمن الدولي. وكذا القضاء على الإرهاب في الجزائر خاصة بعد 2000, رغم بقاء بعض الخلايا في الصحراء , و جاءت أحداث الحراك العربي و أثارها على إقليم الساحل و الصحراء إبتداءا من 2011, جاءت لتدفع بالإعادة للإهتمام بالبعد الإقليمي للأمن الجزائري خصوصا في ظل التدخل الخارجي في المنطقة, في هذا الإطار تندرج إشكالية الدراسة كالتالي:

كيف تؤثر التغيرات في أنماط التهديدات-التقليدية و الجديدة- على التصور الجزائري لمتطلبات الأمن الإقليمي ؟

التساؤلات الفرعية:

01-ما هي أهم التطورات التي عرفتها الدراسات الأمنية بعد الحرب الباردة ؟

02-كيف أثرت التهديدات الأمنية لدول الجوار على الأمن الجزائري ؟

03-ما هي المجهودات الجزائرية إتجاه إحتواء التهديدات الأمنية خاصة في ضل التدخل الخارجي ؟

الفرضية الأساسية:

ـــبسبب توسع مفهوم الأمن و كذا تزايد التهديدات الأمنية .تتبنى الجزائر مفهوم واسع للأمن الإقليمي ّ. بحيث تحول إلى الأمن الشامل من خلال تكثيف التعاون مع الشركاء الإقليميين و الدوليين.

الفرضيات الفرعية:

01-يعاني الأمن الإقليمي للجزائر من تهديدات تقليدية و تهديدات جديدة, وهذا بسبب إنكشافية الحدود الجزائرية وكذا هشاشة الدول المجاورة ,

02-التغييرات المفاجئة على الساحة الإقليمية (الحراك العربي) أثرت سلبا على الأمن الإقليمي للجزائر.

03-رغم المجهودات الجزائرية, تبقى غير كافية في إطار السياسة الخارجية الأمنية الإقليمية. بسبب عدم وجود إستراتيجية إقليمية

مشتركة قادرة على إحتواء التهديدات الأمنية.

أهمية الموضوع و أهداف الدراسة :

في ضل التحول في البيئة الدولية و الاقليمية , بعد الحرب الباردة من جهة , وبعد احداث 11 سبتمبر من جهة اخرى , والتى شكلت فرص استراتيجية للدول لتحرك الاتها الدبلوماسية والاستراتجية conduite diplomatico-stratégique rationnelle حسب تعبير ريمون ارون raymond aron , لاستغلالها لتحقيق مصلحتها القومية (سواءا القوة او الامن) , وهذا مايفسر زيادة الاهتمام العالمي بشمال افريقيا لما تشكله من ميدان جديد في اطار الحرب العالمية على الارهاب خاصة مع اعلان انضمام تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي للقاعدة سنة 2007وهذا ما شجع نشاطات الجريمة المنظمة بسبب تقارب الاستراتيجيات و الاهداف "الحماية مقابل اتمويل", وهذا ما يزيد من تعقيد الوضع الامني الإقليمي للجزائر , بحيث أن هذا يفرض عليها التجاوب مع هذه التهديدات الإقليمية الجديدة في إطار استراتيجية شاملة و تعاونية مع دول الجوار للتقليل من

التكاليف (المالية والبشرية) to share the burdens من جهة , وكذا توسيع التعاون الدولي و الإقليمي في تحقيق السلم والأمن الدوليين تحت غطاء الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الإقليمية و الاتفاقيات الثنائية للتعاون الأمني مع دول الجوار و الدول الخارجة عن الإقليم . خاصة في ظل التأثيرات السلبية الإرهاب و الجريمة المنظمة و الهجرة السرية على الأمن الجزائري سواءا امن الدولة أو الأمن الإنساني حيث لن: الإرهاب يمثل تهديد أساسي للأمن السياسي و الاستقرار المؤسساتي للجزائر. وكذا التكلفة الاقتصادية للأعمال التخريبية التي تقوم بها الجماعات الإرهابية , أو استنزاف الاقتصاد الوطني من خلال عمليات التهريب التي تقوم بها جماعات الجريمة المنظمة خاصة في مجال الصناعات الطاقوية. حيث تقدر الإحصاءات أن 24 % من الناتج الجزائري للبنزين يتم تهريبه سنويا عبر الحدود المغربية و التونسية. كما ان عمليات إغراق السوق الوطنية بسلع قادمة من إقليم الساحل و الصحراء خاصة السجائر و الخمور , والتي تمثل استنزاف للعملة الصعبة, ناهيك عن التهديد الأمني المتمثل في الأسلحة الخفيفة المهربة, وكذا الاثار السلبية للهجرة السرية من دول إفريقيا جنوب الصحراء على الأمن الإقليمي للجزائر. كما أن أهمية الموضوع تتجلى في تطرق الدراسة للأحداث الراهنة التي تحرك المنطقة, وكذا تحليل موقف الجزائر منها في إطار شامل , خصوصا و أن الموضوع-موقف الجزائر من الحراك العربي- لم يتم التطرق له بسبب طابعه الجديد , و الذي لا يسمح بجمع كل المعطيات اللازمة .

وتتركز أهداف الدراسة في:

إن دراسة لمحتوى التصور الجزائري للأمن الإقليمي من منظور تتبع تطور مفهوم الأمن الإقليمي وكذا دراسة دور الجزائر في تحقيقه , خاصة وان اغلب الدراسات تركز على دائرة أمنية واحدة سواء الإفريقية أو العربية أو المتوسطية , دون أن تسعى لتتبع التصور الجزائري لكيفية تحقيق الأمن الإقليمي بصفة شاملة خصوصا في ضل الترابطات الأمنية بين مختلف هذه الدوائر التي تشكل الأمن الإقليمي للجزائر. وكذا تتجلى أهمية الدراسة من خلال تتبع مواقف الجزائر من القضايا الأمنية للجوار الإقليمي, بحيث هي محاولة التطرق وفهم ونقد السلوك الجزائري بطريقة تبحث عن الأسباب والنتائج و البني المادية و المعيارية التي تتحكم في بناء التصور الجزائري للأمن الإقليمي, إضافة لاهمية الحراك العربي خاصة في شمال إفريقيا : تونس-ليبيا ومصر- و أثارها على الأمن الإقليمي خاصة في إقليم الساحل و الصحراء, و كذا السعي للتعرف على طبيعة التعامل الجزائري مع هذه الأحداث من خلال تتبع تطور الموقف الجزائري إزاء الحراك الشعبي في هذه الدول , وكذا موقفها من التدخل الخارجي باسم مسؤولية الحماية بالنسبة لليبيا. أو إعادة بناء الدولة كما هو الحال بالنسبة لمالي.

أسباب اختيار الموضوع:

في حقل دراسي معقد كحقل العلاقات الدولية يصعب اختيار موضوع محدد لدراسته , وذلك يرجع بالأساس إلى ترابط الموضوعات مع بعضها البعض, حيث تدخل العلاقات الدولية مع الدراسات الامنية وكذا القانون الدولي و الاقتصاد الدولي, ولكن هذا لا يمنع من تبرير الاهتمام بقضايا محددة , ويعود أساس الاهتمام بهذا الموضوع الذي يعتبر ربط بين مجموعة المجالات

_ السياسة الخارجية للجزائر_القضايا الأمنية_العلاقات الدولية الإقليمية , ولهذا تعود أسباب التطرق لهذا الموضوع إلى:

الأسباب الذاتية: يمكن إجمالها في: الاهتمام الشخصي بهذا النوع من المواضيع التي تربط بين مختلف الظواهر الدولية للخروج بخلاصة عامة حول الموضوعات المعقدة , خاصة التي تتعلق بالمواضيع ذات الصلة بالشؤون الأمنية , أما الدافع الثاني هو لاسباب تتعلق بالانتماء , حيث يشعر كل طالب أو باحث بالرغبة في المساهمة في مسائل تتعلق بالجزائر , خاصة فيما يتعلق بالمواضيع الأمنية و الاستراتيجية التي تؤثر سلبا على الأوضاع الداخلية للجزائر وتفرض إنفاق مالي يشكل عبئ على ميزانية الدولة , وكذا محاولة إضافة الجديد لما ُكتب حول الموضوعات الامنية في الجزائر بصفة عامة وعلاقاتها بمحيطها الإقليمي بصفة خاصة من خلال قراءة شاملة -البعد الإقليمي ككل- وليس الاهتمام فقط بجهة واحدة ,

الأسباب الموضوعية لاختيار الموضوع: هو أن حالة اللاامن التي انتابت المركب الأمني الإقليمي للجزائر ,جراء الأحداث العربية الراهنة من سقوط لأنظمة حكم لتخلف بيئة فوضية ناتجة عن تفاعليين أساسين هما : الطبيعة الهجينة للتشكيلات السياسية

الناتجة عن سقوط الأنظمة في كل من تونس, ليبيا, مصر وكذا الانقلاب في مالي, حيث تدفع هذه القوى السياسية داخل هذه البلدان إلى إمكانية دخولها في نزاع داخلي خاصة بين القوى العلمانية و كذا القوى الاسلاموية. و الأساس الثاني هو التدخل الخارجي عسكريا ضد دولتين جارتين للجزائر, ليبيا و مالي . و الذي يشكل سابقة في المنطقة ,بكل تداعياتها السياسية و الأمنية و الاقتصادية و الاجتماعية. فالمشكلة الأمنية الناتجة عن هذه الحالة بكل تشعباتها ,تعتبر مجال للباحثين للمساهمة في التعريف بها , وكذا تحديد اهم المخاطر الناتجة عنها و مشاركة في وضع تصور عام الاستجابة لها خاصة من طرف الجزائر باعتبارها القوة الإقليمية , وكذا المتضرر الاول بسبب طبيعة جغرافيتها الواسعة. و تتجلى كذلك أسباب اختيار الدراسة إلى الهدف منها وهو معرفة مدى ارتباط سياسة الجزائر الخارجية بمحيطها الإقليمي، والسعي للتحكم في الجانب المتعلق بالتصور الجزائري للأمن الإقليمي في ظل تشابك التهديدات الامنية , ومحاولة الوصول إلى التعرف على السلوكات و المواقف الجزائرية من القضايا الإقليمية من خلال البحث والدراسة للحصول على الوثائق المساعدة في التحليل، وإسقاط الجانب النظري للدراسة على الواقع العملي الجزائري.

مناهج البحث: أن المتطلبات الأساسية للبحث العلمي بمختلف مراحله تستدعي استخدام مجموعة من المناهج لأجل التمكن من الإحاطة بمختلف جوانب البحث , كما طبيعة الدراسة تستدعي استخدام كل من المناهج التالية:

استعمال المنهج التاريخي عند تتبع التطورات في التصور الجزائري للأمن الإقليمي عبر مختلف من المراحل الزمنية إبتداءا بفترة الحرب الباردة وإلى غاية الأحداث الأخيرة من أجل التعرف على الثابت والمتغير فيها، كما تم توظيف هذا المنهج من خلال العودة لأهم القضايا الإقليمية منذ الاستقلال .

كما تم الاعتماد على منهج تحليل المضمون الذي يهتم بدراسة والوثائق و الإعلانات لكشف العوامل المؤثرة في الظاهرة المدروسة ومعرفة خصائص وسمات هذه العناصر وطبيعة العلاقات القائمة بينها، وأسباب الاختلافات ودلالاتها ، لجعل الظواهر واضحة ومدركة من جانب العقل، وهو ما وظف في تحليل ، إضافة إلى وثائق و مواقف الجزائر اتجاه الأحداث العربية.

كما ان استعمال المنهج الوصفي من خلال وصف الظاهرة محل الدراسة-الأمن الإقليمي- من خلال جمع المعلومات عنها, وهذا ما يتيح للمنهج الوصفي بالإحاطة بالظاهرة من خلال متغيرات كمية و كيفية. وكذا وصف طبيعة العلاقات بين مختلف الدول التي تشكل الإطار المكاني للدراسة في ضل تطور زمني محدد.

تقسيم الخطة :

بالنظر لطبيعة موضوع البعد ألإقليمي في التصور الجزائري للأمن. و الذي يعتبر دراسة لتطور تشكيل التصور الجزائري لامنها الإقليمي من خلال مواقفها في السياسة الخارجية من القضايا الإقليمية . فانه وجب تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول أساسية بحيث كل فصل يكون حول محور عام للدراسة بحيث أن:

-الفصل الأول: وهو الإطار النظري للدراسة حول الأمن الإقليمي بصفة عامة حيث أن المبحث الأول يعتبر دراسة لتوسع مفهوم الأمن القومي في العلاقات الدولية انطلاقا من امن الدولة إلى غاية الأمن الإنساني . أما المبحث الثاني: فحول مفهوم الأمن الإقليمي من خلال التطرق لجذور مستوى التحليل الإقليمي في الدراسات الأمنية. أما المبحث الثالث_فحول المركب الامني الإقليمي والذي يعد الإطار التحليلي لدراسة التفاعلات ما بين الأبعاد المختلفة للأمن الإقليمي الجزائري.

- أما الفصل الثاني: فهو مدخل للقضايا الامنية الإقليمية التي تواجهها الجزائر , حيث أن المبحث الاول للبعد المغاربي و العربي للأمن الجزائري , من خلال التطرق لمشكلة الحدود التي تعتبر مشكل قابل الظهور في أي مرحلة خاصة من جانب المغرب الاقصى و ليبيا وكذا مختلف التهديدات الأمنية التي تربط بين الأمن الجزائري و الأمن العربي. أما المبحث الثاني فهو دراسة للبعد الأفريقي للأمن الإقليمي الجزائري. كما إن المبحث الثالث جاء على شكل دراسة لتطور امن المتوسطي للجزائري منذ السبعينات إلى غاية الحرب العالمية على الإرهاب.

-وفيما يتعلق بالفصل الثالث. فهو دراسة للسلوكات الأمنية الإقليمية للجزائر, من خلال التطرق في المبحث الاول لمحددات الإدراك الجزائري للأمن الإقليمي, ثم المبحث الثاني حول اثار التطورات الراهنة على الأمن الإقليمي و تاثيراتها على الأمن الجزائري, أما المبحث الاخير فهو حول الاستجابة الجزائرية للتحديات الأمنية كتجسيد لتصورها للأمن الإقليمي في ضل بيئة إقليمية تتسم باللايقين. و تشابك التهديدات العابرة للحدود.

<u>حدود الدراسة:</u>

كان لنهاية الحرب الباردة اثر بالغ على العلاقات الدولية ,بحيث اعتبرت بانها تمثل قطيعة مع العلاقات الدولية لما قبل نهاية الحرب الباردة . وهذا يعود أساسا إلى تغير في طبيعة النظام الدولي من ثنائي إلى أحادي القطبية . وهذا أدى إلى تحولات اتسمت بالسرعة و الكثافة , حيث صارت الدول القومية تجد نفسها في حالة من الانكشافية و الانجراحية Sensitivity and Vulnerablity جراء ضغوط العولمة في شتى المجالات السياسية و الاقتصادية والأمنية و الاجتماعية . ولهذا سيكون الاهتمام في هذا البحث عن موضوع تأثير التغيرات في الساحة الدولية على الإدراكات و التصورات الأمنية للجزائر نحو الإطار

الإقليمي , ولهذا سيتم حصر البحث في :

الإطار المكاني: هو الأنظمة الإقليمية المحيطة بالجزائر أو الدوائر الجيوسياسية للأمن الجزائري وهي على التوالي: الوطن العربي شمال إفريقيا_إفريقيا الصحراء الكبرى_و البحر المتوسط . بحيث يسعى البحث ليس فقط لجرد المشاكل الأمنية للإقليمية للجزائر مع دول الجوار كل على حدة بل يسعى إلى معرفة و تفسير التصور الجزائري للتفاعلات الأمنية بين مختلف هذه المركبات الأمنية الإقليمية . وهذا باستعمال المركب الأمن الإقليمي كنموذج تفسيري التفاعلات الإقليمية و كذا المقترب البنائي لفهم بناء التصور الجزائري للأمن الإقليمي .

_الإطار الزماني: بسبب الديناميكية التي يعرفها الأمن الإقليمي الجزائري , خصوصا منذ نهاية الحرب الباردة , ولهذا ستكون بداية الاهتمام من هذا التاريخ الفاصل ثم التدرج في اهم الاحداث المعلمية التي أثرت على المنطقة كأحداث 11 سبتمبر 2001 . وكذا أحداث الحراك العربي خاصة سقوط نظام القذافي وانعكاساتها على الأمن الإقليمي من جهة . وكذا التدخل الفرنسي في مالي الذي زاد من تأزم الاوضاع. دون استبعاد التطرق للنزاعات الحدودية التي عرفتها الجزائر خاصة بعد الاستقلال مباشرة , وهذا ما اثر على العلاقات المغاربية الثنائية . وهذا ما تجلى في فشل بناء استراتيجية إقليمية شاملة لتحقيق الأمن الإقليمي.

تعريفات للمفاهيم المستعملة

_ الإرهاب:

تقليديا, كان الإرهاب إبان الحرب الباردة يعتبر من المواضيع الهامشية في الدراسات الأمنية, حيث يرى البعض أن ظاهرة الإرهاب الدولي تطورت بشكل أصبحت معه قادرة للاستخدام كبديل للحروب التقليدية يعد أحداث 11 سبتمبر 2001. وبذلك التغيير في الفواعل التي تخوض الحرب و التي كانت في السابق الدول فقط. و منه فقد تعددت محاولات إيجاد تعريف موحد لمفهوم الإرهاب، و ذلك بسبب تعدد المداخل المفاهيمية . فمفهوم الإرهاب لا يعكس محتوى موحد إضافة إلى تداخل المفهوم مع مفاهيم أخرى على غرار الجريمة المنظمة و لكن ذلك يبقى ضمن حدود معينة. و يمكننا في هذا الصدد الاعتماد على تعاريف عديدة منها تعريف قاموس المفاهيم الأساسية و الذي عرفه على أنه "هو استخدام للعنف، مقصود وغير قابل للتنبوء

به، أو تهديد باستخدام العنف لتحقيق أهداف يمكن التعرف إليها .يتضمن الإرهاب هجمات ضد السواح وموظفي السفارات والطاقم العسكري والعاملين في مجال الإغاثة وموظفي الشركات المتعددة الجنسيات .يكون الإرهاب وسيلة يستخدمها الأفراد والجماعات ضد الحكومات، ويمكن أن تستخدمها وترعاها حكومات ضد مجموعات معينة .

_ السياسة الخارجية:

بسبب طبيعتها المعقدة. تتضح تعدد التعاريف المتعلقة بالسياسة الخارجية, حيث يعرفها الاستاذ: محمد السيد سليم: **" بانها برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية , من مجموع البدائل البرنامجية المتاحة, من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي."** كما يقدم الباحث james rosenau واحد من أكثر التعاريف تداولا في أدبيات السياسة الدولية. حيث يعتبر أن السياسة الخارجية بأنها:" **تلك التصرفات السلطوية التي تتخذها أو تلتزم بإتخاذها الحكومات إما للمحافظة على الجوانب المرغوب فيها في البيئة الدولية, او لتغيير الجوانب الغير مرغوبة. "**

_الهجرة:

التعاريف المقدمة للهجرة التي تعتمد عادة على معيار دوافع الهجرة حيث تعتبر الهجرة بأنها : العملية التي يذهب من خلالها شخص إلى غير بلده الاصلي من أجل إيجاد عمل في البلد المستقبل ، المهاجر هو الشخص الذي يبدي الرغبة في تغيير الإقامة من بلده الأصلي ليقيم في دولة أخرى ويحصل على جنسيتها ويندمج في مجتمعها، و أما العامل الاجنبي فهو الشخص الذي ينتقل من بلده إلى بلد آخر من أجل العمل، واللاجئ هو الشخص . الذي يضطر إلى مغادرة بلده بسبب خوفه على حياته إن بقي في بلده الاصلي.

و أما الهجرة الغير شرعية تعني : " الانتقال أو الحركة من مكان إلى آخر, أو إلى دولة أجنبية بقصد الإقامة فيها دون الحصول على الموافقة من قبل الدولة المستقبلة, أي بعيدا عن الاطر الرسمية و القانونية المتعارف عليه دوليا".وهذا ما يشكل تهديدا لأمن الدولة: إجتماعيا, و إقتصاديا و كذا أمنيا التي إنتقل إليها.

الدراسات السابقة

تحظى الدراسات الأمنية في الجزائر باهتمام متزايد بهذا النوع من البحوث بسبب جاذبيتها. لذلك فأدبيات الدراسات السياسية والأمنية النظرية تعرف ثراء خاصة باللغتين الأجنبيتين (الفرنسية والانجليزية)،خاصة بعد نهاية الحرب الباردة و التي سمحت بتجاوز أزمة الدراسات الأمنية التقليدية. حيث يعتبر كتاب باري بوزان People, state and Fear مرجعا أساسيا

للدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة, حيث طرح فيه أول إطار نظري متكامل حول الأمن الإقليمي في إطار نموذج security complex . من جهة أخرى هناك كتاب الباحث الجزائري عبد النور بن عنتر، بعنوان: "البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر أوروبا والحلف الأطلسي" الذي يبين التحولات في مفهوم الأمن، وكيف أن العولمة أنشأت ديناميات تؤثر على قضايا الأمن، كما يعطي الكتاب دراسة مستفيضة حول الحوارات الأمنية الأورو-أطلسية مبرزة أهدافها ، وانعكاساتها على الجزائر وخياراتها الإستراتيجية في ظل التنافس الفرنسي-الأمريكي في منطقة المغرب العربي. إلا أن الاهتمام بالبعد المتوسطي للأمن الجزائري رغم أهميته . فانه لا يمكن عزله عن تأثيرات الأمن الإقليمي بصفة عامة خاصة البعد الجنوبي للأمن الجزائري بسبب التهديدات الجديدة كالهجرة و المخدرات , حيث تمثل الجزائر منطقة عبور لهذه التهديدات نحو أوروبا.

في كذا دراسة Tiessa Miega Mohamed حول السياسات التنموية في مالي , وربطها بآثارها على المنطقة , خاصة في إقليم الساحل بإعتباره يحتل أواخر القائمة في الترتيب العالمي حول التنمية, بحي أن عنوان الكتاب ينم عن الأزمة التنمية الحالية, Le Mali : De La Sécheresse à La Rébellion Nomade Chronique et analyse d'un double phénomène du contre développement en .Afrique Sahélienne, إلا أن الدراسة ذات الطابع الاقتصادي , و التي تمثل الارضية المناسبة لتتبع تطور الاوضاع في مالي,

صعوبات الدراسة :

في إطار البحوث الأكاديمية حول الشؤون الأمنية المتعلقة بالدول المتخلفة سواء الأفريقية أو العربية.[1] تتضمن الدراسات مجموعة من الصعوبات و التي يمكن ترتيبها على النحو التالي :

ـــإن الندرة في المراجع المهتمة بدراسة التوجهات و الإدراكات الأمنية للدول، تعد من أهم الصعوبات التي تواجه الدارس لهذا النوع من المواضيع . بحيث أن اغلب الدراسات الأمنية متعلقة بتوسيع مفهوم الأمن , اكثر من اهتمامها بكيفية تشكيل البناء الدول لتصوراتها الأمنية. رغم الإسهامات التي جاءت بها المدرسة البنائية. وكما أن غياب وثيقة أو تصور شامل للأمن الإقليمي الجزائري يفرض مجهودا هاما على عاتق البحث . للإحاطة بالتصور الجزائري للأمن.

ـــ من الصعوبات التي واجهتها خلال هذه الدراسة، هو أن المراجع المعتمدة هي في اغلبها باللغة الأجنبية مما فرض الاعتماد على

1ـــفي هذه الدراسة ,يتم استعمال المفاهيم التالية : العالم الثالث, الدول المتخلفة, دول الجنوب , بطريقة تبادلية . رغم إختلاف مضمونها في مرحلة الحرب الباردة , و التي تطورت في إطار الدراسات التنموية.و للتوسع في هذا الاتجاه انظر:

Michael P. Todaro, Stephen C. Smith. **Economic development**, 11th ed. Addison-Wesley,2012,

الترجمة من جهة ، وهو الامر الذي استغرق وقتا طويلا. ومن جهة ثانية, هو الانـزلاق لتبني وجهـات نظـر الاكادميين الغربيين . حول القضايا الأمنية الإقليمية للجزائر, خاصـة مثـل الصـحراء الغربيـة. أو العلاقـات العربيـة العربيـة. وهـذا مـا يفـرض الحـذر في اختيار و التعامل مع المادة الأكاديمية, خاصة حول مواقف الجزائر حول الحراك العربي.

_ الصعوبة الثالثة و هي متعلقة باللغة. حيث أن اعتماد بعض المصطلحات الأجنبية, خاصة sécurité nationale , مما يصعب ترجمته , و اعتماد مفهوم الأمن القومي أو الأمن الـوطني رغم وجـود بعـض الدعاة للتفريـق بينهما . إلا انـه كان الاعتماد على مفهـوم الأمن القومي وهذا بالنظر الى الاستعمال المتكرر له من طرف مختلف البـاحثين الجزائريين , وهـذا مـا تم الوصـول له مـن خلال الاطلاع على مختلف الكتابات في الموضوع .

رقم الشكل	عنوان الشكل :	رقم الصفحة
1	ستة أنواع من الواقعية في الدراسات الأمنية:	**2**
2	مؤشرات التنمية الإنسانية وكذا التنمية و الجندر:	**19**
3	مستويات التحليل الثلاثة التقليدية:	**23**
4	النقاشات الثلاثة في مستوى التحليل :	**24**
5	يمثل العلاقة بين التهديدات الجديدة والمرجعيات الأمنية:	**35**

رقم الخريطة	عنوان الخريطة:	رقم الصفحة
1	خريطة تمثل دور insulator state تركيا	42
2	المركب الأمني الإقليمي الفرعي للجزائر و علاقته بالمركبات الأمنية الأخرى :	42
3	خريطة النزاعات الحدودية للجزائر في الحدود الشرقية:	49
4	خريطة المغرب الكبير حسب حزب الاستقلال المغربي:	50
5	خريطة توضح مسارات الإمدادات الطاقوية الجزائرية نحو أوربا:	64

الفصل الأول : الإطار النظري للأمن الإقليمي

تقديم الفصل الأول :

دراسة الامن من وجهة نظر دولية , تعبر عن فرع من التخصص الذي يعرف بالعلاقات الدولية , والتي يسعى للاهتمام بكل الترابطات بين الفواعل الدولية من الدول و المنظمات الدولية و كذا الفواعل الغير الدولية في شتى المجالات السياسية, الإقتصادية, والإجتماعية , التي تؤثر على السياسات الداخلية للدول القومية . ونظرا للأهمية الحيوية للعلاقات الامنية و الاستراتيجية الدولية و التي تعتبر عادة بالسياسة العليا high politics في الأدبيات الواقعية , ولهذا فالاهتمام في هذا الفصل سيكون حول الإطار النظري للعلاقات الامنية بين الدول في بعده الإقليمي بحيث يكون تقسيمه حسب التسلسل التالي:

المبحث الاول يتطرق لما طرأ من تطورات في الاجندة الامنية في اتجاه التوسيع و التعميق enlargement and, Widening كاستجابة لتحولات ما بعد الحرب الباردة .

في المبحث الثاني يكون الاهتمام بماهية الامن الإقليمي و الذي يندرج في مجال توسيع الدراسات الامنية لمستويات جديدة عدا التقسيم التقليدي الذي وضعه kenneth waltz , سنة 1959 المتمثل في الفرد و الدولة وكذا النظام الدولي . وفي المبحث الاخير من هذا الفصل سيكون التركيز على نموذج المركب الامني الإقليمي بين دول الجوار للجزائر باعتباره انموذج التفسيري للتصور الجزائري للأمن الإقليمي .

المبحث الاول : توسع مفهوم الأمن القومي:

المطلب الأول :ـــ الأمن التقليدي وطبيعة الدولة القومية:

حسب المدرسة الواقعية , الدولة القومية تسبح في فوضى دائمة بسبب غياب سلطة مركزية تفرض قيودا على الدول فيما يخص سعيها لتحقيق مصالحها [1], و في ظل بيئة فوضوية يعمل النظام الدولي على فرض مخرجات تساهم في أن تكون العلاقات ما بين الدول هي علاقات حرب , فالدولة القومية باعتبارها أسمى أشكال التنظيمات السياسية تؤكد منذ ظهورها في 1648 بأنها غير قادرة على التعايش مع بعضها البعض في تجانس ,ومن هذا المنظور الذي تناول طوال عدة عقود مفهوم الأمن من مقترب واحد وهو حماية الأمن العسكري و الجغرافي للدولة القومية من أي تهديدات خارجية .[2] وهذا ما يعرف بالعصر الذهبي للدراسات الإستراتيجية the 'golden age' of Strategic Studies , التي كانت تهتم أساسا بكيفية حماية الدولة من سياسات القوى الكبرى المالكة السلاح النووي, فالدراسات الدولية و فرع الدراسات الأمنية الدولية كان يعتبر دراسة للأوليغارشية الدولية التي تتحكم في زمام النظام الدول[3]. بحيث أن الأكاديميين الذين يعتبرون أنفسهم بأنهم واقعيون يقرون بأن السياسة الخارجية لأي دولة هي السعي لتحقيق مصالحها القومية , أو بصفة أكثر دقة تحقيق مصالحها الأمنية القومية the national security interests . ولأجل فهم المنظور الواقعي لأمن الدولة القومية , تتضح أهمية التفريق بين ستة أنواع من الواقعية , و ربطها بتفسيراتها المختلفة لمفهوم الأمن . بحيث تشترك المدرسة الواقعية بمختلف تفرعاتها بإعتبار أن السياسة الدولية لا تتغير ,بحيث تكاد تكون عبارة عن تكرار في حلقة مفرغة. أي أن الطبيعة البشرية التي تسعى للهيمنة animus dominandi و حب امتلاك وحب الذات لدى صانع القرار , و كذا الرغبة في تجميع أكبر قدر ممكن من عناصر القوة القومية** لأجل تحقيق الأمن . و كذا طبيعة النظام الفوضي الذي يجعل الدول تسعى لحماية نفسها عبر سياسة العون الذاتي self help policy في المقام الاول و الاحلاف كميكانيزم ثاني لتحقيق الأمن*** . فهذان العنصران ـــالطبيعة البشرية و النظام الدولي_ حسب المدرسة الواقعية قادران على تفسير التكرار اللامتناهي للمشاكل الأمنية في العلاقات الدولية[4] و الشكل الأول يوضح مختلف تفرعات المدرسة الواقعية و

---

[1] Kenneth oye: explaining cooperation under anarchy,hypotheses and strategies,**world politics** ,VOL08, N°01 ,1985, P01

[2] _قريب بلال,**السياسة الأمنية للاتحاد الاوروبي من منظور اقطابه(التحديات و الرهانات)**,مذكرة ماحستير -جامعة باتنة- الجزائر, 2011,ص 12.

-للتوسع اكثر في تطور مفهوم القوة في العلاقات الدولية , انظر:Stefano Guzzini,Power analysis: Encyclopedia entries** DIIS Working Paper n-34, 2010

[3]-Barry Buzan and Lene Hansen, **the evolution of International Security Studies,** CAMBRIDGE UNIVERSITY PRESS,2009,p 10,

[4]-Williams, Paul,**Security Studies An Introduction** ,Routledge,new york,2008,p15

***-من خلال عملية نقل الاعباء buckpassing, للحلفاء الاضعف, أو استغلال الطرف الاقوى لتحقيق مكاسب مجانية free riding .من خلال التبعية bandwagon, سواءا للموازنة balancing او اعادة الوضع القائم statu quo عبر roll back .

علاقاتها بأمن الدولة القومية.

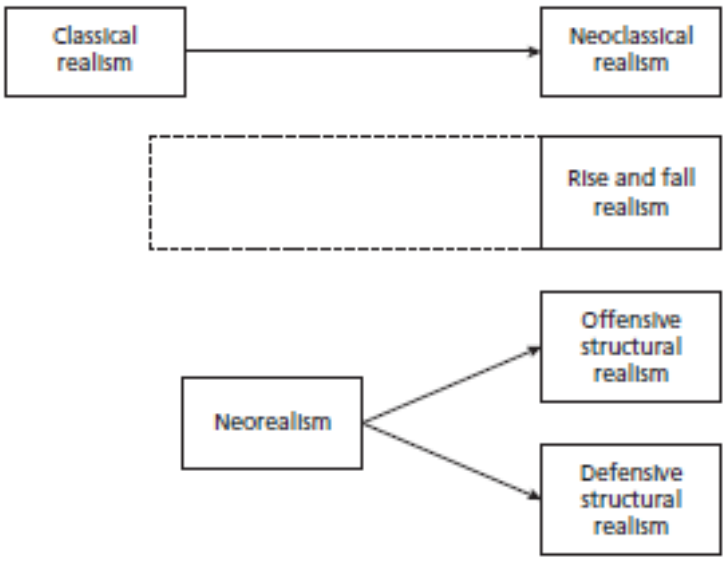

الشكل 01: ستة أنواع من الواقعية في الدراسات الأمنية

Source;Williams,Paul **,Security Studies An Introduction ,**Routledge,new york,2008,p16

-أولا : الواقعية الكلاسيكية:

بصفة عامة يقبل مختلف دارسو العلاقات الدولية بأن ظهور الواقعية الكلاسيكية سنة (1939) مع نشر المؤرخ edward hallett carr لكتابه the twenty year's crisis. كما أن الواقعيون الكلاسيكيون من أمثال harold nicolson وكذا البريطاني martin wight و الامريكي george kenan -rienhold niebur, schwarzenberget georg جاءت أعمالهم كرد فعل على المثالية التي سيطرت على حقل العلاقات الدولة مع ظهوره سنة(1919) بقيادة david davis normann angell. أما الإسهام الأكثر تأثيرا في الواقعية الكلاسيكية كان من طرف hans morgenthau في كتابه the politics among nations لسنة(1948) .[1] أما فيما يتعلق بالواقعية الكلاسيكية و الأمن*** , فإنها تربطه بمستوى التحليل الفردي ** لأن بسبب الرغبة desire في تحصيل أكبر قدر ممكن من القوة تجد أصولها في الطبيعة البشرية , فالدول هي

[1]-john baylis and steve smith : **the globalization of world politics,an introduction to international relations,** second edition ,oxford university press ,2001,p147,

** التفصيل في ما يخص مشكلة مستويات التحليل في الدراسات الامنية سيكون في المطلب الاول من المبحث الثاني من هذا الفصل .

***ما يجدر التنبيه له هو وجوب العودة لطبيعة العلاقة بين نظرية العلاقات الدولية و كذا الدراسات الامنية: وللتعرف اكثر انظر:

,Kęstutis Paulauskas, **The Security Studies:the *Status Quo* and the Trends** ,Brussels, September 2006,

في تسابق دائم للزيادة في قدراتها و هذا ما يدخلها في حلقة المعضلة الأمنية , ولهذا فحسب hans morgenthau لفهم الأمن يجب :

« **وضع أنفسنا مكانهم -أي صناع القرار-ومحاولة التعرف على كيف يتعاملون مع مشاكل السياسة الخارجية تحت تأثير ظروف معينة , و نسأل أنفسنا : ماهي البدائل العقلانية التي يختارها صانع القرار**»[1]

ولهذا يركز الواقعيون الكلاسيكيون على تحليل الإستراتيجيات العسكرية و الدبلوماسية للقادة السياسيين لفهم الأمن , وتعتبر مختلف تحليلاتهم عن وجهات نظر حول بعض القضايا الأمنية القومية المتعلقة بميزان القوى العسكري . و تأثيراتها على تحصيل المصلحة القومية كما هو الحال مع morgenthau ورفضه لبدايات الإهتمام بالتدخل الأمريكي في حرب الفيتنام [2],

ثانيا : الواقعية الجديدة و الأمن:

مع الإنتقادات الموجهة ضد الواقعية الكلاسيكية في بداية السبعينات و الثمانينات من جهة[3], وكذا من جهة أخرى تبني المنهج السلوكي من طرف الباحثين الأمريكيين وزيادة الإهتمام بمنهج البحث العلمي على طريقة العلوم المادية [4],وفي ظل هذا السياق تبرز مساهمة kenneth waltz لإعادة إحياء الفكر الواقعي , وذلك عبر إعادة النظر في بعض مسلمات الواقعية الكلاسيكية , وباعتماده على منهج استنباطي, صاغ k-waltz ثلاث أفكار أساسية مرتبطة بالأمن وهي: الطبيعة البشرية , السياسة الداخلية للدولة وكذا النظام الدولي, و التي تمثل_الصور images_أو مستويات التحليل في تفسير الظواهر الأمنية منذ أن وضع كتابه في(1959)- Man, the state, and war : a theoretical analysis-[5]. ويقر waltz بأن النظام الدولي international system مكون من البنية structure وكذا التفاعلات ما بين الوحدات interaction , و أن البنى السياسية هي أفضل تصور, على خلاف النظريات الإختزالية للكلاسيكيين التي تركز على الفرد أو الدولة , و التي رغم أهميتها إلا أنها لا تفسر سوى السلوكات الدولية للدول الفردية فقط , وهي غير قادرة على تفسير السياسة الدولية باعتبارها نظام كلي, فكتابه theory of

---

[1]_ Williams, Paul,**op,cit,** p18,

[2]- hans morgenthau, Another "Great Debate": The National Interest of the United States, **The American Political Science Review**, vol04-1952,p 961

[3]_kenneth waltz ,realist thought and neorealist theory**, journal of international affairs** , n31,1984 ,p23

[4]-Morton A. Kaplan , The New Great Debate: Traditionalism vs. Science in International Relations **, World Politics,** Vol. 19, No. 1,Oct., 1966, p. 03 ,

[5] -Myriam Dunn Cavelty and Victor Mauer,**The Routledge Handbook of Security Studies ,** routldge, 2012,p12

1979)- international politics هو نظرية للسياسة الدولية وليس نظرية للسياسة الخارجية للدول[1]. ولهذا يركز k-waltz على النظام الدولي في تفسيره للأمن كهاجس للدولة, و النظام الدولي مكون من ثلاث عناصر أساسية وهي:

01_المبدأ التنظيمي orderinig principle وهو إما فوضوي anarchy أوهيرارشي.

02_طبيعة الوحدات character of the unities وهي متشابهة في الوظائف سواءا كانت دول كبرى أو دول متوسطة أو حتى دول مجهرية.

03_توزيع القدرات the distribution of capabilities و هذا ما يحدد الاختلافات في القدرات بين الوحدات في النظام الدولي , وهذا بدوره يحدد طبيعة النظام الدولي (أحادي-ثنائي أو متعدد الاقطاب), [2]و إن كان k-waltz يفضل نظام ثنائي القطبية باعتباره الأكثر استقرارا كما أكدت على ذلك الحرب الباردة بسبب قلة عدد القوى الكبرى في النظام وهذا ما يقلص احتمالات الخطأ في الحسابات اتجاه النوايا القطبين نحو بعضهما البعض [3]. كما يؤكد k-waltz على مبدأين أساسيين مترابطين ديناميكيا ببنية النظام الدولي , و يؤثران على الأمن القومي للدول في الساحة الدولية وهاذين المبدأين هما :

-أ_غياب سلطة عليا في النظام الدولي مما يجعل الامن هو الهدف الاعلى لأي دولة في ظل بيئة فوضوية يتميز بإمكانية و بشرعية و مشروعية اللجوء للحرب كوسيلة لتحقيق الأمن كما يؤكد على ذلك الواقعي الفرنسي raymond aron .

-ب_المبدأ الثاني هو سياسة العون الذاتي التي تنتهجها الدول للحفاظ على بقائها survive , ومنه فإن توزيع القدرات هو المتغير المؤثر في بنية النظام الدولي. ولهذا فالواقعية الجديدة ترفض دور الفرد "صانع القرار" أو دور الدولة , بل إن التنافس على تصحيح توزيع القدرات هذه الذي يحدد السلوكات الأمنية للدولة,[4]

ثالثا: الواقعية الهجومية و الواقعية الدفاعية و الأمن:

الانتقادات التي وجهت للواقعية الجديدة خلال الثمانيات خاصة كتاب -neorealism and it's critics-1986 تحت إشراف

---

1 -Kenneth N. Waltz,The Emerging Structure of International Politics, **International Security,** Vol. 18, No. 2. 1993, p53.-70

2 Jean jacque roche,**theories des relations internationales** , mostrestien, CLEFS,4eme edition ,paris france,2004,p51,

3 - Kenneth N. Waltz , The Stability of a Bipolar World ,**Daedalus**, Vol. 93, No. 3, 1969,p 882,

4 _jean jacque roche, **op,cit,** p52

robert keohan ,دفعت لظهور نقاش داخلي في ظل ما يعرف بالنقاش الواقعي-الواقعي realist intra-paradigm debate[1] فمن خلال مساهماتها في الدراسات الامنية خاصة في ما يتعلق بكيفية تأثير النظام الدولي على الامن القومي , و كذا تأثير الفوضى على الاستراتيجيات الامنية للدول[2] , والحوار الاساسي ما بين الواقعية الهجومية و الواقعية الدفاعية تمثل في السعي للإجابة على التساؤل التالي: هل الامن سلعة متوفرة أم نادرة في النظام الدولي ؟ فهو سؤال حول جوهر المعضلة الامنية . فحسب Jeffrey Taliaferro فكلا الإتجاهين -الهجومي و الدفاعي- يشتركان في المسلمات التالية**:[3]

01- الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي.

02-أولوية الدولة القومية على كل الفواعل الاخرى.

03-التأثير الحاسم لطبيعة النظام الدولي على سلوكات الدول .

04-أنانية الدول القومية و إعتمادها على دبلوماسية مركزية الإهتمام بمصالحها deplomaties self regarding .

05-الإعتماد على إستراتيجية سياسة خارجية عقلانية .

06-مركزية القوة في تحقيق الامن في العلاقات الدولية.

07 -إستحالة العقل الإنساني أن يغير الطبيعة الصراعية للعلاقات الدولية .

ولهذا وجب طرح تصور كلا من النموذجين للمعضلة الأمنية في العلاقات الدولية , وكذا مختلف الإستراتيجيات التي تقترحها للتعامل مع هذا مأزق. إبتداءا من الواقعية الدفاعية ثم الواقعية الهجومية بإعتبارها المنافس الاساسي لها بعد الحرب الباردة , والتي تسعي للرد على الانتقادات الموجهة للمدرسة الواقعية بصفة عامة. خصوصا فيما تعلق بعدم قدرة واقعية waltz على التنبؤ بنهاية الحرب الباردة . رغم تأكيد هذا الاخير أن الواقعية تتنبأ بماذا سيحدث وليس متى سيحدث (أي الوقائع وليس التوقيت)[4]

ثالثا :أ: الواقعية الدفاعية:

---

[1] _ نادية محمود مصطفى,نظرية العلاقات الدولية بين المنظور الواقعي و الدعوة لمنظور جديد. **مجلة السياسة الدولية** , العدد 82-1987, ص 125.

[2] - Gideon Rose ,Neoclassical Realism and Theories of Foreign Policy , **World Politics**, Vol. 51, No. 1-1998, p. 146,

[3] -,jeffry taliaferro **,balancing risks:great power intervention in the periphery**, ithaca , cornell university press , 1998, p11,

** للتفصيل أكثر في النقاش داخل المنظور الواقعي انظر:,**stephen brooks** في مقاله **Dueling Realisms** في International Organization -vol 51,n- 3, 1997, pp. 445–477,

[4] Kenneth N.Waltz,Structural realism after the Cold War, **International Security,** vol. 25, no. 1,2000, p11,

تعود جذورها إلى إعادة البحث حول مضمون "المعضلة الأمنية" كما عرفها john herz في الخمسينات ثم طورها arnold wolfers . فهذا المأزق يعبر عن تناقض كل السـياسيات الدفاعية , بحيث أن كل زيادة في القوة وكذا القدرات العسكرية لأي دولة لا تؤدي بالضرورة إلى زيادة في أمن الدولة . بل هذا يؤدي إلى تناقص الشعور بالأمن لدى الدول الأخرى, والذين يشعرون بالتهديد من خلال تراكم القدرات العسكرية . ومنه فمجهودات الدولة (A) لتحسين وضعيتها الامنية , هي بالضرورة تهديد للدولة(B) **. و في حالة استجابة الدولة (B) بنفس سياسة التسلح فهذا يدخل العلاقات الدولية في سباق للتسلح. ولهذا فأي سياسة توسعية حسب الإتجاه الدفاعي ستؤدي إلى الشعور باللاأمن المستمر .[1]وهذه الفرضيات تم تطويرها من طرف كتاب مثل jack snyder-(1984) stephen van evera (1998) _kenneth waltz _robert jervis _stephen walt ,وهي أساسا تركز على أسباب الفشل الذاتي للسياسات الخارجية للدول بسبب السياسات التوسعية التي تكون تكاليفها اكبر من فوائدها,***[2]ويشترك الواقعيون الدفاعيون في المسلمات التالية حول الأمن :[3]

01: القادة السياسيون يتبعون سياسة هجومية فقط عندما يشعرون بالتهديد , ولهذا في حالة غياب تهديد خارجي , الدول القومية لا تتبع سياسات توسعية لتحقيق أمنها , كما كان الطرح في السابق من خلال نظرية الاستقرار من خلال الهيمنة كما وضعها robert gilpin .

02: لمواجهة خطر خارجي , تقوم الحكومات بتعبئة قدراتها العسكرية , الاقتصادية , الديموغرافية , مع إن إدراك التهديدات perception تعود للأحكام الذاتية للقادة السياسيين , و الذين يجندون القوات المسلحة فقط للدفاع عن المصالح الحيوية الدولة. لأن أي سياسة توسعية تعتبر مكلفة من جهة وكذلك منتجة لحالة اللاأمن.

03: بسبب العوائق النظمية التي تمنع الدول من السعي للحصول على الأمن المطلق une sécurité absolue , فأنها -أي

---

1 -Martin Griffiths,**International Relations Theory for the Twenty-First Century An introduction ,** Routledge,2007,p17,

2انور محمد فرج- **النظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة**,مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية, السليمانية, د م ن,2007-ص 387,

-هذا الحكم حسب المدرسة الواقعية, **International Affairs, Lawrence Freedman: Military Power and Political Influence, Vol. 74, No. 4,1998 , رغم انتقادات البنائية حول وجود ثلاث انواع من ادراكات الدول المتبادل لقدراتها العسكرية.

3 -_jean jacque roche, **op,cit,** ,pp82-85,

*** هذا الطرح هو تبني لفرضية :paul kennedy حول صعود وسقوط القوى الكبرى , بسبب زيادة تكاليف حماية الاقاليم المستعمرة , فلكل امبراطورية dead line ان تجاوزتها فانها ستسقط كما هو الحال بالنسبة للامبراطورية الهولندية في القرن 15 واستعمارها لاقاليم اسيا.

الدول- تسعى للحصول على الحد الأدنى من الأمن sécurité minimale لأجل حماية بقائها و إستقلالها السياسي وكذا حرمة و وحدة إقليمها . و بصفة عامة, يجب الاخذ بعين الإعتبار التوزيع النسبي للقدرات وليس التساوي المطلق لميزان القوى في النظام الدولي , بحيث تستجيب الدولة لتأثيرات توزيع القدرات الإقليمي اكثر منه لميزان القوى الدولي.(يتم تطوير هذه النقطة في المبحث الثالث) كما أن الدور المهم للإدراكات في تحديد سلوكات القادة السياسيين هي من عوامل الإستقرار لدى الواقعيين الدفاعيين , وهذا ما ينفي الطابع الميكانيكي للسياسة الدولية[1] , و هذا ما دفع بالأبحاث نحو إعادة النظر في الطابع العقلاني لصناعة القرار في السياسة الخارجية كما هو معروف ب cognitive approach to foreign policy . ولهذا فالتطورات التكنولوجية تؤثر بصفه حاسمة على العلاقات الدولية[2] حيث تسمح للدول بالتقارب اكثر مما يستبعد مشكلة الغش cheating problem . وكذا المساحات الجغرافية تؤثر على طبيعة فوضى النظام الدولي , وهذا ما تم تطويره من طرف المدرسة الانجليزية english school من خلال التفريق ما بين الفوضى الناضجة و الفوضى الغير ناضجة التي تعبر عن طريق وسط via mediaبين الواقعية و اللبرالية[3] , كما أنها -أي الجغرافيا- تشجع الدول على تبني سياسات دفاعية للحفاظ على الوضع الراهن status quo[4].

ثالثا: ب- الواقعية الهجومية:

الواقعية الهجومية لا تتفق مع إدراكات الواقعية الدفاعية التي تعتبر أن الدول تستجيب للتهديدات الأمنية إلا بالوسائل المناسبة , فحسب john mearesheimer في كتابه the tragedy of great power politics الذي نشره سنة (2001) , يقر بأن الدولة القومية تواجه ظروف غير معروفة في البيئة الدولية , بحيث يمكن لأي دولة أن تستعمل قدراتها لفرض مصالحها على دولة أخرى فالقوى يفعل ما تسمح له قوته , والضعيف يقبل ما يجب عليه قبوله كما هو الحال في الحوار الميلوسي الاثيني عند Thucydides** , فالفوضى الغير ناضجة حسب تعبير barry buzan , تعتبر أن حالة الطبيعة هي حالة حرب دائمة بين

---

[1]-Jeffrey Taliaffero, Security Seeking under Anarchy : Defensive Realism Revisited, **International Security**, vol. 25,n 01,2000,p81

[2] Richard mansbach, international relations and information techenology**, international relations** , vol 02-2007-p07

[3] -Scott Burchill and others **,theories of international relations ,** third edition PALGRAVE MACMILLAN, 2005,p85

[4]- SEMRA RANÂ GÖKMEN , **GEOPOLITICS AND THE STUDY OF INTERNATIONAL RELATIONS** , A THESIS SUBMITTED TO THE GRADUATE SCHOOL OF SOCIAL SCIENCES OF MIDDLE EAST TECHNICAL UNIVERSITY ,turky ,2010,p158,

**- هذا الحوار الذي ارخ له توسيديد بين اثينا ذوو النظرة الواقعية , مقابل النظرة الاخلاقية لسكان جزيرة ميلوس الضعفاء.

الأقوياء و كذا حرب هيمنة على حساب الأطراف الأضعف في السياسة الدولية ,[1] ويعتبر john mearesheimer أن دور القدرات النسبية relative capabilities يحمل أهمية أكبر , فالأمن لا يتحقق إلا بالحصول على قدرات أكبر من قدرات الدول الأخرى. لإستحالة الأمن الدائم بين القوى الكبرى وهذا ما أثبته التاريخ منذ القديم .[2]** وتقوم أطروحة الواقعية الهجومية على الفرضيات التالية:[3]

01-الطابع الفوضوي للنظام الدولي يفرض حوافز على الدول لتبني سياسة توسعية ضد بعضها البعض***.

02-الدول الكبرى لها قدرات عسكرية هجومية,offensive military capabilities , وبسبب طبيعة هذه القدرات العسكرية , فإن القوى الكبرى قادرة على تهديد بعضها البعض .

03-الدول لا يمكن أن تكون متيقنة من نوايا intentions الدول الأخرى , ولهذا عليها افتراض حالة السيناريو الأسوء worst case .

04-البقاء هو الهدف الأسمى للقوى الكبرى.

05-العقلانية هي ما يميز الزعماء السياسيين , ولا يمكن الإعتراف بتأثير الميولات الثقافية و الشخصية لصانع القرار, ومن خلال كل هذه المسلمات الأساسية , يمكن استخلاص أن الدول كل واحدة تخاف و لا تثق في ما بينها . ولهذا فلا يمكنها سوى الإعتماد على نفسها لتحقيق أمنها القومي, وأفضل طريقة لذلك لتحقيق الأمن هي زيادة القوة النسبية مقارنة بالدول الأخرى, فأمن الدولة لا يتحقق إلا إذا كانت هي الأقوى مقارنة بالدول الأخرى. ولكن ما يميز mearesheimer هو إهتمامه بدور المهيمن الإقليمي على عكس الواقعيين التقليديين الذين يهتمون بتوريع القدرات على المستوى الدولي .[4]فحسب mearesheimer تقع

---

1 -IVAN ARREGUI´N-TOFT, **How the Weak Win Wars ATheory of Asymmetric Conflict ,** CAMBRIDGE UNIVERSI TY PRESS,2005, p03,

2-john mearesheimer ,**The Tragedy of Great Power Politics**,New York: Norton, 2001,p17-27 ,

** _ للتفصيل اكثر حول العلاقات ما بين القوى الكبرى منذ القدم وعلاقتها بالحرب انظر:

RICHARD LEBOW ,Barry R. Strauss **,Hegemonic Rivalry: From Thucydides to the Nuclear Age** ,Westview Press ,1991,

3 _Williams, Paul,**op,cit, ,** p22,

*** _تدخل هذه الجزئية في اطار النقاش مل بين mearesheimer وكذا keohan حول دور المؤسسات الدولية في التخفيف من حدة الفوضي و اللايقين بين الدول. انظر:

,John Mearsheimer, 'The False Promise of International Institutions', **International Security** 1994,

Robert O. Keohane The Promise of Institutionalist Theory, **International Security** ,1995

4 John J. Mearsheimer,WHY WE WILL SOON MISS THE COLD WAR**, Atlantic Monthly Online,** August 1990,pp02-09,

الحروب في حالة اختلال ميزان القوى في نظام متعدد الاقطاب ,خصوصا بين الدولة الأكثر قوة(المهيمنة) و الدولة الثانية أو الدولة الغير راضية الوضع القائم revisionist state .[1] فقدرة قوة مهيمنة إقليميا على منع قوة إقليمية أخرى من الهيمنة تتوقف على طبيعة توازن القوى في النظام القائم وكذا توزيع القوى بين اطرافه الدولية. و تقترح الواقعية الهجومية أن تعمل القوى المهيمنة على أن تستغل الفائض من الرفاهية و تراكم الثروة من أجل زيادة كسب القوة العسكرية , وعليه على الدول السعي لكسب القوة الاقتصادية لأنها الطريق للقوة العسكرية.[2] فالأمن سلعة نادرة و السعي لكسبه هو لعبة ذات نتيجة صفرية.[3]

رابعا: الواقعية النيوكلاسيكية:

كرد على الطبيعة اللااختزالية للواقعية الجديدة anti- reductionist exercesses , الواقعية النيوكلاسيكية تقترح أن الدول تابعة في سياستها الداخلية لشروط و ظروف السياسة الداخلية [4] ويؤكد rundal schweller أن الواقعية تكون أكثر قدرة على التفسير بالأخذ بعين الإعتبار المحفزات الداخلية للدول. بالإضافة إلى المعيقات النظمية . ولا يمكن تجاهل طرف على حساب الأخر .[5] خصوصا و أن الدول المراجعة revisionist state تتبع سياسات أمنية تتعلق بأهداف السياسية الداخلية, من خلال تأثير المؤسسات السيادية كالجيش مثلا الذي يكون ذو ثقافة سياسية هجومية أو صراع المصالح داخل الدولة كما هو الحال عند التصورات الماركسية . فالدول خاصة في العالم الثالث يمكن تفسير حروبها فيما بينها من خلال ربطها بالصراعات الداخلية بين النخب و التي تكون عادة مدعومة من طرف القوى الكبرى.[6]فحسب نموذج randall schweller القائم على توازن المصالح the balance of interests فان الدول العقلانية تتعامل مع بعضها البعض من خلال الخوف و الطمع fear and greed , فهذه الدول العقلانية في السياسة الدولية تقوم بالربط بين القوة و المصلحة .فهو بالأساس تأثير السياسة الدنيا low politics على السياسة العليا high politics,[7] كما تركز الواقعية النيوكلاسيكية على الحزام التحويلي transmission belt الذي يربط بين الموارد و القوة كما عبر عن ذلك rundal schweller :

---

[1] _هذا الطرح هو تبني لنظرية Kenneth Organski ,حول الصراع بين الدولة المهيمنة و الدولة التابعة لها **THE POWER TRANSITION** _1959 **THEORY** و للتوسع اكثر انظر العمل الامبريقي ل , Douglas Lemke ,2004- Regions of War and Peace

[2]-جون ميرشايمر ,صدام الجبابرة,من الافضل ان تكون وحشا ,لان تكون وديعا, **مجلة السياسة الخارجية** ,العدد 146 , جانفي,2005 , ص 42 .

[3] _انور محمد فرج,**مرجع سابق الذكر**,ص 388,

[4]-James D. Fearon ,DOMESTIC POLITICS, FOREIGN POLICY, AND THEORIES OF INTERNATIONAL RELATIONS**, Annual review of political sciences** ,vol01 -1998. p231,

[5] - Gideon Rose, **op,cit, ,** p149,

[6]- Steven R. David, Explaining Third World Alignment, **World Politics,** Vol. 43, No. 2 1991, p 236

[7]- Fareed Zakaria, Realism and Domestic Politics: A Review Essay ,**International Security**, Vol. 17, No. 1 , 1992 p. 178,

« **الدول تتبنى و تتكيف مع محيطها الخارجي كنتيجة لاثار البنى الداخلية والوضعيات السياسة . وبصفة أكثر دقة: نقل السياسية الداخلية المركبة مثل الحزام التحويلي , الذي يقوم بتوجيه و التوسط و إعادة توجيه المخرجات وكذا رد الفعل على القوى الخارجية (كالاختلال النسبي لميزان القوة). ولهذا تكون الدول ردة أفعالها مختلفة اتجاه نفس الظروف... ولهذا فرد الفعل يكون أاقل من كونه رد فعل نظمي, بل عبر ضغوط السياسة الداخلية** »[1] فالواقعية النيوكلاسيكية تحاول إصلاح اللاتوازن بين العام والخاص . أي بين محاولات النظرية الواقعية أن تكون نظرية عامة , وبين التفسيرات المختلفة لقضايا السياسة الخارجية في مكان وزمان معين بالنسبة للدولة الواحدة**.[2] وتقترح الواقعية النيوكلاسيكية ميكانيزم الربط بين ثلاث متغيرات لفهم المعضلة الامنية وهي كالاتي:

01 :المتغير المستقل هو القوة النسبية للدولة في النظام الدولي الفوضوي.

02 :المتغير المتوسط وهو السياسة الداخلية للدولة حيث تتفاعل مع السياسة الدولية من خلال الحزام التحويلي.

03 :المتغير التابع وهو السياسة الخارجية للدولة المعنية بالدراسة.[3] خصوصا في حالة الدول الديموقراطية أو ذات الأنظمة المفتوحة نسبيا بحيث تسمح التفاعل بين مختلف البنى الداخلية , مثل دراسة Christopher Layne حول الإستراتيجية الامريكية باستعمال فرضيات التوجه النيوكلاسيكية.

و في نهاية المطلب و بعد معرفة أهم التوجهات الواقعية حول مفهوم الامن , يجب ذكر اهم التعاريف المقدمة للأمن القومي من طرف الباحثين لمعرفة مكوناته و أهم تهديداته وكذا الوسيلة المناسبة لتحقيقه. يعرفه walter lippemann "تكون الأمة أمنة في حالة كانت غير مجبرة على التضحية بمصالحها المركزية إذا أرادت أن لا تدخل في حرب, و أن تكون قادرة على ذلك إذا كان يجب عليها المحافظة على مصالحها من خلال الانتصار في هذه الحرب[4]" , فهذا التعريف يقر بان الدولة تكون أمنة a nation is secure ,فهو من أصحاب الاتجاه الذي يؤمن بإمكانية تحقيق الأمن الشامل , كما أن lippemann من خلال تقسيمه للأمن

---

1 Paul williams,**op,cit,** -p26,

2--Myriam Dunn Cavelty and Victor Mauer,**op,cit,** ,p15,

**_ :حول العلاقة بين النظرية الواقعية خاصة الواقعية الجديدة و السياسة الخارجية انظر النقاش

_colin elman ,why no neorealist theories in foreign policy, **security studies** ,vol 06-1996,

_kenneth waltz ,international politics is not foreign policy, **security studies** ,vol 06-1996,

وكذا الكتاب الملمشترك: steven e. lobell ,norrin m. ripsman ,jeffrey w. taliaferro

Neoclassical Realism, the State,and Foreign Policy:2009,

3-Thomas Juneau, Neoclassical Realist Strategic Analysis: A Statement, **European Consortium on Political Research Graduate Student Conference** Dublin, Ireland, 30 August-1 September 2010,p02,

4--john baylis and steve smith,**ibid**,p255

القومي إلى:ـــمن دون حرب و بالقيام بحرب ـــيعتبر انه يمكن تحقيق الأمن من دون حرب. ولهذا فقد ظل الأمن في المفهوم الواقعي مرادف" لبقاء الدولة في حالة استعداد دائم ضد أي تهديد من عدو خارجي, وهذا لا يتحقق إلا بزيادة الإمكانيات و القدرات العسكرية للدولة , وذلك عبر عملية أمنية تسعى لحماية القيم القومية الحيوية. core values " حسب تعريف frank teirger ,[1] فهو دور المخابرات في تحقيق الامن الدولة كما اعتبر ذلك zbigniew brezizenski[2] إلا أن اكثر التعاريف تداولا هو تعريف barry buzan "هو العمل على التحرر من التهديد ,كما يعرف الأمن في سياق النظام الدولي على انه قدرة الدول و المجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل و تماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبر معادية"ـــ[3]حيث يسعى باري بوزان في دراسته المعنونة بـ people, state, and fear لاستنباط رؤية جديدة حول مضمون الأمن والتهديدات التي تحول دون تحقيقه و تشمل هذه الرؤيا عدة جوانب سياسية اقتصادية و مجتمعية و بيئية و عسكرية، ويتم التعبير عنها من خلال دراسته بشكل اكثر اتساعا ويقول أنه لا يمكن للأفراد والمجموعات و الدول تحقيق الامن إلا إذا امتنعوا عن حرمان الاخرين منه، ويتحقق ذلك إذا نظر للأمن على أنه عملية تحرر، حيث أن buzan يركز على أمر أساسي، هو انتهاج الأفراد و المجموعات و الدول لأعمال عدائية، هو الذي يقوض إمكانية حصولها على الامن وهنا يمكننا أن نرجع إلى فحوى العناصر المذكورة في أعلى هذا النص و التعبير عن الفوضى عند بوزان و خاصة أن الخوف نابع من تحقيق المصالح بشكل ذاتي، و هنا تكون سواء الدول أو المجتمعات أو الافراد في وضع يعبر عن التنافس المستمر، و حالة مستديمة من انعدام الامن بينها، و يضيف بوزان أن هذا من شأنه أن يجعل الدول تنخرط في التغلب على سياسات أمنية مفرطة في التمركز على الذات(العون الذاتي في ظل البيئة الفوضوية المعبر عنها بحالة دائمة من الهواجس)[4]. وهنا barry buzan أعطى تحليلا للعلاقات الأمنية التي تربط الفواعل فيما بينها، من خلال تفاعلاتها في البيئة الدولية، و كان تحليله اكثر اتساعا، على إعتبار تركيزه ليس فقط على المستوى العسكري، بل أيضا الإقتصادي و السياسي و البيئي و المجتمعي، و تأثير الفوضى على مختلف هذه المستويات.

المطلب الثاني: توسيع مفهوم الأمن:

من خلال الإنتقادات الموجهة للنظرة الواقعية للأمن, فان إعادة تعريف الأمن في ظل التحولات الدولية لما بعد الحرب الباردة

---

[1] ـــعبد المجيد صادق,**أمن الدولة و النظام القانوني للفضاء الخارجي**, جامعة القاهرة,مصر 1976,ص 12,

[2] -زبيغنو بريجنسكي ,**الاختياز:السيطرة على العالم ام قيادة العالم**,تر:عمر الايوبي,دار الكتاب العربي, بيروت , لبنان,2004,ص 34,

[3] --john baylis and steve smith,**idem**,256

[4] ـــجون بيليس و ستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**. تر: مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، , 2004، ص- ص 412-414.

صار توجها عاما. حيث أغلب المحاولات تركز مجهوداتها لإعادة تعريف الأجندات الأمنية للدول القومية , أكثر من إهتمامها بتعريف الأمن في حد ذاته حيث تسعى هذه المحاولات لإعطاء الاهمية لبعض المشاكل الامنية ذات الاولوية مثل:حقوق الإنسان, الإقتصاد , البيئة و المخدرات , الأمراض , الجريمة و اللاعدالة الإجتماعية . [1]

أولا: الانتقادات على المفهوم التقليدي للأمن:

فخلال الحرب الباردة ,أغلب الدراسات الامنية كانت عبارة هن دراسات للإستراتجيات العسكرية المتبعة من طرف الشرق و الغرب خصوصا في ظل الدور الكبير الذي لعبته الأسلحة النووية باعتبارها القوة الدافعة driving force لهذا التوجه العام.[2] فالأسلحة النووية غيرت العلاقات الدولية والدراسات الإستراتيجية بصفة جذرية حيث أزالت الفاصل بين الربح والخسارة في الحرب , وهذا ما أعاد النظر في الاستراتيجيات العسكرية لتحقيق الأمن القومي.**ولهذا اعتبر ken booth أن"**عالمنا هو كلماتنا , وكلماتنا صارت غير مناسبة للتعبير عن عالمنا الحالي**"[3] فهو يعبر عن تقادم كل النظريات سواءا في العلاقات الدولية أو الدراسات الأمنية مقارنة بالأوضاع الجديدة لمرحلة الحرب الباردة. وهذا ما دفع glenn snyder للتساؤل عن أثر نهاية الحرب الباردة على طريقة التعامل مع المسائل الأمنية, وقدم رأيه من خلال التفريق بين جانبين:[4]

من جهة من خلال نظرة أمريكية خاصة, ومحاولتها إعادة تعريف دورها كقوة عالمية مهيمنة , ومن جهة ثانية من خلال الأخذ بعين الإعتبار أثر عولمة العلاقات الدولية في الدراسات الأمنية التي صارت تهتم بحقول جديدة في البحث : الاقتصاد, البيئة , الهجرة , الإرهاب...,وهذا ما دفع بالبحث و النقاش حول إعادة تعريف الأمن الذي بدأ في الثمانينات ثم توسع في التسعينات . وأخذ شكله في إطار مراجعة شاملة لإشكالية الاستراتيجية والأمن القومي. من أبرز المساهمين في هذا التوسيع لمفهوم الأمن : barry buzan, lynn jones ,helga halterrdorn, edward koloziej وكان لهؤلاء الكتاب الاثر البالغ من بين الواقعيين الذين قامو بمحاولات جادة لمراجعة مفهوم الأمن.[5]حيث تؤكد helga halterrdorn أن إعادة مراجعة مفهوم الأمن التقليدي اصبح ضروريا لان"تصورات مفهوم الأمن الهوبزي و الكانطي و الغروتيوسي لا تضمن منظارا كافيا للأمن ولا تفسر بطريقة

[1]-david baldwin,the concept of security, **review of international studies**, vol,19 ,n03, 1997,p05,

[2] Petr SUCHÝ, **ROLE OF SECURITY AND STRATEGIC STUDIES WITHIN INTERNATIONAL RELATIONS STUDIES**, DEFENCE AND STRATEGY ,2006,p08,

** للتوسع اكثر في هذه النقطة حول الامن القومي و علاقته بالاسلحة النووية انظر المدخل لهذه الاشكالية في الفصل السابع من كتاب:

Michael Sheehan, **the balance of power,history and theory,** routledge ,2005,pp 171,193,

[3]-ken booth, security and emanicipation_, **review of international studies** ,vol 17,n04,1991,p02,

[4]-Gerard dussouy,**les theories de l'interetiques: traite de relations internationales,**l'harmattan, france , 2008,p159,

[5]-اليامين بن سعدون,**الحوارات الأمنية في المتوسط الغربي بعد نهاية الحرب الباردة:دراسة حالة مجموعة 5+5**.مذكرة ماجستير, جامعة باتنة ,الجزائر.2011, ص 18.

كافية التغيرات العلاقات الأمنية التي تشهدها اليوم جهات عديدة من العالم"**[1] وكذا من المساهمات الأولى 1983 لإعادة تعريف الأمن نجد أعمال richard ullman الذي يقر بأن اعتبار الأمن بأنه شأن عسكري , فهذا ينتج عنه تشويش في التصور عن الممارسة الواقعية خاصة في:

ـ تجعل الدول تهتم بالمشاكل الأمنية التقليدية(العسكرية), و إهمال تهديدات وأخطار أخرى تؤثر على أمنها الشامل.

ـ كما يجعل هذا التصور العسكري للأمن القومي إلى نوع من العسكرة في العلاقات الدولية , وهذا ما يخلق اللاأمن من خلال المعضلة الأمنية . ولهذا فهو يعتبر أن التغيرات في طبيعة النظام الدولي وكل أثارها السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية تؤدي إلى إعطاء تعريف جديد للأمن قائم على اعتباره "فعل أو سلسة من الأحداث التي تهدد بطريقة حادة و سريعة نسبيا للحد من مجموعة الخيارات السياسية المتوفرة لحكومة الدولة أو الوحدات الخاصة الغير الحكومية (أفراد – جماعات و المؤسسات) داخل الدولة. "[2] فمن خلال هذا التعريف نجد أن richard ullman أعطى تصورا جديدا , وهو اعتباره للأمن لا يتعلق فقد بالبقاء, بل هو مرتبط كذلك بمستوى المعيشة , كما انه لا يعتبره أمن الدولة فقط بل , بل هو أمن أطراف و فواعل جديدة لم تكن معنية في المدرسة الواقعية, وهم الأفراد و الجماعات داخل الدولة بحد ذاتها . وهذا ما سوف تطوره مدرسة كوبنهاجن للدراسات الأمنية.

ثانيا: القطاعات الجديدة في مفهوم الأمن:

يعتبر توسيع مفهوم الأمن إلى قطاعات جديدة واحد من أهم ما جاءت به مدرسة كوبنهاجن أو معهد أبحاث السلام لكوبنهاجن conpenhagen peace research institute – COPRI خصوصا مع كتاب barry buzan -ole waever- jaap de wild المعنون ب:[3] security: a new framework for analysis- 1998 -الذي يعتبر الكتاب المرجعي, حيث حاول أصحابه تأكيد وعيهم بالتهديدات التي تحيط بالأمن بمفهومه الواسع هذا من جهة. ومن جهة أخرى وعيهم كذلك بخطورة توسيع مفهوم الأمن الذي يمكن أن يقود إلى فقدان التناسق النظري في مجال الدراسات الامنية كما عبر عن ذلك stephen walt [4] وقد اعتبر barry buzan أن التهديدات الجديدة بأنها وجودية existentielle بحيث أن تهديد بقاء المواضيع الاساسية للأمن-

---

[1]-اليامين بن سعدون,**نفس المرجع**,ص 20,

**-حول الاختلافات بين وجهات النظر بين هوبز, كانط و غروتيوس في التنظير في العلاقات الدولية انظر:

wight martin,**international theory: the three tradtions**, leicester university press, 1992,

[2]-richard ullman, redefining security ,**international security** ,vol 08, n10, 1983 ,p132

[3] Williams, Paul,**op,cit,** p68,

[4]-Stephen WALT, The Renaissance of Security Studies, **International Studies Quarterly,** vol. 35, n°2, 1991, p.211,

الدولة, المجتمع و الأفراد.[1] فمدرسة كوبنهاجن تمثل المدرسة الأوروبية للدراسات الأمنية** تم تأسيسها في 1985 , و إستطاعت تحقيق إستقرارها بداية من 1988 تحت قيادة مديرها الاول:hakan wiberg [2],وتتجلي أهمية مدرسة كوبنهاجن كذلك في تبنيها بمستويات تحليل جديدة للدراسات الأمنية وهي :

-مستوى النظام الدولي.

-المستوى الماتحت النظامي أو الإقليمي.

-مستوى الوحدات أو الدول

-مستوى الماتحت الدولة . البيروقراطيات و الجماعات.

-المستوى الفردي.[3]

كما عرفت القطاعات الجديدة للأمن التالي:[4]

القطاع السياسي: وهو حماية الدولة من كل تهديد قد يمس إستمرارها أو مؤسساتها السياسية , فالعوامل السياسية تعتبر من أسباب الهشاشة الداخلية والخارجية للدولة, و هي تتضمن بقاء الدولة و استقرارها المؤسساتي و الوظيفي .

القطاع العسكري: ويخص مستويين : وهما قدرات التسلح الهجومي و الدفاعي للدول, وكذا مدركات الدول حول بعضها البعض من حيث نواياها السياسية و الامنية. من الجهة الاولى. ومن جهة أخرى نظام واستقرار الدول , وكذا أنظمة الحكم و الأيديولوجيات التي تستمد منها شرعياتها[5].

القطاع الاقتصادي: حسب barry buzan, الأمن الاقتصادي, يتمحور أساسا حول قدرة الدولة على بلوغ الموارد المختلفة و الإمكانيات اللازمة , وضمان الاسواق لتوفير مستوى معيشي مقبول , و إستقرار نظام الحكم وحماية الاقتصاد الوطني من مختلف التهديدات سواءا الداخلية أو الخارجية , وكذا الربط بين الأمن و الإقتصاد تعود جذوره إلى روبرت مأكنمارا الذي عرف الأمن

---

[1]_Gerard dussouy,,**op,cit**,p160,

[2]-stifano guzzini, dietrich jung ,**contemporary security analysis and conpheghen peace research,** routledge, 2004,p07,

**- حول المدارس الامنية الاوروبية: انظر

:Ole Wæver, Aberystwyth, Paris, Copenhagen New 'Schools' in Security Theory ,and their Origins between Core and Periphery,Paper presented at the annual meeting of the International Studies Association, Montreal, March , 2004.

[3] -Barbara Delcourt, **Théorie de la sécurité,** Bruxelles, institut d'études européennes, 2006, p.42,

[4]-Gerard dussouy,,**idem**,pp161_167,

[5]-Elana N. DeLozier,**Threats to Religious Legitimacy and State Security:The Kingdom of Saudi Arabia's Quest for Stable Continuity,**Thesis submitted to the faculty of Virginia Polytechnic Institute and State University,2005,p19,

-من الامثلة على تهديد مصداقية الشرعية الدينية الدولة كمصدر للحكم وعلاقتها بأمن الدولة ,

بالبيئة. وبانه بلا بيئة لا يمكن تحقيق الأمن.

القطاع الهوياتي: وهذا هو القطاع الأكثر ابتكارا بالنسبة القطاعات الجديدة للأمن, وهو يتعلق بالبقاء الهوياتي la survie identitaire للدول من خلال مكوناتها الإثنية و الثقافية .فالبقاء الهوياتي يرتبط ب(نحن) و التي تعيد تشكيل هويتنا من خلال ربطها بالاخر حسب مفهوم carl schemit [1]

وهي ترتبط بالتطور الطبيعي للمجتمع في لغته وثقافته وكل خصائص ثقافته الوطنية. بحيث لا يشعر بأي تهديد لهويته بالزوال , من خلال تدفقات الهجرة الكبيرة و التي تؤدي إلى تسرب قيم جديدة أو من خلال محاولات الاندماج و التذويب الهوياتي.

القطاع البيئي: يتعلق بالحفاظ على الشروط الإيكولوجية التي تدعم بيئة النشاطات البشرية , فالأمن في هذا القطاع يعبر عن الخوف من التهديد بفقدان الشروط الضرورية للحفاظ على نوعية الحياة من خلال الأخطار البيئية كالفيضانات , الاحتباس الحراري , المجاعة ,كأصناف من التهديدات التي تؤدي حسب مدرسة toronto إلى الصراعات الدولية و الداخلية eco-wars كما عبر عن ذلك thomas homer dixon خصوصا بسبب هجرة الالاف أو الملايين لاسباب الموارد أو المجاعة:[2] وحسب charles philippe david يعتبر الامن حسب مدرسة كوبنهاجن بأه''غياب التهديدات العسكرية و الغير عسكرية التي يمكن أن تؤثر على القيم المركزية التي يحاول حمايتها و نشرها كل من الفرد و الجماعة , و التي تستبعد استعمال القوة العسكرية''.[3]

المطلب الثالث: مفهوم الامن الإنساني:

المنظرون والممارسون في العلاقات الدولية منذ أكثر من عقدين بدأو يستعملون بصورة متزايدة مفهوم الأمن الإنساني, باعتباره مفهوم جديد قائم على مركزية الإنسان الفرد human-centric بدلا من الفهم التقليدي للأمن القائم على مركزية الدولة.[4] ومع تبني مفهوم الامن الإنساني من طرف الامم المتحدة وكذا السياسات الخارجية لبعض الدول -النرويج ,كندا و اليابان- وكذا المجلات العلمية و الحلقات الدراسية , صار مفهوم الامن الإنساني أكثر غموضا و تقاطعا مع مفاهيم أخرى.[5] ولكن ما لا يجب

---

[1]-Michael C. Williams,**The Realist Tradition and the Limits of International Relations,** Cambridge, 2005,pp82-93,

[2]-درغوم اسماء,**البعد البيئي في الامن الإنساني-مقاربة معرفية-** شهادة ماجستير.جامعة قسنطينة.الجزائر. 2009, ص 74,

[3]--Gerard dussouy,**op,cit**,p155,

[4]-pauline kerr,the evolving dialictic between state centric and human centric security, **working paper** ,canbera ,september,2003,p07,

[5]-roland paris,human security-paragigm shift or not air **,international security ,**vol1 ,n02 ,2001 ,p91,

إهماله هو التناقض الظاهر بين مفهوم الأمن الإنساني و كذا أمن الدولة . إلا أن الديالكتيك الأمني security dialictic عند التعامل مع المفهومين , بحيث يكون الديالكتيك بين مرجعيتين هما الأفراد و الدول . وكذا الديالكتيك ما بين التهديدات الداخلية و الخارجية و التي تتطلب طرق مختلفة لتحقيق أمن كل منهما .[1] فالأمن الإنساني يضع الفرد في قلب النقاشات و التحاليل و السياسات , بحيث ينظر للسياسة على أنها عبارة عن مجموعة من الوسائل لأجل حماية الفرد و تحسين أوضاعه , ولهذا تعتبر واحدة من أهم مرتكزات الأمن الإنساني هو حقوق الإنسان الأساسية في جيلها الأول و الثاني و الثالث.[2] وبدأ خطاب الأمن الإنساني بعد نشر تقرير التنمية البشرية لعام 1994 . من خلال برنامج الأمم المتحدة للتنمية . بحيث ضمن هذا التقرير سبعة أبعاد أساسية وهي (الاقتصاد. الغذاء . الصحة. البيئة. الفرد. الجماعة و الأمن السياسي.)باعتبارها أهم مجالات التهديد بدون النظر للجنس أو العرق أو القومية أو الدين. وعرف تقرير 1994 الأمن الإنساني بانه:"**يعني التحرر من الخوف ومن الحاجة**"[3] كما عرفه llyod axword في 1996 بانه"حماية الأفراد من التهديدات التي تكون مصحوبة أم لا بالعنف. وهي وضعية يتميز بالخروقات لحقوق الأساسية الأشخاص , لأمنهم و حياتهم . وهي رؤية للعالم تنطلق من الفرد , وكغيرها من سياسيات الأمن فهي تعني الحماية"[4].ويرجع كل من neil macfarlane و yuen foong عملية الصهر بين الأمن الإنساني و أمن الدولة , ليصبحا غير متناقضين من جهة , ومن جهة أخرى أسباب زيادة استعمال مفهوم الأمن الإنساني إلى :[5]

_01:المشاركين في الصراعات المسلحة في القرن الحالي إنتقلو من العسكريين فقط, إلى يتمس قطاع واسع من السكان الغير المقاتلين .

_02: نتائج الثورات الصناعية و العلمية التي زادت بطريقة كارثية أخطار القوة النارية التي يمكن أن تهدد النوع البشري كالأسلحة النووية.

_ 03 : العديد من الأنظمة خاصة في دول العالم الثالث تمارس جرائم ضد الإنسانية ضد شعوبها صارت غير مقبولة كممارسات في المجتمع الدولي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى غاية إنشاء المحكمة الجنائية الدولية.

_04 : ضعف الدول المستقلة في العالم المتخلف وعدم قدرتها على توفير السلع السياسية political goods اللازمة كالأمن

---

[1]-pauline kerr,, **idem,**p08

[2]-Saurlin Pandapotan Siagian,**Third Generation Human Rights,**The Hague, The Netherlands November, 2008,p14,

[3]-rita floyd , human security and copenhagen school's securization approach, **human security journal**,vol 05,2007,p39,

[4]-فريدة حموم ,**الأمن النساني :مدخل جديد في الدراسات الأمنية** .رسالة ماجستير, جامعة الجزائر ,2004, ص 51,

[5]-ramesh thakur,**the united nations ,peace and security,**cambridge, united kingdom ,2006,p78,

والتنمية. وهذا ما يشكل تهديدا soft threats على المواطنين وعلى سلامتهم. ومن جهة أخرى ضعف الدولة وعدم قدرتها على التحكم في كامل إقليمها وعدم إحتكارها للعنف المشروع , أدى لظهور جماعات ناهبة predatory groups تسيطر على الموارد المعدنية و الطاقوية .[1] وتقوم بممارسة العنف ضد سكان المناطق القريبة كما هو الحال في منطقة دلتا النيجر في نيجيريا من خلال ظاهرة البيترو-عنف petrot-violence كما درسها michael watts [2]

_05: نهاية الحرب الباردة و إنهيار الاتحاد السوفياتي و ما نجم عنه من حروب داخلية , ونهاية السيطرة الأحادية لمركزية الدولة في تفسير المأزق الامني مثل نموذج barry posen حول المازق الامني في الصراعات العرقية.[3]

_06: العولمة التي ساعدت في التقليل من التركيز على الدولة و التهديدات العسكرية , من خلال مراجعة أهم الدراسات حول التهديدات التي تمس الأفراد نجد أن الأمن الإنساني يدفعنا للتركيز على الحروب الدولية وكذا الحروب الداخلية , حيث في القرن العشرين قتل 30مليون و 07 مليون على الترتيب , بحيث أن عدد الذين قتلو من طرف حكوماتهم هو 170 مليون شخص عدا الحروب.وهي عادة الأقليات التي تكون مهددة من طرف الأغلبية أو من طرف الدولة بحد ذاتها.[4] كما تؤكد دراسات منظمة العمل الدولية أن 08 % فقط من سكان الأرض يحوزون على ظروف معيشية مرتفعة , أما ثلاث أرباع سكان الأرض فإنهم يعانون من اللاأمن الاقتصادي , بحيث ربطت دراسة بين الفقر و اللاأمن , وهذا ما يفسر تحول الصراعات إلى المناطق الأكثر فقرا في العالم. ومع تصاعد حجم الكوارث الإنسانية والتهديد الناجم أو المحتمل من طرف الإرهاب العالمي , مع تعميق الفجوة الاقتصادية بين الدول وداخلها حيث تتبنى susan george الطرح القائل بأن تفسير العلاقة بين الأمن و السياسات الاقتصادية للمؤسسات المالية والنقدية العالمية وكيف تؤثر على مستويات التطور و التخلف و التي تؤدي لانتشار الجوع في الدول النامية, وكذا اختلال توزيع الثروة يؤدي الصراع .[5] وأما فيما يتعلق بالأمن البيئي , فتتجه الدراسات لأثر الأخطار حول اختلال الأنظمة البيئية على حياة الأفراد وهذا ما شجع على ظهور green political theory ** والتي تعاني من النقص في

---

[1]-رضوان بروسي,**الدمقرطة و الحكم الراشد في إفريقيا:دراسة في المداخل النظرية,الاليات و العمليات,ومؤشرات قياس نوعية الحكم**,رسالة ماجستير ,جامعة باتنة, الجزائر,2009, حيث توجد تفاصيل المداخل النظرية حول الربط بين العنف و الموارد الطبيعية داخل الدول .

[2]-philippe le bilon, **the geopolitics of resources wars, ressource dependance,governance,and violence**, frank cass,new york,usa,2005,p05,

[3]-Paul Roe ,**Ethnic Violence and the Societal Security Dilemma**,routledge,2005,25,

[4]_Neil MacFarlane and Yuen Foong Khong,**Human Security and the UN:A Critical History**, Bloomington and Indianapolis,2006,p54,

[5]-susan george,**how the other half dies, the real reasons** ,1st edition,england,penguin books,1976,p135,

-**_للتفصيل الاكثر في هذه النظرية انظر:, 257_235 pp, **op,cit** Scott Burchill وحول الامن البيئي.

الأدبيات ,حيث تتسم هذه النظرية بمركزية البيئة eco-centrism بداية من قمة الأرض 1992, وكذا الأثر البالغ لتقرير مستقبلنا المشترك 1987,[1] فالأمن الإنساني كمقترب جديد, يسعى للتركيز على التحرر من الخوف (خاصة لدى الدول الغربية) و التحرر من الحاجة (لدى الدول الغير الغربية)need based approach أعاد النقاش حول معنى الأمن و عن افضل طريقة لتحقيقه . وهذا ما شجع الدارسون للانخراط في دراسات الأمن الإنساني human security studies . من مختلف المنظورات الأكاديمية.[2] وهذا ما يتجلى في الاختلاف بين النظرة الكندية و النظرة اليابانية بحيث:

__ 01: النظرة الكندية: تحت قيادة وزير الخارجية الكندي llyod axworthy الذي إعتبر أن تقرير 1994 يعبر عن مساحة خاصة للأمن الإنساني. حيث كان تركيز كندا على إنتقاد الإهتمام بالتهديدات التي تنجم عن التخلف وإهمال اللاأمن الإنساني الناجم عن النزاعات العرقية , فالأمن الإنساني بالنسبة للنظرة الكندية هو أمن الأفراد the security of individuals , وكل من ميثاق الأمم المتحدة و إعلانات العالمية حقوق الإنسان , وكذا معاهدات جنيف تعتبر العناصر الأساسية لعقيدة الأمن الإنساني . فالأمن الإنساني يربط بالخسائر البشرية في النزاعات المسلحة , وهذه النظرة تتقاسمها كذلك النرويج وذلك من خلال إقامة شراكة من أجل الأمن الإنساني human security partnership التي حددت أجندة من تسعة نقاط أساسية:(الالغام ضد الأفراد -إنشاء حكمة الجنايات الدولية- حقوق الإنسان- القانون الدولي الإنساني- المرأة و الطفل في النزاعات المسلحة- إنتشار الأسلحة الخفيفة- الأطفال المقاتلون- وكذا التعاون في القطب الجنوبي).[3] فالأمن الإنساني في [4]النظرة الكندية هو حماية الأفراد من الجرائم ضد الإنسانية بسبب الدول الفاشلة أو المستبدة.

-02: النظرة اليابانية: تعبر عن وجهة نظر مغايرة للأمن الإنساني مقارنة بالنظرة الكندية.حيث في الذكرى الخمسون لإنشاء الأمم المتحدة ,كانت الدورة الخاصة للجمعية العامة في أكتوبر 1995 , قام الوزير الأول الياباني tomiichi marayama بالدفاع عن الأمن الإنساني كاستراتيجية جديدة للأمم المتحدة. بحيث أن النظرة اليابانية تختلف عن النظرة الكندية بحيث تقر بأن الأمن الإنساني قائم على التحرر من الخوف و كذا التحرر من الحاجة. حيث قامت كل من اليابان وكذا التايلاند تحت قيادة حكومة leekpai chuan بإنتقاد الأطراف التي تركز على الجانب الأول فقط -التحرر من الخوف- و اعتبرها أن حقوق الإنسان مفهوم أكثر اتساعا و شمولية من مجرد التحرر من الخوف . بحيث تدعو اليابان إلى تجاوز التحرر من العنف المباشر إلى التحرر من

[1]-robert keohan ,**institutions for earth** ,Cambridge,MIT press,1993,p31,

[2]-amitav acharya, human security: east versus west , **institute of defence and strategic studies ,** singapore,september,2001,p05,

[3]-amitav acharya,**idem**,p 07,

[4]-ramesh thakur,**op,cit**,p73,

العنف الهيكلي. و الذي تضمنه حقوق الإنسان من الجيل الثالث خصوصا حق التنمية ضمن رؤية 2020.

ولاكن من أهم الإنتقادات الموجهة لهذه النظرة هي إنها ربطت بين الامن الإنساني و التنمية الإنسانية كما يشير إلى ذلك الاستاذ sverre lodgaord من المعهد النرويجي للشؤون الدولية. فهو يعتبر أن المحدد الاساسي للأمن الإنساني هو هشاشة الامن الفردي الفيزيائي في زمن الصراعات المسلحة. فحسبه الامن الإنساني شأن سياسي وليس شأن إقتصادي. بحيث أن الكوارث الطبيعية ليست من صنع الإنسان ولا يمكن تجنبها.[1] فالنقاش الدائر بين التوجه الكندي والتوجه الياباني هو حول الامن الإنساني هل هو للفرد أم الشعوب و كذا حول حقوق الإنسان بين العالمية و الإستثناء الثقافي. بحيث ينتقد المقترب الكندي بأنه يتجاهل الحقوق الاقتصادية كإعلان حق التنمية 1986 في طرحه حول الامن الإنساني. وهذا ما عبر عنه sen amartya بالتنمية كحرية development as freedom بإشتراط التحرر من الخوف بالتحرر من الحاج[2] , وهذا بدوره يؤدي للتحرر الإيجابي و التمكين وذلك من خلال مؤشرات التنمية الإنسانية المحددة من طرف برنامج الامم المتحدة للتنمية. وكذا ربطها بدور النساء :

ISDH et IPF : deux indicateurs développés par le PNUD

	ISDH : indicateur sexospécifique du DH	IPF : indicateur de participation des femmes
Dimension	Vivre longtemps en bonne santé	Participation et pouvoir décisionnaire dans la vie politique
Critère	Espérance de vie féminine et masculine à la naissance	Répartition des sièges au parlement
Indices	Indice d'égalité de la répartition de l'espérance de vie	Pourcentage équivalent égalité répartition (PEER) au parlement
Dimension	Instruction et accès au savoir	Pouvoir de décision en économie
Critères	Taux d'alphabétisation des femmes ; taux de scolarisation de la population féminine	PEER poste décision économie et administration
Indices	Indice d'égalité répartition par niveau d'instruction	Maîtrise des ressources économiques
Dimension	Niveau de vie décent	Part H/F des revenus du travail
Critère et indice	Revenu du travail femmes/hommes	PEER relatif au revenu
Indice	**Indicateur sexospécifique du développement humain**	**Indice de participation des femmes**

Note : adapté des Rapports sur le développement humain du PNUD. En 1995, le rapport annuel a été consacré au « genre et développement humain » (PNUD, 1995).
PEER = pourcentage d'équivalent égalité de répartition entre hommes et femmes.

الشكل رقم 02: مؤشرات التنمية الإنسانية و كذا التنمية و الجندر:

source: valarie reboud ,**amertya sen:un economiste du développement,**agence française de developpement ,departement de recherche,2008,p141,

ورغم أن المقترب الكندي قد لقي الانتقادات من طرف الدول النامية بصفة عامة. إلا أن المرحلة الراهنة تفرض حاجة النظر للمقتربين حول الامن الإنساني كوجهين لعملة واحدة . بحيث أن كل نظرة تدعم الاخرى للوصول للأمن الإنساني الشامل. وذلك من خلال أمننة التخلف securization of underdevelopement كما دعى لذلك edward newman . وإلى أمننة

[1] -amitav acharya,**idem**,p 09,

[2]-valarie reboud,**amertya sen:un economiste du développement**,agence française de developpement ,departement de recherche,2008,p11,

الدول الفاشلة securization of failed states كما دعت إلى ذلك kieth krause . ومن خلال الربط بين هاتين النظرتين وذلك من خلال مؤشر التنمية الإنسانية human developement index الذي ينظر للدولة باعتبارها الفاعل الاساسي لتوفير الخدمات لسكانها.(نظرة لوك حول أصل الدولة), أما أمننة الدولة الفاشلة , فنجد مؤشر السلام العالمي global peace index الذي يهتم بمؤشرات التهديدات الناجمة من الدول. حيث يبحث في مدى قدرة الدول في التحكم و إحتكار العنف المشروع على إقليمها, ومدى تهديدها لسكانها.فهذا الربط هو الذي يخلق الأمن الإنساني المتوافق مع أمن الدولة و أمن المجتمعات[1] وخلق الجسر الرابط بين النظرة الكندية و النظرة اليابانية حول الأمن الإنساني.

[1]-matia vannoni,failed states and failed theories ,the re-securization on under-developement **,via degli ulivi ,savona**,italy 2009,p03,

المبحث الثاني: مفهوم الأمن الإقليمي :

المطلب الأول_ مستوى التحليل الإقليمي في الدراسات الدولية:

kenneth waltz من خلال كتابه (1959) man, the state and war الذي ناقش فيه أسباب قيام الحرب, حيث أرجعها إلى ثلاث صور images أساسية , والتي سماها david singer بمستويات التحليل levels of analysis سنة(1961). بحيث يقر بأن" في كل مجال أكاديمي , توجد دائما مجموعة من الطرق التي يمكن من خلالها يمكن إخضاع الظاهرة للدراسة النظمية , فسواءا في العلوم الطبيعية أو العلوم الاجتماعية, المراقب يجب عليه الإختيار بين التركيز على الأجزاء أو على الكل. على المكونات أو على النظام . فعلى المراقب الاختيار بين الأزهار أو الحديقة"[1] وهذا ما خلق ما سماه singer بمشكلة مستويات التحليل في العلاقات الدولية.

-أ-الفرد: في هذا المستوي من التحليل , يهتم الباحثون بالصفات characteristics الفردية كشخصية صانع القرار , وطرق وصوله إلى اتخاذ القرارات , وكذا دور الإدراكات و التصورات beliefs على اتخاذ القرارات.**[2] وكذا يهتم الباحثون بمدى عقلانية القرار و عن أثر الاختيارات الفردية على السياسات المتبعة, حيث إعتبر تقليديا أن صانع القرار حر من القيم -values

---

[1]-david singer, the level of analysis problem in international relations **,world politics** ,vol 14, n 01, 1961,p02,

[2]-richard mansbach and kirten rafferty, **introduction to global politics,** routledge,2008,p10,

**_منذ نهاية الحرب العالمية الثانية,الدراسات الامنية في مختلف السياقات الداخلية والخارجية تعتبر الامن ظاهرة موضوعية objective phenominon والذي يمكن الوصول اليه من خلال تحديد مختلف العناصر التي تؤثر عليه,الا ان هناك العديد من العوامل التي تؤثر على الادراكات الامنية للدول -أو صناع القرار – بصفة اكثر دقة ,كالتاريخ الوطني وشكل قيام الدولة(ثورة ام انفصال),التجارب السابقة للدولة مثل الحرب, الصراعات الغير منتهية مثل الصراع العربي الاسرائيلي

ومنذ اعمال Allison Graham في 1971 الذي طرح نماذج اتخاذ القرار ابان ازمة كوبا 1962-انموذج العقلاني_انموذج التنظيمي-و انموذج البيروقراطي , حيث تطرق لدور الادراكات في التأثير على صناعة القرار , وهذا ما يعتبر تجاوز إنموذج الفاعل العقلاني rational actor model كما طرحته المدرسة الواقعية مثل اعمال Bruce Bueno de Mesquita و Schelling thomas للتوسع أكثر في هذا الاتجاه حول ثلاث اجيال من دراسات السياسة الخارجية انظر Alex Mintz,Karl DeRouen,**Understanding Foreign Policy Decision Making** ,2010

وفيما يتعلق بدور الادراكات في تقييم الوضعيات الأمنية estimation of security في السياسة الخارجية رغم انتقادها من طرف waltz و اعتبارها نظريات اختزالية انظر اعمال:

: j n goldgeir -p tetlock : **psycology and international relations theory** , annual review of political sciences ,vol04 ,washington university,2001,p03,

وكذا نموذج belief system ;michael shapiro , وكذا دور سوء الادراك انظر دراسة robert jervis 1974 **perception and misperception in international politics,**

وكذا دور القوالب القومية national stereotypes التي تعتبر ان الحروب تبدا في عقول الافراد, لتوكد دور الادراكات في الاستراتجيات الوطنية كما دافعت عن ذلك دراسة hamilton press,1986, colin gray : **nuclear weapons and national style**

free وعقلاني قادر على الاختيار الأفضل بين جميع البدائل في ضل حسابات الربح والخسارة,[1]كما اعتبر kenneth waltz بالنظر إلى مستوى التحليل الفردي أن الحروب تجد أصولها في الطبيعة البشرية , فالحروب هي نتيجة للأنانية وكذا عدم التحكم في الطبائع العدوانية للإنسان . وهي نتيجة أساسية للغباء الإنساني , لانه لا يوجد ربح ولا خسارة في الحرب بل هي كالكوارث الطبيعية, الكل فيها خاسر بدرجات مختلفة.[2]

ب_ الدولة: مستوى تحليل الدولة يكون الإهتمام بالحكومة , ومجموعة صنع القرار و الوكالات والمؤسسات التي تشارك وتحدد صناعة القرار السياسي الخارجي كالجيش و وزارة التجارة . بالإضافة إلى مجموعة من العوامل الأخرى كطبيعة النظام السياسي , الايدولوجية , القوة العسكرية , المساحة و السكان , الموارد الطبيعية و كذا الهوية العرقية و الاجتماعية و الدينية.[3] ومن أهم أدبيات هذا المستوى من التحليل نجد دراسات السلام الديموقراطي و كذا دراسات الواقعية النيوكلاسيكية . التي تتحدى طرح david singer بأن جميع الدول تتصرف بنفس الطريقة في حالة توفر نفس الظروف .[4] فمستوي التحليل الدولة innenpolitik يقوم على أساس عملية الربط بين الداخل و الخارج لفهم سلوك الدول . ولهذا فالدول مختلفة من حيث التصرفات إتجاه نفس الظروف سواءا كانت فرص أو أخطار على الساحة الدولية.**

ج_النظام الدولي: بعد تهميش waltz للمستويين السابقين , و إعتبارهما بأنهما مستويين إختزاليين , لانهما يربطان بين العناصر الداخلية للدولة -السياسة الداخلية و كذا صفات صانع القرار- وقدرتهما على تفسير مخرجات السياسة الدولية, فهي تتجاهل القوى الدافعة النظام الدولي.[5] فهذا المستوى يهتم ببنية النظام الدولي. وكذا توزيع القوة و الشعور بالوطنية و كذا مختلف العوامل المؤثرة على النظام الدولي ككل. فمستوى تحليل النظام يعتبر أن الدول و صانعو القرار ليس لهم في الحقيقة أي إرادة فعلية , فهم

---

[1]-NOLAN McCARTY,ADAM MEIROWITZ,**Political Game Theory: an introduction** , cambridge,2007,p06,

[2]-kenneth waltz , **man, the state and war**,columbia university press, 2001,p 16,

[3]-richard mansbach and kirten rafferty,**op,cit**,p16,

[4] David singer,**op,cit**,p08,

** وهذا بالاساس ما تدافع عنه نظرية الدور rôle theory في تحليل السياسة الخارجية كما وضعها kalvi holsti في 1970 , و التي عرفها بانها "لكل دولة مجموعة من المعايير و القيم المركزية لدى صناع القرار من خلالها يحددون دور الدولة في النظام الدولي" وقد حدد holsti مجموع 17 دور يمكن للدول ان تلعبه في الساحة الدولية , من دون نسيان دور الصراع ما بين الادوار interrole conflictللسياسة الخارجية للدولة الواحدة مثل مصر في الصراع بين دور الوطني و الدور الإقليمي ابان الحروب العربية الاسرائيلية . للتوسع اكثر انظر:

- Cameron G. Thies , Role Theory and Foreign Policy **International Studies Association Compendium Project,** usa,may,2009,pp02-07,

Stephen G. Walker , **Binary Role Theory and Foreign Policy** وتوسيع للنظرية مع اعمال

[5]-kenneth waltz,**theory of international politics,** addison wesley publishing company , 1979,p61,

خاضعون للعوائق النظمية . بحيث أن طبيعة النظام الدولي-أحادي-ثنائي أو متعدد الأقطاب – هي التي تحدد سياسات و وظائف الدول سواءا بتشكيل الاحلاف أو التبعية.[1] وكذا تجب الإشارة إلى دراسة peter gourevitch التي تؤكد أن حتى السياسة الداخلية للدولة ما هي إلا انعكاس السياسة الخارجية .[2] فهو يقر بان أي تغيير في النظام الداخلي مرهون بتأثير الاقتصاد الدولي. وكذا طبيعة النظام الدولي. بالإضافة إلى دراسة robert putnam الذي يطرح فكرة كيف أن السياسة القومية كيف يتم تحديدها في نفس الوقت من خلال التفاعل بين السياسة الداخلية -مستوى التحليل الثاني- وكذا النظام الدولي . حيث يوضح أهمية فكرة james rosenau حول سياسة الربط linkage politics بين السياسة الداخلية و السياسة الدولية. كما يقدم putnam مثال على ذلك من خلال أن المفاوضين الأمريكيين خلال جولة طوكيو للمفاوضات في إطار الغات 1978 , ينفقون نفس الوقت في إقناع الفاعلين في السياسة الداخلية للولايات المتحدة الأمريكية كما يفعلون مع مفاوضي الأطراف الدولية الاخرى. فهو منطق اللعب ثنائي المستوى[3].

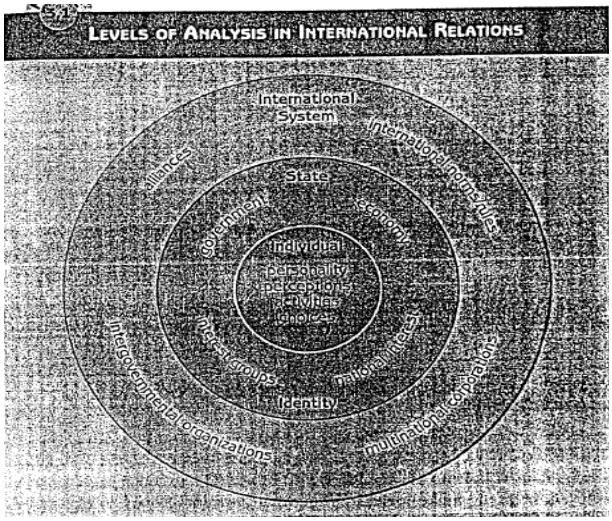

الشكل رقم 03:مستويات التحليل الثلاثة التقليدية:

source:karen mingst : essentials of international relations,02ed norton company,2003,p61

وحسب nicholas onuf أن المشكلة المنهجية فيما يخص مستوى التحليل منذ 1961 تعود إلى مدى صحة الاختيار بين مستوى تحليل دون الاخر. هذا من جهة ومن جهة أخرى عدم تحديد تعريف محدد لمعنى مستوى التحليل level بحيث

[1]--richard mansbach and kirten rafferty,**op,cit** p20**,**

[2]_peter gourevitch, the second image reversed, the international sources of domestic politics **, international organization** , vol 34, n 04, 1978, p896,

[3]-robert putnam, diplomacy and domestic politics: the logic of two level games, **international organizations,** vol 42, n 03, 1988, p 432,

يستعمل عادة كمرادف مفهوم "وحدة" الدراسة unit .[1] وتعتبر مساهمة كل من steve smith و martin hollis حول النقاشات في مستويات التحليل . حيث إضافة إلى المستويين الاثنين لدى singer وهما الوحدات الفاعلة وعلاقاتها التفاعلية , أضاف smith و hollis نوع ثالث من السلوك من اجل تحديد افضل العلاقات بين الوحدات والنظام وهذا ما انتج حسبهما ثلاث حوارات في مستويات التحليل.

-الحوار الأول: بين النظام الدولي و الوحدات أو الدول.

-الحوار الثاني: بين الدولة وما تتكون منه من بيروقراطيات و وكالات.

-الحوار الثالث: بين البيروقراطيات و ما تتكون منه من أفراد و صناع القرار.[2]

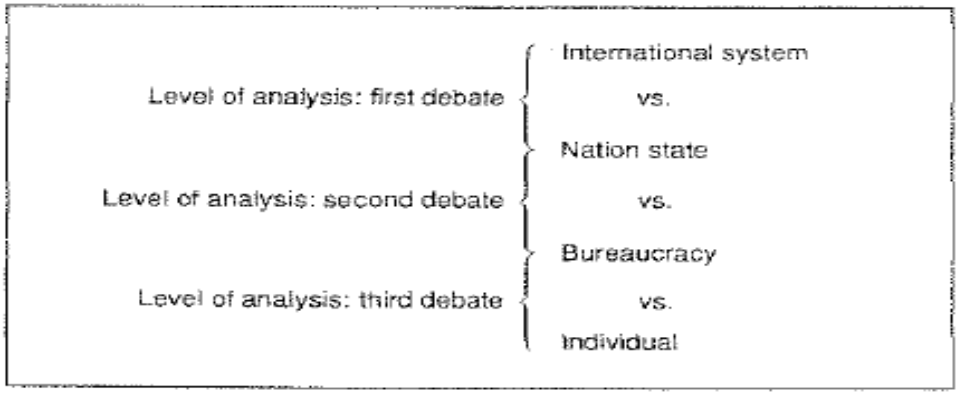

الشكل رقم 04: النقاشات الثلاثة في مستوى التحليل :

source; martin hollis,steve smith: **explaining and understanding international relations** ,clarendon press,oxford,1990,p09

بحيث تم تجاوز نموذج كرات البلياردو في الاتجاه الواقعي. وهذا التفكيك أدى لإعطاء نماذج تفسيرية جديدة من خلال معرفة طبيعة التفاعلات بين مستويات التحليل وهذا ما يسمح بفهم علاقات الدولة مع محيطها الخارجي ,وما تجدر الإشارة له هو أن مختلف وجهات النظر حول مستويات التحليل تعني البحث حول الوحدات الاجتماعية و كذا الفرضيات حول العلاقة بينها كما تم تطويرها في الدراسات الاقتصادية.** و أن أي إنكار لطبيعة العلاقات الترابطية بين مختلف مستويات التحليل يفقدها قيمتها

[1]-nicholas onuf, levels ,**european journal of international relations** , vol 01,n 35,1995,p36,

[2]--steve smith and martin hollis, **explaining and understanding international relations,**,clarendon press,oxford,1990,p09,

**-تعود اصول النقاش بين النظريات الكلية macro و الجزئية micro إلى إعمال alfred marshall 1890 الذي اعتمد المنهج الجزئي principles of economics في حين j,keynes اعتمد على متغيرات التحليل الكلي. وتم تطوير النقاش من خلال إعمال samuelson في 1947 -fondation of economic analysis .

ويجعلها خالية من أي قدرة تفسيرية.[1] وبصفة عامة لم تحظ دراسات النظم الإقليمية باعتبارها مستوى تحليل متوسط بين النظام الدولي وتحليل السياسة الخارجية للدولة بالاهتمام الكافي, حيث ركز باحثو العلاقات الدولية على دراسة القوى الكبرى وعلى التفاعلات التي تحدث في قمة النظام الدولي بصفة أساسية. وتعاملوا مع الإقليمية على أساس أنها دراسة للمناطق area studies دون مقارنتها ببعضها البعض أو الاعتراف باستقلاليتها. [2] ولكن من خلال العقدين السابقين بدأت النظم الإقليمية تعرف المزيد من الإهتمام بإعتبارها إحدى قوى التغيير المحتملة للعالم. ويعود هذا الاهتمام أصلا إلى طبيعة النظام الاقتصادي الدولي الجديد الذي تميز بالعولمة و كذا الإقليمية خاصة منذ نهاية الحرب الباردة.[3] وهذا ما دفع بالنقاش حول العلاقة بين الاقلمة و العولمة من خلال هل هما حركيتان متكاملتان أم متناقضتان . حيث حتى 2007 تم توقيع 387 معاهدة إقليمية للتبادل التجاري الإقليمي.[4] خصوصا في ظل تصاعد حركية الحمائية الجديدة new marcantilism بحيث يتميز التجارة الدولية بالمنافسة بين الكتل الإقليمية.[5] ولهذا تتضح أهمية تحديد العلاقة بين الدراسات الإقليمية و كذا العلاقات الدولية,

من خلال معرفة طبيعة العلاقات بين النظم الإقليمية و النظام الدولي. هل هي تبعية أم استقلالية*** ؟ كما يتفق كل من Louis cantori و steven spiegel, باعتبارهما من رواد دراسات النظم الإقليمية The international politics of regions بداية من (1969) بأن الأنظمة الإقليمية تخضع لضغوط النظام الدولي من خلال توزيع القدرات, كما أن الأنظمة الإقليمية تمارس ضغوطا على السياسات الخارجية للدول, وقد اعتبر A,ACHARYA أن الدراسات الإقليمية تعاني من تحديين

---

[1]-james lee ray, integrating levels of analysis in world politics, **journal of theoretical politics** ,vo13,n 04,2001,p356,

[2]-محمد السعيد ادريس, **تحليل النظم الإقليمية,دراسة في اصول العلاقات الدولية الإقليمية**.مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية,القاهرة, مصر , 2001, ص 07,

_يعرف anthony payne الإقليمية بانها الظاهرة حينما تقوم دولة أو مجموعة من الدول برعاية مشروع اقليمي من خلاله تعترف بخصوصياته الإقليمية في المجال السياسي و الاقتصادي و التجانس الثقافي, ويحدد الاقليم مدى التفاعل بين اطرافه وكذا حجم المبادلات , ويجب التنبه إلى ان الاقليم هو كيان ديناميكي وهاتة الحركية من التعاون و الصراع هي التي تخلق هوية الاقليم.

[3]-amitav acharya, alastair iain johnson,**crafting cooperation .regional international institutions in comparative prespective,**cambridge,2007,p01,

[4]-rudi guraziv: **is regionalism a stumbling block or stepping ston in process of globalization?** Middelex university, 2008,p02,

[5]-nobuo okawara,peter katzanstien's contribution to the study of east asian regionalism, **journal on east asia studies,** vol02,n05,2006,p214,

***_حسب مدرسة التبعية, يعتبر النظام الاقليمي نظام تابع للنظام الدولي, الذي تسيطر عليه القوي الكبرى -أو دول المركز حسب WALLERSTEIN ,و كل من الانظمة المحيط و شبه المحيط خاضعة لديناميكيات المركز, اما galtung فقد اعتبرها structural imprialism ,وهي تشبه الاستعمار الجماعي. وحسب سمير امين ان الطريقة الوحيدة لاستقلال النظم الفرعية من النظام العالمي هو بقطع الترابط,deconexion اما المدرسة المؤسساتية الجديدة فتعتبر النظم الإقليمية لانها مستوى تحليلي في حالة تجميع لدول متجاورة تنتمي لاقليم جغرافي معين ,بينها من الخصائص و التفاعلات ما يميزها عن غيرها من الاقاليم. ومعنى ذلك هو تفكيك النظام الدولي إلى انظمة اقليمية مستقلة نوعا ما عن بعضها البعض, ومنه يمكن تحقيق من خلال المنظمات الإقليمية ماسماه nye بجزر السلام في النظام الدولي 1971- peace in parts,

أساسيين هما. التحدي الأول هو قائم على أساس طبيعة مجال العلاقات الدولية الذي يسعى لوضع نظرية عامة universel قادرة على تفسير كل الظواهر الدولية رغم الاختلاف الجغرافي بين الاقاليم, و التحدي الثاني متعلق بالعولمة و التي توحي بأن العالم متجه إلى التوحد و تجاوز الإختلاقات الإقليمية[1] ويعود هاذين التحديين كذلك إلى طبيعة تدريس العلاقات الدولية في الولايات المتحدة الأمريكية, وحسب david ludden « **يؤمن أخصائيو الدراسات الدولية الامريكيين بعلاقة الدراسات الإقليمية مقابل الدراسات الدولية regional studies versus the discipline حيث إن اغلب الدراسات التي أجريت حول بعض الاقاليم كانت دراسات تشريحية , بحيث تركز على دولة واحدة مثل ألمانيا أو الاتحاد السوفياتي أو الفيتنام , وهي بالأساس لمعرفة و تحديد العدو التالي للولايات المتحدة, وقد اعتبر دارسو النظم الإقليمية عدسات مراقبة أكثر من أكادميين.** »[2], أما فيما يخص دارسو النظم الإقليمية من الداخل , فان التحدي الأساسي الذي واجهوه هو اعتبار الاستثناء exceptionalism في التعامل مع هذه الأقاليم, وهو ما يدفعهم لتجاوز وتجاهل المؤثرات الخارجية على التفاعلات الإقليمية , وهي النظرة الضيقة التي كانت سائدة خلال الموجة الأولى من الإقليمية , ومن أكثر الأمثلة وضوحا حول الاستثناء نجد خطاب asian values وكذا the asian way في أسيا.[3] فبالنسبة ل david ludden تؤثر العولمة على دراسات النظم الإقليمية من خلال ثلاث نقاط أساسية:

-الرأي الذي يرى بان العولمة تخلق تجارب متقاسمة في كل أنحاء العالم و التي خلقت مجموعة دولية غير قابلة التفكيك وهذا ما عبر عنه stephen bates بموت الجغرافيا. أما الرأي الثاني و هو المتعلق باثر العولمة على الدارسين في حد ذاتهم , حيث مع تسارع أثار العولمة , لا يمكن ما هو التحديد المعني بالدراسة حيث تداخلت الاقاليم في بعضها البعض, وهذا يصعب الفصل بين ديناميكيات الشرق الأوسط و دول أسيا الوسطى , ولأغراض تحليلية تم وصفه -بقوس الأزمات- كما أن التحدي اللغوي صار أكثر حدة بسبب تداخل اللغات في بعضها البعض حيث كانت في السابق تعتبر المعالم الأساسية للأقاليم, والعولمة التي قضت على خصوصياتها.

أما عن الرأي الثالث فهو الأكثر أهمية بالنسبة لدارسي العلاقات الدولية , والمتمثل بمدى أهمية مستوي التحليل الإقليمي خصوصا مع تزايد الاراء حول اعتبار الاقلمة إحدى الطرق نحو العولمة. وفي ما يؤكد عليه الدارسون بان مرحلة ما بعد الحرب الباردة ,عرف النظام الدولي موجة من الأقلمة ,كما إن مستوى التحليل الإقليمي صار اكثر استقلالية autonom بحيث لا يمكن فهم

---

[1]-amitav acharaya, international relations and area studies, towards new synthesis ,**ST anthony college** ,oxford university,2005,p05,

[2]_-amitav acharaya,**ibid**,p06,

[3]_William H. Overholt,**Asia, America, and the Transformation of Geopolitics,** rand corporation,2008,p14,

التغيرات العالمية بإرجاعها فقط للحركيات العالمية , فهو بالأساس عالم الاقاليم 2005- world of regions-حسب peter katzenstien , بحيث أن الاندماج و التفكك يحدث في نفس الوقت في السياسة العالمية.[1]

المطلب الثاني: الروافد الفكرية لدراسة النظم الإقليمية:

تعود جذور الدراسات المهتمة بتحليل الأنظمة الإقليمية إلى خمسينات القرن الماضي حسب richard falk إلى مصدرين أساسيين في أدبيات العلاقات الدولية وهما الإقليمية و التكامل الإقليمي:[2]

_أولا: الإقليمية: نشأ هذا الاتجاه في مواجهة العالمية , والتي دعت إلى نظام دولي جديد عقب نهاية الحرب العالمية الثانية قادر على الحفاظ على السلم و الامن الدوليين, و دعى أصحاب الإقليمية إلى بناء التجمعات الإقليمية كأفضل وسيلة للحفاظ على الاستقرار الدولي, وكما وصفها j,nye بجزر السلام. كما نجد أن ميثاق الامم المتحدة قد اعترف بمزايا المنظمات الإقليمية في الامن الجماعي ,على شرط ارتباطها بمقاصد الامم المتحدة. حيث شهدت مرحلة ما بعد الحرب الباردة ارتفاع في انخراط المنظمات الإقليمية في قضايا الامن الدولي مثل تدخل الاكواس في ليبيريا وذلك استنادا إلى المواد-52-53-103 -من ميثاق الامم المتحدة , بحيث أن المادة 53تسمح بالدفاع الإقلمي, وكما تحرم أي استخدام للقوة خارج شرعية مجلس الامن باعتباره المسؤول عن السلم و الامن الدوليين حسب المادة 24 من الميثاق. ولكن مع تدخلات الناتو بدون الرجوع إلى مجلس الامن خلق مشكلة لامركزية الامن الجماعي decentralized collective security .[3]وهذا ما شجع الدراسات في البحث حول العلاقة بين الأمن الدولي و الامن الإقليمي . خصوصا مع حالة اللانظام والاضطراب في النظام الدولي[4], وكذا غياب معايير عالمية قادرة على تحقيق التوافق الدولي, بحيث أن اغلب القضايا الامنية يتم التعامل معها بانتقائية مثل التدخل الإنساني حسب استراتيجيات الدول الكبرى.[5] وتعود أسباب هذا الاضطراب حسب rosenau إلى تراجع النظام الوستفالي بسبب ظهور فواعل غير خاضعة لسيادة الدول

---

1 -james rosenau, **globalization,security and national state; paradigm in transition**,state university of new york, 2005,p102,

2-محمد السعيد ادريس,**مرجع سابق الذكر**,ص 31, و التفريق بين التكامل الإقليمي و الإقليمية يكمن اساسا في ان الأولي هي استراتجية سياسة تقوم بها مجموعة من الدول في ضل التعاون الدولي في حين ان الإقليمية هي حركية خارج ارادة الدول وهي نوع من العولمة الإقليمية , للتفصيل اكثر انظر الكتاب الذي يفصل في هاته الاستراتيجيات لمختلف الدول حسب نموذج نظام العالم ل wallerstien في اطار العلاقات شمال-جنوب:

Jean Grugel,**Regionalism Across the North-South Divide**,routldge,2005

3 _ademole abass, **regional organizations and developement of collective security**, hart publshing ,england ,2004,p34

4 _Alan Greenspan,**The age of turbulence : adventures in a new world**,THE PENGUIN PRESS NEW YORK , 2007,p28,

5 -william tow, **security politics in the asia-pacific ; a regional -global nexus**,cambridge press university, 2009,p12,

القومية .sovereignty free. وحسب تحليل james mittelnan أن أي تناقض بين الأمن الإقليمي و الأمن الدولي هو تناقض نظري اكثر منه واقعي. فالإقليمية تعتبر الباب الاول first chapter من العولمة.[1] كما أن david held يقر بان الإقليمية الجديدة** على خلاف الإقليمية التقليدية لا تشكل حاجز ضد العولمة, بل هي متسايرة معها إن لم تكن تدعمها بطريقة غير مباشرة.[2] فخلال الحرب الباردة , دارسو الانظمة الإقليمية يصفونها بالانظمة التابعة subordinate systems وذلك لربط الديناميكيات الإقليمية بالبنى العالمية, ولكن بعد الحرب الباردة, ومع الإقرار خاصة من طرف جامعة شيكاغو بان الاقاليم تعيد إنتاج نفسها بطريقة شبه مستقلة عن النظام الدولي , فالمناطق ليست أماكن بل هي مناطق إعادة إنتاج السياسة الدولية, فصارت تنتج حلول إقليمية لمشاكل عالمية[3] . ومن هذا كان الاهتمام بالإقليمية هو المصدر الاول لدراسات النظم الإقليمية فانه لا يمكن فصله عن اثر الدراسات التكاملية التي تمثل المصدر الثاني لهذا المستوى من التحليل.

-ثانيا: التكامل الإقليمي: نظريات التكامل الإقليمي في العلاقات الدولية , عرف تسارع كبير في التنظير وهذا ما يفسر التنوع في المقتربات التي تعالج هذه الظاهرة. فرغم الخطاب المهيمن للعولمة , إلا انه من الثمانينات , عرف الدارسون إعادة الاهتمام بالاندماج الإقليمي, بعد إحياء الاندماج الاوروبي بعد توقيع العهد الاوحد 1987, وبعدها توقيع اتفاقية النافتا و كذا الميركوسور في الامريكيتين ,وكذا APEC في أسيا باسيفيكي, ولكن ما يميز هذه الدراسات هو هيمنة التجربة الاوروبية منذ الاربعينات من القرن الماضي مع أعمال DAVID MITIRANY حول الوظيفية 1943[4]. وهذا ما يفسر تقدم الدراسات الاوروبية european studies مقارنة بالدراسات للتجارب في المناطق المختلفة للعالم[5], وتنقسم دراسات التكامل الإقليمي إلى موجتين أساسيتين هما :

---

[1]_,bjorn hettne,globalization and new regionalism, **international studies review,** vol05,n02,2009,p125,

[2]-david held and others,**global transformation:politics,economics,and culture polity,**cambrige press,1999,p77,

[3]-amitav acharya,**op,cit**,p13,

_يكمن الفرق بين الإقليمية الجديدة و الإقليمية التقليدية حسب bjorn hettne اساسا في.**أولا**: الموجة الاولى كان تشكيلها خلال الحرب الباردة على عكس الموجة الثانية التي كانت اساس بعدها,وهذا ما يفسر سرعتها عكس الموجة الاولى. **ثانيا**: الموجة الاولى كان تشكيلها من الاعلى from above اى بسبب طبيعة النظام الدولي الثنائي من خلال تقاسم مناطق النفوذ بين القوتيين العالميتين ,في حين الموجة الثانية كانت من داخل الاقاليم عبر الدول المشكلة للاقليم المعني.**ثالثا**: في الموجة الاولى كان الاندماج لاسباب محددة -سياسية و استراتيجية-ولهذا كانت غالبا اقاليم مغلقة ,اما الموجة الثانية فهي متعددة الجوانب وكذا منفتحة وهذا ما خلق المابين الإقليمية. **رابعا**:الموجة الاولى كانت مرتكزة على أوروبا اساسا في حين ان الموجة الثانية ذات صبغة عالمية ,**خامسا:** حسب william wallace يكمن الاختلاف في المقتربات النظرية التى اهتمت بالموجة الاولى التى ركزت على الدولة كفاعل اساسي(المقترب الواقعي في تفسير الظاهرة),في حين ان الموجة الثانية اعتبرت الدولة كواحدة من فواعل هاته الإقليمية, وهذا ما عبر عنه gray marks بالإقليمية المتعددة المستويات multi-level approaches ,كما اعطيت أهمية بالغة للفواعل الغير السيادية soverienty free actors في الإقليمية وهذا ما درسه ben rosamond من خلال مقتربه حول دور الشبكات ,network approache.

[4]-stephan paquin et deny deschenes **,introduction aux relations internationales: theories,pratiques,** enjeux, cheneliere education ,canada, 2008,p142,

[5]-jens uwe wunderlich,**regionalism,globalization and international order, europe and south asia**, ashgate,2007,p02,

الدراسات التقليدية و الدراسات الحديثة , أما الدراسات التقليدية فقط سيطرت عليها إشكاليتين أساسيتين :_ البحث عن تفسير نظري لبداية الاندماج في غرب أوروبا وكذا الإشكالية المتعلقة بإيجاد حل للمعضلة الامنية_في ضل الفوضى التي يتسم بها النظام الدولي ما بعد الحرب العالمية الثانية.وهذا ما أدى للنقاش داخل الاتجاه التقليدي ما بين المقترب المافوق وطني supera-national والمقترب المابين حكومي inter-governamental[1] وتتضمن النظريات التالية:

01 : مقترب تقليص سيادة الدولة حسب المقترب المافوق قومي: تدعو لتجاوز سيادة الدولة لصالح مؤسسات bodies فوق وطنية ,قادرة على لاتخاذ قرارات ملزمة للدول المنظمة فيها, وهذا المقترب مكون من النماذج التالية: الفدرالية و الكونفدرالية.**وكذا الوظيفية و الوظيفية الجديدة و النيونيو وظيفية ل philippe schmitter ***.

02 : مقترب سيادة الدولة و الاندماج الإقليمي: مع الصعوبات التي عرفتها التجربة الأوروبية ابتداءا من ستينات خاصة مع أزمة الكرسي الفارغ الناتجة عن السياسة الديغولية الفرنسية المتسمة بالقومية . ظهر مقتربات جديدة داخل الدراسات التقليدية و تهتم أساس بالدور الذي تلعبه الدولة كفاعل عقلاني حسب الطرح الواقعي في العلاقات الدولية , والتي تعود أساسا للأمريكي

[1] --jens uwe wunderlich,**idem,** p07,

_الفدرالية و الكونفدرالية , وهو توجه دستوري قانوني بالاساس, من اهم رواده alberto spinelli , الذي اعتبر ان الدولة القومية هي مصدر كل الحروب , ولهذا يجب تجاوزها عبر الفدرالية الاوروبية. مثلما طرحها E,kant حول احتواء القومية. وهذا باعطاء أهمية كبيرة للنخب السياسية حسب amitai atzioni, انظر p 137, jean jacque roche **op,cit , وهي نوعان بالاساس: **الاتحاد الفدرالي:** وينشا بين دولتين أو أكثر نتيجة اتفاق بين الدول المنظمة. ومن خلاله يظهر شخص دولي جديد يتمثل في دولة الاتحاد. **الاتحاد الكونفدرالي:** واتحاد بين الدول على ان تبقى لكل سيادتها الداخلية و الخارجية , ولا يظهر شخص قانوني جديد ,بل فقط تسعى لتنسيق السياسات و الاستراتجيات من خلال مؤتمر أو مجلس تعاون. انظر -السعيد بوالشعير: **القانون الدستوري و النظم السياسية المقارنة**, ج 01,ط 08, ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر, 2007, ص ص 126-127.

***_ نظرا لضيق الحيز , سيكون التركيز على اهم أسس كل نموذج على حدة رغم التطور المتسلسل لهاته النماذج:

أولا:الوظيفية: منذ نشر david mitrany لكتابه A working peace system: 1943 الذي يعتبر أول محأولة لخلق ميكانيزم للتوفيق بين مصالح الدول ,من خلال تحول الاهتمام من قضايا السياسة العليا التنافسية و الصراعية إلى الاهتمام بقضايا السياسة الدنيا ذات الطابع التقني و التعاوني بين الدول.وحسب j,j,roche فانها قائمة على اساس انها تعبير عن عدم قدرة الدول عن تحقيق الحاجات الاساسية لمواطنيها, وهذا ما يجعلها تنظر للسياسة الدولية نظرة تقنية بحيث يعوض التكنوقراطيون السياسيين.

ثانيا:الوظيفية الجديدة: بعد توقيع معاهدة روما 25 مارس 1957 ,بدا الاهتمام بالوظيفية الجديدة مع اعمال Ernest haas من خلال كتابه the-1968 uniting of europe, وهي قائمة اساس على: عكس وظيفية mitrany على الابقاء على صلاحيات الدول وغم خلق مركز جديد للولاء.فهو قائم على ثنائية السيادة بين الدول و المركز الجديد. كما ان haas عكس سابقيه يعتبر ان السياسيين من اهم الفواعل لتحقيق الاندماج الإقليمي.كما ان الوظيفية الجديدة لا ترى في الاندماج عملية كلية hollism ,بل تكون عبر خطوات متتابعة بحيث ان الاندماج في مجال محدد يؤدي إلى الزامية الاندماج في مجالات آخرى من اجل تحقيق الهدف من الاندماج في القطاع الاول . حسب تعريف leon lindberg لاثر الانتشار spill-over effect .

ثالثا:النيونيو وظيفية:وهي الجيل الثالث من الوظيفية بقيادة philippe schmitter, والذي اضاف ثلاث ميكانيزمات جديدة للاندماج اضافة للانتشار وهي: log rolling :بحيث ان المسأومة تكون بين الفواعل السياسية لتحقيق المزايا النسبية للتعاون .

Actor socialization وهي حول دور الفواعل الاجتماعية في دعم وتبني المشروع الاندماجي. Feed back وهي حول نتيجة الاندماج حول الفواعل الاجتماعية ,والتي تحدد مدى استمراريته.للتفصيل أكثر انظر:

philippe schmitter:**NEO-NEO-FUNCTIONALISM**,in Wiener, Antje and Thomas Diez, **European Integration Theory,** Oxford: Oxford,2003,

stanly hoffman الذي يعتبر أول مقترب واقعي حول الاندماج الإقليمي الذي انتشر من خلال المدرسة الواقعية اللبرالية réalisme libérale ,[1] ومع تسارع الاندماج الاوروبي في الثمانينات ,حاول كل من hoffman , و robert keohan من خلال كتابهما المشترك 1991- the new europe community- تفسيره من خلال مقترب المابين حكومية و الذي يعتبر أن الدول تتعاون لأجل الاستجابة الفعالة للمشاغل المشتركة[2]. فهو قرار عقلاني تتخذه الدولة القومية لاجل استغلال الإمكانيات الجماعية المتوفرة لزيادة أرباحها وكذا تقاسم الأعباء مع الدول الأخرى وتجميع السيادة في منظمة دولية .[3]ولهذا فاي تكامل إقليمي هو بالأساس مضاعف للقوة multiplicateur de puissance , لدي كل دولة على حدة من خلال ميكانيزم المفاوضات متعددة الأطراف .[4] والموجة الثانية لمقترب المابين حكومية في التسعينات من خلال أعمال andrew moravicsk حول inter-governementalism liberal بحيث عبر عن عقلانية الدول في انخراطها في المنظمات الإقليمية وذلك من خلال السعي لتحقيق مصالح المجموعات الاجتماعية و أفراد المجتمع المدني داخل الدولة وليس الطرح التقليدي حول المصلحة الوطنية الثابتة و المحددة من طرف صاحب القرار.[5] وقام moravicsk عام 1998 من خلال كتابه the choice of europe حيث طبق نظريته حول الاندماج على التجربة الأوروبية من خلال تحديده لثلاث مراحل أساسية للاندماج وهي متتابعة على النحو التالي : تشكيل الخيارات الوطنية, ثم المساومة ما بين الدول وكذا الاختيار المؤسساتي من خلال وضع التعاون في إطاره المؤسساتي.[6]

_أما المقتربات الحديثة للاندماجات الإقليمية للموجة الثانية والتي تميزت بتزايد عدد التجارب منذ الثمانينات كرد فعل على أثار العولمة في العالم النامي خاصة تحديات التهميش الاقتصادي حسب مدرسة التبعية. وهذه المخاوف تعود أساسا إلى أثار مفاوضات جولة الأوروغواي (1986-1994) حول الانفتاح الاقتصادي في إطار الغات . وقد اعتبرها العديد من الباحثين في العلاقات

---

[1] -jean jacque roche **op,cit** ,p138,

اما عن اشهر دراسات الواقعية حول ظاهرة التكاملات الإقليمية انظر اعمال كل من :

_john mearsheimer,back to the futur, instability in europe after the cold war, **international security,** vol 15, n 01,1990,

_-kenneth waltz,**theory of international politics,** addison wesley publishing company , 1979,pp-70-71,

_robert jervis, the future of world politics:will is resemble the past, **international security,** vol 16, n 03,1991,

[2]_ Finn Laursen, Theory and Practice of Regional Integration , **Jean Monnet/Robert Schuman Paper Series** Vol8,No3,2011,P 04,

[3]--stephan paquin et deny deschenes**,op,cit,**p142,

[4]-jean jacque roche **idem** ,p139,

[5]_Gerard dussouy,,**op,cit** p177,

[6]-andrew moravicsk , taking perfermances seriously, A liberal theory of world politics, **international organization,** vol 51,n 04, 1997,p527,

الدولية بانها ذات طابع اقتصادي اكثر , وكذا هي موجة ما بعد الهيمنة post hegemony حسب تعبير mario telo خاصة بعد سياسات النيوليبرالية لكل من thatcher, reagan في بداية الثمانينات. [1]

فخلال التسعينات و بالموازات مع النقاش في نظرية العلاقات الدولية ما بين المقتربات العقلانية و التأملية. شهدت الدراسات الإقليمية التحول turn نحو البنائية[2] لتفسير الإندماج من خلال بناء هوية الإقليم.[3]**حيث يقر N,ONUF بان الدول تعيش في عالم من صنعها -1989. وهذا ما فصل فيه A,WENDT من خلال اعتبار أن المعضلة الأمنية الناتجة عن فوضوية العلاقات الدولية ,هي معضلة غير حقيقية لان الفوضى هي ما تصنعه الدول بها [4], فالفوضى وحدها غير قادرة على تفسير سلوكات الدول ,بحيث أن هويات الدول هي التي تحدد استجابات الدول لثلاث أنواع من ثقافات الفوضى في العلاقات الدولية.-فوضى هوبز-لوك-كانط.[5] فرغم إشارة بعض المفكرين الوضعيين لدور الهوية في السياسيات الدولية, كما هو الحال عند morganthau الذي يؤكد على دور الخصائص الوطنية caractére nationale باعتباره من مقومات قوة الدولة[6]. وكذا تفريق بين الانظمة الدولية المتجانسة و الانظمة الدولية الغير متجانسة من طرف aron من خلال طبيعة القيم و المعايير المشتركة بين الدول,[7] وهذا ما نجده لدى english school حول المجتمع الدولي في حالة الفوضى.[8]

فبالنسبة للبنائية حول الاندماجات الإقليمية, الأصل يعود في اعتبار الأمن مشكل علاقات problème relationnelle

---

1 -stephan paquin et deny deschenes,**op,cit,**p145,

2 -jeffery checkel,constructivist approaches to european intergration, **centre for european studies,** university of oslo,N06,2006,p05,

3 ___ Finn Laursen, **op,cit,**p08,

_ من رواد هذا الاتجاه bill macsweeney , jeffery checkel ,thomas risse فيما يخص أوروبا, jeff herbst فيما يخص إفريقيا, jorge domingues حول امريكا اللاتنية. Micheal barnett , Etel solingen حول الشرق الأوسط ,وكذا amitav acharya, khong yuen fong حول الدراسات اسيا. انظر:التهميش amitav acharaya, **IR and area studies, ص 08, ونظرا لضيق الحيز المخصص لا يمكن التطرق للنظرية البنائية في العلاقات الدولية, بل سيكون الاهتمام فقط بتفسيرها لظاهرة الاندماج الإقليمي من خلال خلق هوية الاقليم.و للتوسع اكثر حول علاقة البنائية بالعلاقات الدولية وكذا فلسفة العلوم والحوارات ما بين البارادايمات حول اشكالية الفهم/التفسير في العلاقات الدولية و الموقف التوفيقي للبنائية . انظر اعمال fred chernoff في كل من

- **the power of international theory** -2007 وكذا كتابه الثاني 2007- **theory and meta-theory in international relations**,
و التي تعتبر مدخلين هامين على المستوى المنهجي و الابستيمولوجي حول اثر فلسفة العلوم على الدراسات الدولية.

4 -Alexander Wendt,Anarchy is what States Make of it: The Social Construction of Power Politics, **International Organization**, Vol. 46, No. 2. 1992,p. 391

5 -cythenia weber,**international relations theory:A critical introduction**,3ed edition, routledge, 2010,p62,

6 -alex macleod, identite,securite et la theories des relations internationales,**études internationales**,vol35,n 01,2009, p07,

7 -Devin Guillaume, **Sociologie des relations internationales**, Paris, La Découverte (Repères), 2002,p13,

8 _jean jacque roche **op,cit** ,p68,

اكثر من اعتباره تهديد موضوعي , ولهذا يجب التركيز على الخطابات حول الأمننة في العلاقات ما بين الدول.[9] فالبحث يكون حول كيف أن الدول و المجتمعات في علاقاتها مع بعضها البعض تكون في حالة هشاشة وكذا إدراك هذه الدول للعلاقات المتبادلة لمصادر هذه الهشاشة.فحسب deutsch,k الذي ساهم في دراسة الإدراكات المتبادلة للأمن, وكذا طرق تجاوز المعضلة الأمنية من خلال الجماعة الأمنية. وهذا ما طوره E, Adler من خلال دراسته لانتشار الجماعات الأمنية من خلال دراسة نشر هوية الإقليم بناءا على الإقليمية المعيارية ,[10] ومنه فالمعضلة الأمنية هي في الحقيقة معضلة أمنية معيارية normative security delimma حسب طرح david campbell,[11] فالامن و اللاأمن بناءات اجتماعية تتشكل عبر الخطابات الرسمية والغير رسمية .[12] فالاندماج الإقليمي يكون من خلال بناء هوية الإقليم عبر استراتيجيتين هما:

أولا: استعمال الاخر the uses of the other في بناء هوية الإقليم, حسب iver neumann وذلك عبر خلق الاخر(العدو) و المجهول حسب carl schemitt, فالهوية لا يمكن خلقها إلا من خلال التفرقة السلبية بين نحن و الاخر.[5]

ثانيا: الاستراتيجية الثانية هي عبر تغيير هوية الأطراف المعارضة داخل إقليم معين, وذلك من خلال الجتمعة socialization من فوق عبر المؤسسات الدولية و الإقليمية, وهذا ماحدث مع المانيا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ,حيث تم تحويل ثقافتها السياسية إلى ثقافة اكثر سلمية .وذلك من خلال أوربة europeanization الهوية الوطنية الالمانية,[6] وكذا حدث نفس الشيئ مع الفيتنام بتغير هويتها للانضمام في الاسيان في جويلية 1995, بعد انسحاب جنودها من كمبوديا 1989, وسقوط الكتلة الشرقية التي ولدت ازمة هوية في الفيتنام تم استغلالها من طرف الاسيان.[7]

المطلب الثالث_الدراسات المقارنة للأنظمة الإقليمية:

بسبب أثار العولمة, تعرف الأقاليم على المستوى العالمي تزايد في التوجهات نحو الإقليمية, وذلك من خلال خلق اطر ومؤسسات للتعاون الدولي لأجل تحقيق السلم والاستقرار الدوليين, وكذا العدالة و التنمية الاقتصادية باعتبارهما أساس تحقيق الامن. وإعادة

[9]-Wæver, Ole , 'Securitization and Desecuritization', in: Ronnie Lipschutz , **On Security**, New York: Columbia University Press, 1995,p 44-

[10]-Emanuel Adler,The Spread of Security Communities Self-Restraint, and NATO's PostCold War Transformation : Communities of Practice,**European Journal of International Relations;** vol14,n02 2008,p196,

[11]-Myriam Dunn Cavelty and Victor Mauer,**op,cit**,p123

[12]-thomas diez ,speacking europe,the politics of european intergration,**journal of european public policy,** vol 06 n04,1999,p604,

[5]-iver neumann ,the uses of the other,the east in europe identity formation, **broderlines**, vol 09,1999,p11,

[6]-jeffery checkel,**international institutions and socialization in europe**, cambridge,2007,p04,

[7]-nguyen vu tung, vietnam's membership of ASEAN ,A constructivist interprétation ,**contemporary south asia** ,vol29, n04, 2007,p495,

ظهور الإقليمية شجع الدراسات لتهتم بجانب جديد في الدراسات الدولية و هو الدراسات الإقليمية المقارنة الذي لم يحظى بالوقت الكافي ليتبلور في إطار برنامج بحث مستقل وهذا ما سيكون له الاثر في دراسة نماذج العلاقات الامنية بين المركبات الامنية الإقليمية, وهذا من خلال تجاوز الاستثناء الأوروبي الذي كان يعتبر النموذج الوحيد لنظام إقليمي مستقل نسبيا(أي ديناميكية اندماجية في ضل بيئة دولية صراعية) وهذا بسبب منطق الفوضى الخاص به التي تدعو للتعاون بسبب تشابه القيم و التصورات-الفوضى الكانتية حسب wendt,[1] فالمابين إقليمية هي استراتيجية تتبعها الدول لتحقيق مصالحها المشتركة سواء بالاعتماد المتبادل j,nye أو عبر خلق التقارب الثقافي bruce russet, وكذا من خلال خلق روح المجموعة عبر الاتصال حسب مفهوم c,deutsch.[2] وتعود جذور الدراسات الإقليمية المقارنة بالاساس إلى الاقتصاد السياسي الدولي, الذي طرح أولى الإشكاليات حول المقارنة بين الأقاليم.**ولاكن هذا المقترب الاقتصادي يعاني من انتقادين أساسيين. الأول وهو أنها تركز على جانب واحد من الدراسة المقارنة للاقاليم -جانب التجارة الخارجية-وتعتبر أنها المتغير الاساسي ,و لكن حسب الطرح الواقعي فإنها تنتمي للسياسة الدنيا وأنها متغير تابع للسياسة العليا. وهذا ما يوكد أطروحات المركنتيلين في الفكر الاقتصادي مثل: fredrick list-alexender hamilton-والذين يتبنون شعار colbert***حول أن "**التجارة هي مصدر المال, والمال هو العصب الاساسي للحرب**".[3] و الانتقاد الاخر فهو اعتبارها أن جميع الأنظمة الإقليمية سوف تعرف نفس المستقبل -نظرة خطية- حيث أنها كلها سوف تنتهي في مجال قرية عالمية واحدة بدون حدود كما يأمل ذلك kenichi ohmae[4]. فهي نظرة اختزالية لحقيقة السياسة الدولية . كما أن هذه الانتقادات شجعت على الدراسة المقارنة لإقليم واحد عبر الزمن من خلال منطق تطوري, وان كانت أغلب هذه الدراسات تركز على جانب واحد عادة كالاقتصاد, الثقافة, القانون,[5] وحسب philippe De lambaerde وآخرون [6], فإن الانظمة الإقليمية المقارنة تعاني من ثلاث عوائق أساسية هي:

---

[1]-_Gerard dussouy,,**op,cit** p87,

[2]-tanga borzol ,comparative regionalism:A new research agenda, **KFG working paper serie** ,n28, 2011 ,p06,

**_ من أولى الدراسات في هذا السياق نجد اعمال bela balassa حول درجة الاندماج و الترابط بين السياسة الاقتصادية الوطنية والاقتصاد الإقليمي في مختلف مناطق العالم .

***-Colbert, Jean-Baptiste,رجل سياسة واقتصاد (1619-1683) مسؤول الخزينة الفرنسية ابان حكم الملك Louis XIV le Grand ,

[3]-funny couloumb,**economic theories of peace and war** , university of york, 2004, 24,

[4]_olevier dabenet, **the politics of regional intergration in latin america: theoritical and comparative explorations,** palgrave macmillan,2009, p06,

[5]-osvaldo saldias , comparative regionalism and the challenge of theorizing: lessons from the process of legal intergration in the indean community, **german research fondation** , 2010,p 04,

[6]-pilippe De lombaerde and others,the problem of comparision in comparative regionalism , **robert schuman fondation** ,vol 09,n07,2009,p05,

01: مشكلة المفهوم the conceptual problem هذا المشكل يتعلق بعدت تعاريف :الإقليم, التكامل الإقليمي, النظام الإقليمي بحيث أخذت ثلاث اتجاهات أساسية: الاتجاه الأول الذي يركز على التقارب الجغرافي ويجعله أساس التفريق بين الاقاليم, الاتجاه الثاني و الذي يركز على وجود عناصر التماثل الاقتصادي و الثقافي والاجتماعي بين الدول داخل الإقليم.

أما الاتجاه الثالث يعتبر أن العامل الحيوي لمعرفة أي إقليم هو مدى وجود و استمرارية التفاعلات السياسية والاقتصادية[1]

02:المشكل النظري:theoritical problem وهو المتعلق بهيمنة الدراسات الأوروبية على الدراسات الإقليمية. بحيث تسعى لان تكون نموذج عالمي قابل لتجاوز اختلافات الشرق و الغرب:[2] فحسب shaun berslin و richard higgot فان eurocentrism شوهت الدراسات الإقليمية بحيث اعتبر أن جميع الاقاليم تسير على طريق التجربة الأوروبية,[3] ولأن هذا غير صحيح خصوصا في ضل ظهور نماذج أخرى مثل flying gueese pattern في جنوب شرق أسيا وكذا نموذج corridors في إفريقيا ونموذج maquiladoras في أمريكا اللاتينية.[4]

03:مشكل المنهج الامبريقي the problem of empirical methodology , وهي تتعلق بإشكالية الدراسات الإقليمية المقارنة بين الاختيار بين دراسة حالة واحدة عبر الزمن idiographic أو دراسة حالات متعددة ومقارنتها ببعضها البعض monothetic ,فلأجل فهم أي إقليم يجب مقارنته بالأقاليم الأخرى وكذا معرفة مختلف علاقاته الخارجية.[5] فدراسة النظم الإقليمية هي الرابط الاساسي بين دراسة النظم الإقليمية ودراسة العلاقات الدولية ككل.[6]

---

1 -علي الدين هلال و جميل مطر, **النظام الإقليمي العربي,دراسة في العلاقات السياسية العربية**,ط 3,مركز الدراسات الوحدة العربية, د س ن, لبنان, ص 16,

2 -samir amin, **eurocentrism**,2ed, monthly review press, new york, 2009,p186,

3 -shaun berslin and others, regions in comparative prespective, **CSGR working paper**, n107 ,2002, p05,

4 - pilippe De lombaerde and others,**idem**,p14,

5 -finn laursen,comparative regional prespective, **cambridge review of international affairs**,vol 17,n02,2004,p311,

6 -louis fawcett,exploring regional demains:A comparative history of regionalism, **international affairs,** vol08 , n03 ,2004 ,p430,

المبحث الثالث: المركب الامني الإقليمي

المطلب الاول_ خصوصية القضايا الامنية في دول الجنوب:

من الانتقادات الهامة لحقل العلاقات الدولية و الدراسات الامنية هو طابعها الغربي.[1] بحيث إن العلاقات الامنية في مرحلة العولمة يتميز بالترابط بين القضايا الامنية التقليدية و الجديدة . حيث تتسم العلاقات الدولية تقليديا بدراسة العلاقات ما بين القوى الكبرى في النظام الدولي. بحيث أن التاريخ يتم تفسيره بانه حلقة من الصراعات ما بين القوى المهيمنة و القوى التي تسعى

		Target of threat	
		State	*Society*
Agent of threat	*State*	Traditional war	Societal security
	Non-state	Asymmetric war	Human security

Figure 1.1 Threat typology

الشكل رقم 05 : يمثل العلاقة بين التهديدات الجديدة والمرجعيات الامنية:

Source: Emil Kirchner and James Sperling,**EU security governance,**Manchester University Press, 2007,p13

للهيمنة.[2] ولهذا تعتبر قضايا الحرب و السلم من المفاهيم الاساسية لاي تفكير في الدراسات الامنية, لان فهم الامن هو الذي يسمح بفهم السياسة الدولية في إطار أوسع. أما جميع القضايا الامنية في الدول المتخلفة ** من حروب بالوكالة, الإرهاب, الحروب الاهلية, تم تصنيفها على أنها -حروب صغيرة ومنخفضة الشدة- وأنها قضايا هامشية. بحيث أنها لا تمس الامن الدولي, أو الغرب بصفة أساسية.[3] ولهذا عانت الدول المتخلفة من التهميش الأكاديمي و الواقعي في التعامل مع قضاياها الامنية.[4] إلا في حالات كانت تمس أمن الغرب بصفة أساسية كما هو الحال بالنسبة لازمة كوبا 1962 .حيث اعتبرت كوبا بانها دولة زبون لدى الاتحاد السوفياتي , و أن كل سلوكاتها الدولية تعبر عن إرادة الاتحاد السوفياتي. ولهذا فهي لا تستحق الاهتمام الأكاديمي.[5] ولهذا طرح mohamed ayoob تأثير اللامساواة في القوة بين الدول على الاهتمام الأكاديمي. وقد لاحظ أن أغلب مشاكل العالم الثالث تم

---

1 -James ROSENAU, **Global Voices. Dialogues in International Relations**. Boulder Westview Press, 1993, p17.

2 -Douglas Lemke,**Regions of War and Peace** ,cambridge , united kingdom, 2004 ,p11,

**-الصعوبة تتجلى في اختيار المصطلح المناسب لدول العالم الثالث خاصة بعد نهاية الحرب الباردة . للاطلاع على هاته الاشكالية انظر:

David Slater, **Geopolitics and the post-colonial : rethinking North-south relations,** Blackwell Publishing Ltd, UK,2004,

3 -tarak barkawi, mark leffely, the post colonial moment in security studies, **review of international studies** ,vol 32, 2006, p330,

4 -caroline thomas, peter wilking, still waiting after all this years**, political studies association**,vol06 ,2004,p243,

5 -stevan david, explaining third world alignement, **world politics,** vol32 , n02 ,1991 ,p241,

تجاهلها بسبب سياسيات القوى الكبرى. وهذا ما تجلى في إنتقادات الدارسين من دول إفريقيا جنوب الصحراء على الحوار neo-neo في نظرية العلاقات الدولية لانه يهمش الدول الضعيفة في السياسة الدولية.[1] فالدول المتخلفة تعمل بنفس منطق القوى المتقدمة. ولكن لا يتم الاعتراف بذلك بحيث أن العلاقات الدولية لا تعتبر مجال للديموقراطية و الحوار, بل هي يتميز بهيمنة القوى الكبرى. ولهذا يجب إيجاد نظريات تحررية.[2] خاصة و أنه منذ morganthau الذي إعتبر أن إفريقيا ليس لها أي تاريخ قبل الحرب العالمية الأولى, وكذا waltz الذي يعتبر أن دراسة السياسة الدولية هي دراسة سياسات القوى الكبرى,[3] ولكن رغم ذلك من اهم الإسهامات حول الامن في العالم المتخلف هو الربط بين الامن و التنمية.security-development nexus حيث أن الدراسات الأكثر حداثة تربط بين بين مجالات كانت تقليديا متباعدة كالامن و الهوية, الجندر و السلام. الامن و حقوق الإنسان...وهي كلها قضايا تعاني منها الدول المتخلفة, والتي شددت عليها تقارير الامم المتحدة: -تقرير عالم اكثر أمنا:مسؤوليتنا المشتركة. تقرير مشروع الالفية: الاستثمار في التنمية. تقرير كوفي عنان 2005 .[4] خصوصا مع اللاإستقرار في الدول المتخلفة بعد الحرب الباردة[5] حيث أن ما يقارب 03 مليار شخص يعيشون بمستوى اقل من دولارين في اليوم.**حيث أثرت سلبا التحولات الدولية على العالم المتخلف.[6]ومنه حدث الانتقال في الاهتمام بالعالم الثالث حيث تحول من محيط periphery إلى قلب الدراسات الأمنية. بحيث تم الاعتبار أن دول العالم الثالث هي مصدر التهديد.[7] وقد طرح mohamed ayoob نموذجه حول subaltern realism في بداية الثمانينات , وهي نظرية واقعية بالاساس حيث تعترف بكل أسسها , إلا أن ما يميزها هو أنها تحاول تفسير سلوكات دول العالم الثالث من خلال ربطها بتأثير سياسيات القوى الكبرى,[8]فحسب تقسيم robert cooper لأصناف دول العالم إلى ثلاث: الدول الحديثة- دول ما بعد الحداثة و كذا دول ما قبل الحداثة وهي أساسا الدول الفاشلة والمنهارة

---

[1]-casper hendrick cloossen, the africanist delusion: in defence of the realist tradition and the neo-neo synthesis, **journal of politics and law,** vol04 ,n01, 2011 ,p181,

[2] -branwen james, **decolonizing international relation**,rowman and littefield publishers ,USA,2006,p23,

[3] -Ulf engel,gorn rye olsen, **africa and the north:between globalization and mariginalization**,routledge,2005,p23,

[4] -nacha tschrigi,security and development politics, **international peace academy** ,bonn, 2005,p07,

**_للتوسع في العلاقة بين الفقر و اللأمن انظر اعمال thamas pogge, susan george,thomas caroline,peter wilkin,

[5] -amitav acharya, third world instability and international order after the cold war,**YCISCS,occasional paper** number 42, 1996,p10,

[6] -peter wilkin, global poverty and orthodox security **,third world quarterly** ,vol23,n04,2002,p633,

[7] -amitav acharya,the periphery as the core:third world and security studies, **YCISCS,occasional paper** number 28, 1994,p03,

[8] -mohamed ayoob, inequality and theorizing in international relation: the case for subaltern realism, **international studies review,** vol 04,n 03, 2002,p 03,

و التي تعاني من اللااستقرار الداخلي و الخارجي.[1] وتتضح أهمية هذا التفريق في أن اللاتناسق ما بين الدول هو الذي يزيد من تعقيد العلاقات الأمنية داخل المركبات الأمنية الإقليمية كما هو الحال بالنسبة للجزائر التي تجد نفسها تتعامل مع مختلف أنواع الدول في جوارها الإقليمي:الاتحاد الأوروبي, الدول المغاربية والعربية, وكذا دول الساحل الإفريقي.

المطلب الثاني_ نموذج المركب الأمن الإقليمي:

الأمن الإقليمي لا يعدو أن يكون مستوى من مستويات التحليل المتعددة. ولقد تعددت تفسيرات أبعاد هذا المفهوم بالتركيز على عملية التنسيق العسكري لردع أي تهديد ,وقع اعتبره العديد من المهتمين بالشؤون الأمنية بانه" **اتخاذ خطوات متدرجة تهدف إلى تنسيق السياسات الدفاعية بين أكثر من دولة , وصولا إلى تبنى سياسة دفاعية موحدة تقوم على تقدير موحد لمصادر التهديد وسبل مواجهتها , ولهذا فهو سياسة مجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم واحد تسعى للدخول في تنظيم وتعاون عسكري إقليمي لمنع أي قوة أجنبية من التدخل في هذا الإقليم"**[2]كما تبرز دراسة c,duetsch حول الأمن الإقليمي للمجتمعات في منظور الدراسات الاندماجية, وهذا من خلال ربطها بنظم الاتصال و نظرية الانساق الدولية, فيعتبر duetsch أن عنصر الاتصال هو الذي يؤدي إلى خلق مشاعر ودية أو عدائية ,وهي تعتمد على التجارب التاريخية للاتصال بين الشعوب وحسب ما يختزنه الأفراد و المجتمعات عن الاخر هي التي تحدد طبيعة علاقاتهم معهم. فالشعوب تتحد مع بعضها من خلال الاتصال و نظم النقل, وتنفصل عن بعضها عبر الأراضي قليلة السكان ,فالحدود هي المناطق التي يتناقص فيها الاتصال بشكل كثيف. وهي التي تحدد حالات الاندماج و التفكك سواءا الداخلي أو ما بين الدول.[3] فحسب dario battistilla ويتمحور أهمية الدراسات duetsch من خلال كتابه 1957 political community and north atlentic area, حول تمييز بين نوعين من المجتمعات الأمنية حيث اعتبرت إسهاما مهما خاصة و أنها جاءت مناقضة للتيار الواقعي حول مركزية الدولة في فهم الظاهرة الأمنية. وتعود اهم إسهامات duetsch في:[4]

-أولا: رفض duetsch للفصل بين السياسة الداخلية و الفضاء الخارجي, حيث اقر بإمكانية وجود مجموعات أمنية مرتبطة

---

[1] _raja thomas, what is third world security ?,**annual review of political sciences,** vol 01,2003,p206,

[2] _سليمان عبد الله حربي, **مفهوم الأمن, مستوياته وصيغ تهديده.**في المجلة العربية للعلوم السياسية, مركز الدراسات العربية,العدد 22, لبنان, 2009,ص 19.

[3] -جيمس دورتي,روبرت بالستغراف, **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**.تر:وليد عبد الحي.المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع. الكويت,1985,ص ص 275_276,

[4] -حمزة حسام,**الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري**, رسالة ماجستير,جامعة باتنة, الجزائر,2010 ,ص 30,

بكثافة و سرعة الاتصال العابر للوطنية. ثانيا: إمكانية وجود مجموعات أمنية محددة جغرافيا في ضل فوضوية النظام الدولي,بحيث أعطى للأمن بعدا إقليميا بدل الاهتمام بمركزية الدولة.وتم إحياء أعماله من خلال المنظور البنائي حول الجماعة الامنية. فبالنسبة له-duetsch- وعلى خلاف john hertz يقلل من أهمية المعضلة الأمنية التي تعتبر السبب الأساس للحروب فمن خلال أعماله حاول duetsch إثبات وجود بعض المناطق في العالم أين الدول تستبعد الحرب كوسيلة لتحقيق أمنها.وهذا ما سماه بالمجموعات الأمنية communites de sécurité** ,بحيث أن تزايد الاتصالات بين الدول تنقص من سيادتها وهذا يؤدي للتخفيف من حدة المعضلة الأمنية. وعرف المجمع الامني "**بانه مجموعة من الوحدات السياسية المترابطة, بحيث أن أعضائها يقتنعون بان مشاكلهم الاجتماعية يمكن حلها فقط بميكانيزمات التغيير السلمي , ومن خلال عملية المأسسة وبدون الرجوع للعنف المادي**"[1]وقد ميز duetsch بين نوعين من المجموعات الأمنية وحدد شروط نجاح كل نموذج:

_نموذج الأمن الموحد :amalgamated بحيث تصبح مجموعة من الوحدات السياسية المستقلة سابقا وحدة واحدة ولها حكومة مشتركة , كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية حيث أصبحت دولة واحدة ولها حكومة تمثلها جميعا وأصبح أمنها مترابطا.[2]وقد حدد تسعة شروط أساسية لهذا النوع من المجموعات الامنية.[3] أما انموذج الثاني فهو:

_نموذج الأمن التعددي:بحيث تترابط أمن الدول المشاركة في هذا انموذج ,ولكن في الواقع تحتفظ كل واحدة منها بحكومتها الخاصة و المنفصلة وباستقلالها القانوني.كما هو الحال في العلاقات بين الولايات المتحدة الامريكية وكندا, حيث ترابط أمني وثيق بدون وجود اندماج سياسي فعلي .[4] وله ثلاث شروط أساسية. وهي:[5] اتساق القيم بين صناع القرار في مختلف الدول المشاركة , ثانيا.قدرة صانعي القرار في المجتمعات التي يراد لها التكامل على التنبؤ المشترك بسلوكات بعضها البعض.ثالثا وهو الاستجابة المشتركة للمشاكل بدون اللجوء للعنف, وعلى هذا الأساس جاءت دراسات barry buzan حول الأمن الإقليمي, حيث قدم

---

1 -dario battistilla,**theories des relations internationales,** 3eme edition,sciences po les presses, france,2009, p519,

** _اعادة ترجمة اعمال duetsch من خلال الاعتماد على الهوية في بناء المجمعات الامنية , انظر:Emanuel Adler,Michael Barnett, **Security Communities**,1998

2 -martin griffiths and others,**fifty key thinkres in international relations,** 2ed ,routledge,2009,pp 63-73,

3 - جيمس دورتي,روبرت بالستغراف,**مرجع سابق الذكر**.ص 277. وهاته الشروط هي:**01**-الانسجام المشترك في القيم الرئيسية.-**02**-نمط حياة مميز.-**03**-توقع المنفعة المشتركة شريطة ان يكون ذلك قبل بداية فرض اعباء التكامل أو التوحيد,-**04**-زيادة ملموسة في القدرات السياسية و الادارية على الاقل في بعض الوحدات المشاركة.-**05**-نمو اقتصادي كبير على الاقل لبعض الوحدات المشاركة وتطور منطقة القلب core area التي تتجمع حولها المناطق الاضعف.-**06**ان حلاقات الاتصال الالاجتماعي لايجب ان تنقطع سواءا من الناحية الجغرافية اي بين اقاليم الدول أو بين مختلف الفئات الاجتماعية داخل الدولة.-**07**- زيادة اتساع قاعدة النخبة السياسية,-**08**-تعبئة الافراد لا سيما على الاقل العاملة في المجال السياسي.-**09**-تعدد جوانب الاتصال و التعامل بين الاطراف و الافراد.

4 -jean jacque roche,**idem**,p78,

5 -- جيمس دورتي,روبرت بالستغراف,**نفس المرجع**,ص 278,

أهم انتقاداته لواقعية waltz في كتابه people ,state and fear في 1983 وهي أساسا:

اعتبر أن أهم المصطلحات مثل:القوة, الامن, المصلحة. يتميز بانها عمومية beaucoup trop générales بحيث لا يمكن بناء نظرية تفسيرية . فهذه المصطلحات تطرح الأسئلة أكثر مما تجد الأجوبة. كما انتقد buzan التيار الواقعي لانه عمومي لدرجة مفرطة وكذا stato-centrique في فهم الامن ,بحيث انه تجاهل الاعتماد المتبادل بين الدول. كإنتقاد مستوى التحليل النظمي و إضافة المستوى الإقليمي,**[1] واعتبر أن التفريق بين السياسة الداخلية -بيئة أمن- و السياسة الدولية-بيئة اللاأمن -بأنه طرح بعيد عن الواقع لانه قد تكون الدول هي سبب الفوضى داخليا و تهدد الافراد كما هو الحال بالنسبة للدول الضعيفة التي تعاني من الهشاشة داخليا وخارجيا ,ففي العالم الثالث الفوضى داخل الدول و ليس بينها.[2]كما انتقد buzan مفهوم الفوضى الهوبزية التي يتميز ب homo homini lupus, وفرق بين الفوضى الناضجة mature أو الغروتسية و الفوضى الغير ناضجة.[3]واعتبر buzan الواقعية الجديدة بانها نظرية غير تاريخية a historique بسبب عموميتها ,فهي تعتبر نقطة بداية و ليس نقطة النهاية في النظرية البنيوية.[4] فبالإضافة للقوى الكبرى. لم يهمل buzan دور القوى الإقليمية في البيئة الامنية الدولية , والتي تستجيب لمتطلبات البيئة الإقليمية بدلا من البيئة الدولية.[5]حيث تجاهل الواقعيون تأثير الاقاليم على طبيعة الفوضى الدولية, واعتبر أن الجغرافيا تلطف أو تزيد من اثر الفوضى"**the geography mitigates or exacerbates the effects of anarchy**"[6],كما طرح نموذجه الاول حول مجمع الامني security complex حيث اعتبره بانه" **يتضمن مجموعة من الدول أو الوحدات التي تترابط فيما بينها اهتماماتها الامنية الاساسية بدرجة وثيقة إلى درجة أن الاوضاع الامنية القومية لا يمكن النظر إليها واقعيا بمعزل عن بعضها البعض.**"[7] وهذا ما اعتبر بداية المنظور الامني على أساس إقليمي, وهو مستوى تحليل وسط بين النظام الدولي و الدول, فالامن في الإطار الإقليمي يعتبر ذو طبيعة علائقية , بحيث لا يمكن فهمه أو تحقيقيه بدون العودة إلى التجارب

---

1 -jean jacque roche,**op,cit**,p75,

**-في اطار مدرسة كوبنهاجن قبل ان يغادرها في 2002-

2 -kalvi holsti, **the state, war and the state of war** , cambridge press,1996,p82,

3 -scott burchill and others, **theories of international relations** ,3ed ,palgrave macmillian,2005,pp84-102,
من خلال اعمال english school يتمثل الفرق في ان الفوضى الغير الناضجة يتميز بكونها ناتجة عن سلوكات الدول التي تتعامل بمنطق القوة ,كما انها لا تعترف بشرعية غير شرعيتها الخاصة. فهي بئية حرب دائمة.اما الفوضى الناضجة فهي الناتجة عن تاخذ الدول بعين الاعتبار مطالب الدول الاخرى عبر القيم المشتركة

4 -barry buzan, others ,**the logic of anarchy,neorealism to structural realism**,colombia university press,1993,p48

5 - dario battistilla,**op,cit**,p523,

6 -jakubi grygiel,**great power and geopolitical change**, the john hopkins university press,2006,p16,

7 -barry buzan,**people,states and fear,the national security problem in international relations,** wheatsheaf books,great britain,1983,105,

التاريخية للدول, و إدراكاتها للتهديد والتفرقة بين الصديق و العدو.[1]

كما قام buzan و waever بتطويره إلى نموذج مركب الأمن الإقليمي-2003- من خلال كتابهما المشترك, حيث أقر أن بعد الحرب الباردة صارت التهديدات تنتقل في مسافات اقصر-أي الإقليمية-اكثر من كونها عالمية.[2] ويعتبر هذا النموذج من أحسن النماذج لتفسير تغيرات البنية الدولية للأمن. حيث نلمس سعي الدول الكبرى** إلى أقلمة أمنها بعد تلاشي المركب الامني العالمي global security complex لمرحلة الحرب الباردة , هذا من جهة .ومن جهة أخرى هو انتقال المركبات الأمنية الإقليمية للتفاعل اكثر فيما بينها , وهذا ما خلق ترابطات أمنية ما بين إقليمية[3].وهذا ما سمح بظهور ثلاث أنواع من المركبات الأمن الإقليمي.وهي :مركبات أمنية إقليمية . وكذا مركبات أمنية إقليمية غير مكتملة proto complex, و نموذج مركبات أمنية إقليمية كبيرة supercomplex , والتي تتضمن العلاقات المابين الإقليمية.[4] وحدد المؤلفان أربعة مستويات للتحليل المذكورة سابقا لفهم الديناميكيات الأمنية لنموذج مركب الامن الإقليمي.

المطلب الثالث_ دور دولة المركزية في العلاقات الامنية الإقليمية :

العلاقات الامنية المابين إقليمية, ظاهرة جديدة في مجال الدراسات الدولية, ويعود الإهتمام بها للتطورات التي عرفها مستوى التحليل الإقليمي خاصة **نموذج المركب الامني الإقليمي.** والذي يؤكد على الاهمية المركزية لبعض الدول داخل المركب الأمني الإقليمي وكذا ما بين المركبات الأمنية الإقليمية . وهي أساسا insulator states و buffer states .[5]وبسبب الموقع المتميز للجزائر بحيث تعتبر منطقة وسط بين ثلاث فضاءات سياسية:أوروبا, إفريقيا وكذا الوطن العربي. والتي يتميز بتداخل التهديدات الامنية التي تتجاوز الحدود الجغرافية وخصوصا في ضل غياب إتحاد مغاربي قادر على التعامل مع هذه التهديدات وهذا ما يسمح بتدخل القوى الخارجية.[6] و التي حسب تقسيم Louis cantori_steven spiegel, تمثل تدخل نظام التغلغل الخارجي في

---

1 -Barbara Delcourt, **Théorie de la sécurité**, Bruxelles, institut d'études européennes, 2006,pp,39-40,

2 -Barry Buzan and Ole Wæver, **Regions and powers. The structure of international security,** Cambridge, Cambridge university press, 2003, p.53,

**_حسب المؤلفان هي:الولايات المتحدة, اليابان, الصين, روسيا و الاتحاد الاوروبي.

3 -amer rizwan,south asian security complex and pakistani-united states relation post 09/11,**IRPRI journal**,n02, 2010,p41,

4 -osman gokhan yandis,**emerging regional security complex in central asia,**a these submitted to middle east techenical university ,turkey,2005,p27,

5 -Barry Buzan and Ole Wæver, **op,cit,** p41,

6 -سعادة ابراهيم, **الجزائر و الامن الاقليمي**. رسالة ماجستر,كلية الحقوق,جامعة الجزائر.ص 02.

منطقة الهامش باستغلالها لسياسات منطقة القلب التي تظم الدول الأساسية في أي نظام إقليمي.[1]وتتضح أهمية بعض الدول في كونها تمثل حزام تحويلي-أو منطقة عبور- للتهديدات الأمنية من مركب أمني إقليمي إلى آخر.ولهذا تسعى الدول لإحتواء هذه التهديدات في إطار استراتيجيات تعاون إقليمي. فالمركبات الأمنية الإقليمية ليست مؤسسات رسمية كما هو الحال بالنسبة للتكاملات الإقليمية. بل يتشكل المركب الأمني الإقليمي بدون رغبة الدول أو حتى ضد سيادتها. كما هو الحال بالنسبة للإرهاب الدولي. الجريمة المنظمة ,حركات اللاجئيين والتي تشكل تهديدات تتجاوز حدود الدول. فبالنظر للمركب أمني إقليمي من فوق .يمكن إعتباره بأنه عمليات الربط في التفاعلات الأمنية داخل الأقاليم سواءا بصفة رسمية بين الدول أو بصفة غير رسمية من طرف فواعل عبر الوطنية.[2] وقد إهتم دارسو العلاقات الدولية بالدول المتموضعة على هامش الأقاليم ,بحيث أكدو على أنها تلعب دور مهم في النظام الدولي بسبب تأثير جغرافيتها حيث أن سياسة الدول في جغرافيتها كما عبر عن ذلك napoléon وهذا في الحقل المعروف بالدراسات الجيوبوليتكية-[3]بحيث إن دول صغيرة كأفغانستان أو بورما أو دول متوسطة كالفيتنام استطاعت مقاومة استراتيجيات الدول الكبرى في النظام الدولي الذي يتميز بالسياسات القوة power politics والتي تفرض سياسيات الأمر الواقع realpolitik والمتمثل في ما عبر عنه Thucydides بأن القوي يفعل ما تسمح له به قوته في حين أن الضعيف يقبل ما يجب عليه قبوله,[4] وتعود مقاومة هذه الدول بسبب موقعها الجيواستراتيجي ما بين نظامين إقليميين مثل البندقية في القرن السادس عشر و أثر توسطها بين الشرق و الغرب. وتركيا حاليا وموقعها بين الشرق الأوسط و الاتحاد الأوروبي.[5] ونظرا للدور الذي تلعبه كل من insulator states و buffer states فقد قسم buzan و waever أدوارها إلى:

_insulator states وهي الدول الهامشية جغرافيا وتلعب دور هاما في العلاقات الأمنية ما بين الإقليمية, بدون أن تكون مشاركة فعليا في أحذ هذه المركبات الأمنية الإقليمية كما هو الحال بالنسبة لتركيا وعلاقاتها مع كل من الاتحاد الأوروبي وكذا الشرق الأوسط.

---

1 -ربيعي سامية, **اليات التحول في النظام الإقليمي-النظام الإقليمي لشرق اسيا**. رسالة ماجستر ,جامعة قسنطينة , الجزائر,2008, ص 22,

2 -jean grugel,will hout,**regionalism across north-south divide**,routledge,2005,pp08-20,

3 _Francis P. Sempa,**geopolitics, From the Cold War to the 21st Century**,Transaction Publishers,USA, 2002,p04,

4 _Perez Zagorin,**Thucydides, AN INTRODUCTION FOR THE COMMON READER,** princeton university press, 2005,p09,

5 -wyne mclean, **regional complex security theory and insulator states: case of turkey,**university of tasmamia , 2009,p05,

خريطة رقم 01: تمثل دور insulator state لتركيا

source :wyne mclean, **regional complex security theory and insulator states: case of turkey,**university of tasmamia , 2009,p19,

_buffer state وهي الدول التي تلعب نفس الدور في علاقات الربط ما بين المركبات الأمنية الإقليمية , ولاكن باعتبارها طرف مشارك في أحد هذه المركبات الأمنية أو في كلاهما مثل هو الحال بالنسبة لإيران وعلاقاتها مع الخليج العربي وكذا دول أسيا الوسطى.[1] كما طرح buzan و waever إمكانية أن تلعب بعض الدول الدورين معا خاصة الدول الضعيفة في حالة كونها تمثل منطقة عبور بين مركبين أمنيين متباعدين , من جهة و تكون مشاركة في مركب أمني آخر.كما هو الحال بالنسبة لدول الساحل وعلاقاتها بدول شمال إفريقيا و كذا أوروبا[2]

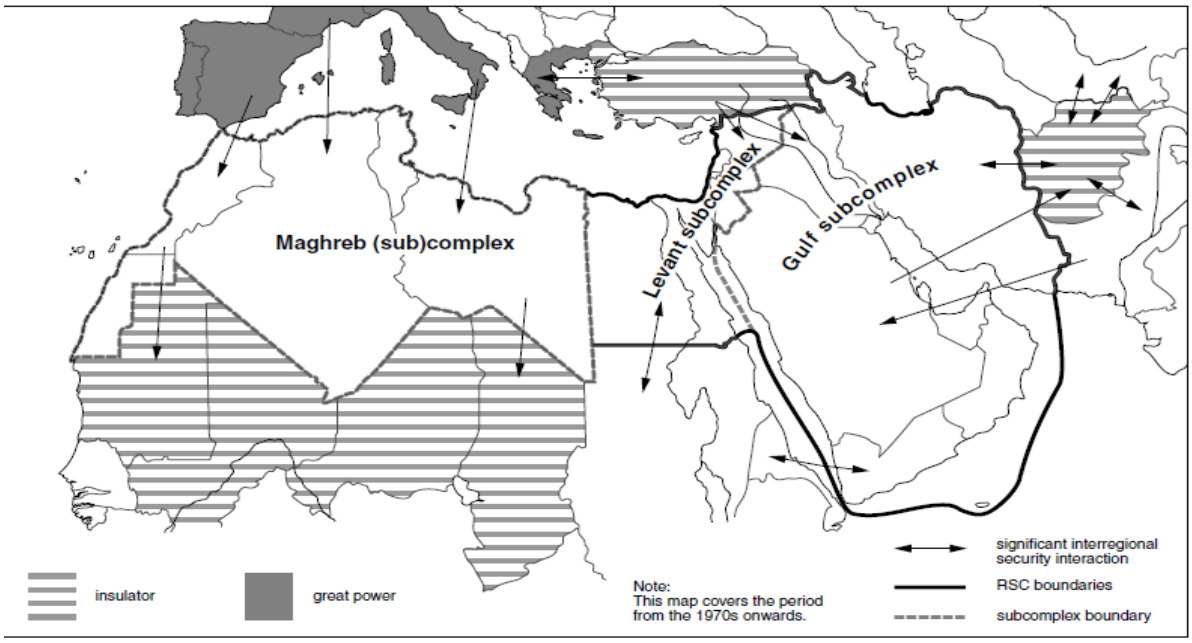

خريطة رقم 02:تمثل المركب الأمني الإقليمي الفرعي للجزائر و علاقته بالمركبات الأمنية الأخرى

source: Barry Buzan and Ole Wæver, **Regions and powers. The structure of international security,** Cambridge, Cambridge university press, 2003, p189,

[1] -wyne mclean, **idem**,p17,

[2] _ Barry Buzan and Ole Wæver,**op,cit** p 40,

و بالاعتماد على هذا التقسيم يمكن إدراج الجزائر في هذا الإطار الإقليمي في وضعية من الهشاشة الامنية خصوصا من جهة البطن الرخو لدول الساحل و الصحراء كما هو ممثل في الخريطة, ولهذا تتضح أهمية التعرف على مختلف الديناميكيات الإقليمية التي يتوجب على الجزائر التعامل معها في ضل التدخلات الخارجية خاصة مع حالة ليبيا 2011, وكذا أزمة إنهيار الدولة في مالي.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال ما تم التطرق له حول مختلف التوجهات التقليدية في الأمن خاصة مختلف النماذج الواقعية , وكذا مدرسة كوبنهاجن بإعتبارها تحتل موقع الوسط. و مقارنتها بالإسهامات الفكرية حول التوسيع في مفهوم الأمن, خاصة نموذج الأمن الإنساني. تتضح نتيجتين أساسيتين هما:

- النتيجة الأولى: أن الدراسات التقليدية أبقت على الدولة كوحدة التحليل الأولية و المرجعية الأساسية للدراسات الأمنية حيث نجد أن المنظرين لا يقرون بالدور المهم للتهديدات الجديدة داخل الدولة أو خارجها. و التي تشكل من لاسباب الهيكلية للعنف المسلح و تهديدا للإستقرار النظام , و بقاء الدولة في ضل الأزمات الاقتصادية, تدهور البيئة و الأوبئة بالإضافة للفقر. و التي أصبحت التهديدات الأكثر إنتشارا و تأثيرا على سيادة الدولة. إلا أن مفهوم الأمن الإنساني الذي يدخل ضمن صلب المقاربات التوسيعية لمفهوم الأمن, قد أعطى بعدا جديدة لتصور الدول لأمنها. ليس كتجاوز لمفهوم الأمن التقليدي , و إنها كمرجع جديد للأمن. إضافة لمرجعية الدولة القومية.

- النتيجة الثانية: تتعلق بمستوى التحليل الإقليمي. حيث أن مختلف المداخل النظرية التقليدية- عدا إسهامات deutch.و المداخل الجديدة قد أهملت هذا المستوى, غير أن مساهمة مدرسة كوبنهاجن بقيادة barry buzan .قد تم إنتقادها في هذا الإطار التحليلي على أنه محافظ على الوضع الراهن.وكذا بإعتباره يعتبر أن الأمن الإقليمي ما هو إلا تكيف الطرح التقليدي مع التغيرات في الساحة الدولية . لاحتواء الانتقادات الموجهة ضد مركزية الدولة stato-centrismفي الدراسات الأمنية.

الفصل الثاني: الوضع الأمني الإقليمي للجزائر:

تقديم الفصل الثاني:

بعد التعرف على أهم وجهات النظر حول الأمن الإقليمي في صيغته النظرية. يتجه الاهتمام في الفصل الثاني إلى المجال التطبيقي حول تهددات الأمن الإقليمي الجزائري , مع الأخذ بعين الإعتبار التطرق التهديدات الأمنية التقليدية وكذا الجديدة وكذا صيغ الترابط بينها. فالترابط الأمني security interdependence بين التهديدات الأمنية من جهة وكذا الترابط الجغرافي بين مختلف الفضاءات الإقليمية للأمن الجزائري تدفع لتبني التقسيم التالي للفصل الثاني, بحيث المبحث الأول يكون حول : التهديدات الأمنية في الفضاء المغاربي و العربي. و المبحث الثاني حول : الأوضاع الأمنية لدول الساحل و الصحراء. أما المبحث الثالث فيكون حول: التحديات الأمنية و دول شمال البحر المتوسط, فمن خلال هذا الفصل ,يمكن التعرف على أهم التحديات الأمنية التي تواجه الجزائر في محيطها الإقليمي , منذ الإستقلال فيما يتعلق بالحدود , إلى غاية التهديدات الجديدة و المرتبطة بالإرهاب و الجريمة المنظمة و الدول الضعيفة وكذا حروب الجيل الثالث. وهذا قبل التطرق للسياسة الجزائرية للتعامل مع قضايا أمنها الإقليمي في مختلف المستويات .المحلية و الإقليمية و الدولية في الفصل الثالث.

المبحث الأول : التهديدات الأمنية في الفضاء المغاربي و العربي:

المطلب الأول_النزاعات الحدودية الإقليمية للجزائر:

تعد منطقة شمال إفريقيا مثالا عن المشاكل الحدودية بين دولها كأحد مخلفات الإستعمار[1]. خاصة بسبب تعدد الدول المستعمرة -فرنسا-إسبانيا و إيطاليا-وهذا ما يشكل تحدي جوهري للمنطقة, مع أن إثنين من هذه النزاعات قد تم تجاوزها -النزاع الحدودي مع ليبيا و تونس- ,إلا أن النزاع الجزائري-المغربي و كذا مسألة الصحراء الغربية تشكل تهديد حقيقي للإستقرار في المنطقة. من خلال إمكانية إندلاع صراعات مسلحة وكذا إرتباطها بالتهديدات الأمنية الجديدة. و يعود أساسا الإهتمام بالنزاع بين الجزائر و كل من تونس وليبيا بإعتبار كما حدد c,deutsch بأن الأمن أو اللاأمن بين الدول متعلق بالتجارب السابقة لطبيعة الاتصالات ما بينها-سواءا التعاون أو الصراع-وهي التي تحدد إمكانية أو عدم إمكانية تشكيل المجمعات الأمنية. كما إنها تعتبر الدول كالأفراد حسب طرح alexender wendt حول أن the state as person,[2] فلكل دولة شرف honor ومصلحة تسعى دائما للدفاع عنها من خلال ذاكرتها التي تحفظ من خلالها ذكرياتها حول تجاربها السابقة[3].

أولا: النزاع الحدودي الجزائري التونسي: النزاع الحدودي بين الجزائر و تونس يعود إلى الخلاف حول النقطة رقم 233. و التي تمتد على مسافة 32 كلم. و المعروفة ب(منطقة البرمة).والتي تم تحديدها من طرف المعهد الوطني للجغرافيا التابع لفرنسا سنة 1928 على إنها تمثل نقطة الخط العملياتي النهائي للقوات الفرنسية في تونس. وتم تأكيد هذه الحدود في المعاهدة بين تونس و فرنسا خلال إستقلال تونس عام 1956.و لكن قام الرئيس بورقيبة بإعادة إثارة مشكلة الحدود بين الجزائر في 1957(قبل إستقلال الجزائر).والتي طرح فيها فكرة الإستغلال المشترك للمناطق الصحراوية و إعتبارها إمتداد طبيعي لتونس.[4] لأكن الجزائر ومن خلال مختلف دساتيرها التي تنص على وحدة الإقليم الوطني وحرمته وهو وحدة لا تتجزء, وكذا إعتبرت أن حدودها الموروثة عن الإستعمار بأنها حدود دولية معترف بها . ولا يجوز تغييرها بالقوة كما تحول أن تفعل بعض الدول في إفريقيا. فالحدود الجزائرية معترف بها من طرف منظمة الوحدة الإفريقية.[5] وأي مساس بها يعتبر تعدي على سيادة الجزائر وهذا يؤدي إلى تهديد

---

[1]-Stephan Stetter,**Territorial Conflicts in World Society,Modern systems theory, international relations and conflict studies**, routledge,2007,p44,

[2]-alexender wendt,the state as person in international theory, **review of international studies**, vol30,2004,p289,

[3]-shashank joshi,honor in international relations, **working paper series,wheatherhead centre for international affairs**, n0146,2008,p05,

[4]-boualem bouguetaia, **les frontieres meridionale de algerie de l'hinter-land a l'hti-possidetis**, alger,edition SMED,1981, p57,

[5]-نوري جعفر مزرة.**النزاعات الإقليمية في ظل القانون الدولي**.ديوان المطبوعات الجامعية .الجزائر, دس ن, ص 131,

الإستقرار الإقليمي للمنطقة. فالجزائر تستند على المبدأ القانوني المعترف به حول l'uti-possiditis والذي يعبر عن الاستمرار في ملكية الشيئ لاجل الحفاظ على الوضع الراهن. و إحترام الحدود الموروثة عن الإستعمار.[1]و إستمر الخلاف إلى غاية حرب 1967 ضد إسرائيل .حيث تراجعت حدة النزاع وإستمر الوضع على حاله إلى غاية توقيع معاهدة الوفاء و الإخاء في 19مارس 1983 بين البلدين, حيث إعترفت تونس بالحدود مع الجزائر منذ 1962 . مقابل مساعدات جزائرية خاصة في مجال الطاقة و الغاز الطبيعي. بعد إنشاء أنبوب ميناء السخيرة التونسي.[2]

ثانيا: النزاع الحدودي بين الجزائر و ليبيا: رغم العـــــلاقات السلمية بين الجزائر و ليبيا أثناء ثورة التحرير الوطني عكس كل من تونس و المغرب اللذين استغلال الظروف الجزائرية للمطالبات حدودية. إلا أن بعد الإستقلال إتهمت ليبيا الجزائر بأنها تقوم بإختراق المجال البري و الجوي لإقليمها بما يقارب 07 كلم. و إعتبرت الجزائر بأن ذلك واقع تحت إختصاصها الإقليمي, وذلك إستنادا إلى إتفاقية 1956 بين الملك إدريس الليبي و فرنسا و التي قامت هذه الاخيرة بتسجيلها في الامم المتحدة.**وأما عن الجزء الثاني من الحدود المشتركة و الممتدة على طول 288 كلم من منطقة غات إلى غاية نقطة الحدود المشتركة مع نيجر ,ليبيا و الجزائر بالقرب من عين غزام ain az zam الجزائرية, و التي تم تحديدها عبر إتفاقية بين فرنسا و إيطاليا في 19ديسمير 1919. وهاتين الاتفاقيتين-1919و 1956 تعتبران المرجع الاساسي و التاريخي للحدود الليبية و الجزائر الممتدة على 976كلم من الشمال إلى الجنوب.[3] وما يجب الإشارة إليه فيما يتعلق بالنزاع الحدودي الجزائري الليبي هو غياب أي معاهدة لحل المشكلة, فقد تخلت ليبيا عن مطالبها بعد حرب 1967. ولاكن هذا لا ينفي إمكانية عودة مطالبتها بتغيير الحدود, وهذا ما قد يشكل تهديد على الأمن الإقليمي .خصوصا في ضل النزاع حول إستغلال المياه الجوفية المشتركة بين الجزائر وتونس وكذا ليبيا, خاصة مع إنشاء ليبيا للسد الصناعي العظيم. والذي يعتبر إستغلال بطريقة تعسفية , وكذا ما يتجلى في الخريطة الرسمية للجماهرية و التي تصدرها الحكومة الليبية بحيث إنها تستحوذ على 96,2 كلم من التشاد, وكذا 19,5 كلم من النيجر ونفس المسافة من الإقليم الجزائري.[4] فمن المرجح أن يلعب العامل المائي دور كبير في مطالبة مراجعة الدول المغاربية لحدودها , فالماء في دول شمال إفريقيا مرجح ليكون سبب الحروب المستقبلية.[5]

---

[1]-ابراهيم سعادة.**مرجع سابق الذكر**.ص 23,

**_حددت هاته الاتفاقية الحدود من شمال غدامس الى منطقة غات جنوبا على امتداد 656 كلم.بين الجزائر و ليبيا.

[2]-boualem bouguetaia, **op,cit**,p127,

[3]_عزالدين بعزيز.**سياسة الجزائر المغاربية من سنة 1962 الي سنة 1995** ,مذكرة ماجستير,جامعة الجزائر, الجزائر ,1997,ص 52,

[4]__عزالدين بعزيز.**نفس المرجع**.ص 56,

[5]-Georges MUTIN,**Le Monde arabe face au défi de l'eau Enjeux et Conflits,**Institut d'Etudes Politiques de Lyon,2009, p160,

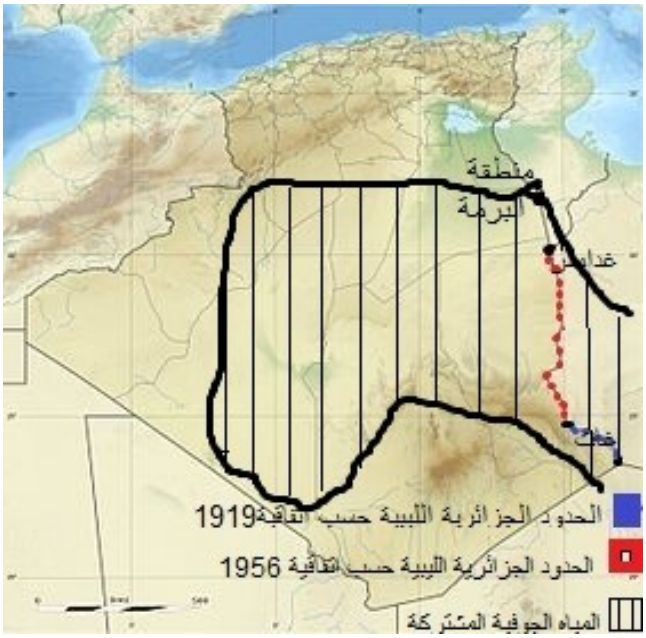

خريطة رقم 03: تمثل النزاعات الحدودية للجزائر في الحدود الشرقية,من اعداد الطالب.

ثالثا: النزاع الحدودي الجزائري المغربي:

أطروحة "الحق التاريخي"، المرتبطة بموقف المغرب من قضية حدود مع الجزائر، متصلة بصورة وثيقة بالافكار السياسية التي نادى بها زعيم حزب الإستقلال "علال الفاسي"، وعبر عنها في الكتاب الأبيض الذي أصدره الحزب في نوفمبر 1955 ، وهو الكتاب الذي يتضمن خريطة " المغرب الكبير" ,وكما حدده علال الفاسي، يضم في أجزاءه : بلاد شنقيط "موريتانيا حاليا" بشار و تندوف" الخاضعتين للسيادة الجزائرية"، وجزء من مالي و السينغال، سبتة ومليلة الخاضعتين للسيادة الإسبانية وكذا إقليم الساقية الحمراء ووادي الذهب.[1] في حين أن التصور الجزائري للحدود القائم على مبدأ قدسية الحدود الموروثة عن الإستعمار. و المعترف بها من طرف منظمة الوحدة الإفريقية كما هو مؤكد في المادة الثالثة**. وكذا لدى الأمم المتحدة.[2] وهذا ما أدى إلى إندلاع حرب الرمال في أكتوبر 1963 بين الجزائر و المغرب، و إستحكم الشعور بالعلاقات النزاعية بعد ثلاث حوادث: الاوّل سنة 1975 بعد الإنسحاب الإسباني من الصحراء الغربية وتقاسم إقليمها بين المغرب وموريتانيا؛ والثاني سنة 1976 بعد الإحتلال المغربي لمدينة أمقالا جنوب الجزائر والمعركة التي دارت بين الجيشين الجزائري والمغربي وما صاحبها من تصعيدٍ في سياق حرب تصريحات كادت أن تتحوّل إلى حرب لولا وساطة الرئيس التونسي بورقيبة؛ والثالث سنة 1979 بعد الإحتلال المغربي لكامل الإقليم الصحراوي فور إنسحاب موريتانيا من الجزء الذي كانت تحتله (تيريس الغربية). أكيدت هذه السلوكات

**- في الإطار الإفريقي اعترض كل من المغرب و الصومال . على مبدأ قدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار.

[1]-بوزرب رياض **,النزاع في العلاقات الجزائرية المغربية 1963-1988,** شهادة الماجستير,جامعة قسنطينة, الجزائر,2008,ص 58,

[2]-. إسماعيل معراف غالية، **الامم المتحدة والنزاعات الاقليمية**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية 1995 ، ص 44,

النوايا التوسّعية للمغرب الأقصى من جهة، وحجم التهديد المغربي للأمن القومي الجزائري من جهة أخرى، وجاء الاتهام المغربي للمخابرات الجزائرية بالضلوع في حادثة الهجوم على "فندق الأطلس" بمراكش سنة 1994 ليوقف تقريبًا التعاون بين البلدين ويعطّل الإندماج المغاربي بعد لجوء المغرب الأقصى إلى غلق حدوده مع الجزائر ورد فعل الأخيرة بإجراءٍ مماثل.[1]:

خريطة رقم04: تمثل المغرب الكبير حسب حزب الاستقلال المغربي

المصدر: http://wata1.com/vb/showthread.php?t=10346

المطلب الثاني_تأثير قضية الصحراء الغربية على الأمن الإقليمي:

إن البعد الإستراتيجي، والذي يتمثل في أهمية موقع الصحراء الحاكم لجنوب المغرب والجزائر ولشمال وغرب موريتانيا، وكذلك طول سواحلها على المحيط الأطلسي، زاد من حدة التنافس على الصحراء الغربية، خاصة وأنها تمثل لكل من الأطراف مجالاً حيوياً يدعم العمق الإستراتيجي لها. كما أدى اكتشاف المواد ذات الأهمية الإقتصادية في إقليم الصحراء الغربية إلى زيادة حدة النزاع بين الدول الاستعمارية، إلا أنه من خلال عدة اتفاقيات استعمارية، تمكنت أسبانيا من فرض سيطرتها الكاملة على إقليم الصحراء الغربية، ولكن بعد استقلال دول المغرب العربي، تحول الصراع حول طبيعة مستقبل الصحراء الغربية ليكون بين دول إقليمية أخرى هي المغرب وموريتانيا، وأيضاً شعب الصحراء. فبعد أن كانت الصحراء الغربية مستعمرة إسبانية منذ العقد الأول من القرن العشرين وحتى عام 1976، حيث تم الجلاء عنها بموجب الاتفاق الثلاثي بين إسبانيا والمغرب وموريتانيا عام 1975[2]، إلا

---

[1]-حمزة حسام, مرجع سابق الذكر.ص 83,

[2]-أحمد مهابة، "الاستفتاء في الصحراء الغربية امتحان جديد للأمم المتحدة"، **السياسة الدولية** ,مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام،، العدد 117، يوليه 1994.

أنه مع هذا الاتفاق وضح وجود قوى أخرى تطالب باستقلال الإقليم، وهي جبهة البوليساريو التي أعلنت في 27 فبراير 1976 قيام الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية. و يتجلى تعقيد القضية من خلال أهم أسباب النزاع و أطرافه. وكذا المجهودات الدولية لحله.

أولا: تحليل أطراف النزاع

إن نزاع الصحراء الغربية و باعتباره نزاعا في منطقة حساسة و إستراتيجية كشمال إفريقيا و التي تهدد أمن و إستقرار ومصالح عدد كبير من الدول المتجاورة و حتى المجتمع الدولي في ضل عولمة التهديدات صار يرى فيها ضرورة تدخله و العمل على إيجاد تسوية شاملة وعادلة في المنطقة أولوية أمنية و إستراتيجية له , ومن هنا فان هذا التداخل في المصالح وصراع الزعامة في المنطقة ومنطق التحالفات و الولاءات بين مختلف القوى المشكلة للمنطقة تجعل من أطراف النزاع حول الصحراء الغربية تتعدد وتتعقد ويمكن حصرها على النحو التالي:[1]

•**المغرب :** الذي ورث عن الإستعمار حدودا يعتبرها تآمرية على ارض المملكة التاريخية باقتطاع تندوف للجزائر وكل أراضي موريتانيا, وحسبه لا يمكن أن يفرط في إقليم الصحراء الغربية أيضا الذي يمكنه من امتلاك السيطرة على واحد من أكثر السواحل ثروة سميكة في العالم واحتلال الرتبة الأولى عالميا في إنتاج واحتياطي الفوسفات ، وثروات باطنية متنوعة كالغاز والنفط ، فضلا عن اتموقع في منطقة جيو إستراتيجية لأمن أوربا مما يمنحه إمكانيات أكبر للمناورة وزعامة المنطقة .

موريتانيا : التي أعلنت على لسان أول رئيس لها المطالبة بالصحراء الغربية سنة 1957 أي قبل أن تحصل على الاستقلال فإنها رأت في ضم نصيبها من الصحراء " وادي الذهب " RIO DE ORO تحقيقا لمطالبها بالتوحيد , و إبعاد لخطر احتمال عودة المغرب إلى مطالبة القديمة بضمها وان كانت ستخسر صداقة الجزائر حليفها الأسبق الذي قدم لها الدعم الاقتصادي والسياسي خاصة بعد سقوط نظام ولد داداه -1961-1978.

•**البوليزاريو :** ترى بأن الصحراء الغربية ليست أرضا بلا مالك كما كانت تزعم إسبانيا أيام الإحتلال، بل إن الصحراويين شعب له هويته الخاصة و إرادته التي يجب إحترامها ،و الصحراويون الذين قاوموا الإسبان بالكفاح المسلاح و يتشبثون بحق تقرير المصير** [2]حتى التحرير و إقامة الدولة المستقلة رغم بعض الإتهامات لها بأنها أداة فقط في يد الجزائر في صراعها مع المغرب نظرا

---

[1]-كارلوس ميغيل رويث, تر:مصطفى محمد الامين, الصحراء الغربية :1975-2005 ,تبدل متغيرات نزاع محاصر. **نشرة معهد ايلكانو الملكي**, رقم 2005/40 . 2005,

[2]-هادي احمد مخلف، المقومات الجيوستراتيجية للوطن العربي ، **مجلة آفاق عربية**، العدد 5، بغداد, العراق، 1985، ص 115وما بعدها,

**- أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في دورتها الخامسة عشرة قرارها الرقم 1514 في 14 ديسمبر 1960، حول حق الشعوب في تقرير مصيرها,

***- ما تجدر الاشارة اليه هو ان المغرب الاقصى شارك في المقاومة الصحراوية ضد الاسبان منذ الخمسينات في- سيدي إيفني-و طرفاية- ,وهذا سعيا

لإنشائها ورعايتها ودعمها المطلق و اللامحدود من طرف الجزائر في تحقيق أهدافها***كما تغدي هذه التناقضات مصالح القوى الإستعمارية القديمة إسبانيا وفرنسا كأطراف خارجية في النزاع باعتبارها نظام تغلغل خارجي , وفق مبدأ الولاءات و المصالح والتحالفات ،دون نسيان دخول الولايات المتحدة الامريكية لدعم إستقرار منطقة حساسة بالنسبة إليها وضرورة تسوية النزاع فيها.

-جهود التسوية والحل للنزاع الصحراوي

قبل التطرف إلى الجهود الرامية لتسوية وحل النزاع الصحراوي، وجب معرفة الفرق بين تسوية النزاع وحله.[1]

- فحل النزاع Conflict Resolution يعني أن الاسباب العميقة للنزاع قد تم إحتواؤها و إبطال مفعولها، أي قد تم إنهاء النزاع نهائيا والحل يقدم بشكل تعاوني.

- في حين تسوية النزاع Conflict settlement تعني أن أحد الاطراف يفرض معاييره وشروطه على الطرف الاخر ويفرض الحل، وبالتالي عدم إحتواء الأسباب و إنهاؤها مما يؤدي بالطرف الأضعف أن يبقى في حالة الشعور بالظلم و يؤدي إلى إحتمال الرجوع إلى ظهور النزاع مجددا. و التالي فجهود التسوية والحل للنزاع الصحراوي تدخل في إطار عملية صنع السلام Peace Making وهي عملية إرادية لإنهاء العداء بين أطراف متنازعة مصحوبة بإجراءات لإنهاء النزاع بين هذه الدول مثل القضاء الدولي ،الوساطة،المفاوضات ،التحقيق و التوفيق. و قد مرت جهود التسوية و الحل للنزاع الصحراوي بعدة مراحل، و هي:

1- مرحلة جهود الوساطة و المساعي الحميدة: و يتمثل أساسا في مساعي منظمة الوحدة الإفريقية للوساطة و السعي الحثيث لدى أطراف النزاع لتقريب وجهات النظر، خاصة و أن الأمم المتحدة لم تشرع في البحث عن حل لهذا النزاع المتفاقم إلا بعد عقد من الزمن منذ إندلاع الحرب بين أطراف النزاع[2]، فكانت منظمة الوحدة الإفريقية أول هيئة في إطار المساعي الحميدة تهدف إلى إيجاد حل تصالحي و توافقي بين الأطراف، خاصة في مؤتمرها المنعقد في أديس أبابا 1983، و لكن إنسحاب المغرب سنة 1984 من المنظمة كرد فعل على إعتراف هذه الاخيرة بالجمهورية الصحراوية عضوا فيها، حال دون مساعي المنظمة الإفريقية لحل هذه الازمة ، لتحل الأمم المتحدة محلها و بدأها سلسلة من الجهود و الإجراءات لتسوية النزاع و حله.

2- مرحلة المفاوضات و جهود المنظمات الدولية للتسوية و الحل: حيث أن المفاوضات كانت إما غير مباشرة أي أن أطراف النزاع

منه لاكتساب الشرعية في المطالبة بالصحراء الغربية .

[1]-Michael J. Butler, **International Conflict Management,** Routledge,2009, pp 13-17,

[2]-Anna Theofilopoulou , The United Nations and Western Sahara A Never-ending Affair, **Special Report 166, UnitedStatesInstitute of Peace,** 2006,p 02,

لم تجلس على طاولة المفاوضات ، و إنما قام المبعوثون الأمميون بزيارات لعواصم الدول المعنية بالنزاع الصحراوي لعرض المقترحات الأممية، وكذا المنظمات الإقليمية[1]** أو مباشرة بدعوة كل من المغرب و البوليساريو كطرفين معنيين بالنزاع و الجزائر و موريتانيا كطرفين ملاحظين إلى طاولة المفاوضات برعاية أممية، و دفع من القوى الدولية خاصة إسبانيا باعتبارها صاحبة المسؤولية التاريخية على الإقليم، و قد تمخض عن هذه المفاوضات و برعاية الامم المتحدة ما يلي :حيث توجت بأن, أولا: توقيع إتفاق وقف إطلاق النار بين المغرب و الصحراء الغربية في 1988. ثانيا: قبول المغرب بإجراء الإستفتاء حول تقرير مصير الصحراء الغربية. ثالثا: إرسال بعثة الامم المتحدة لحفظ السلام في الصحراء الغربية و مراقبة إتفاقية وقف إطلاق النار في أفريل 1991, وكذا كلفت بمهمة التحضير لإستفتاء تقرير المصير .[2] إلا أنه أصبح تحديد هوية الصحراويين من يحق لهم المشاركة في الإستفتاء هو موضوع الخلاف الأساسي بين الطرفين-المغرب و البوليزاريو.[3] وتعود جذور مشكلة تحديد هوية الصحراويين إلى الإحصاء السكاني الذي أجرته إسبانيا في 1974 , والذي حدد 74 ألف صحراوي, إلا أن المغرب شككت في الإحصاء, وطالبت بإجراء الإستفتاء بمشاركة المغاربة المقيمين "العائدين حسب الطرح المغاربي" في الصحراء الغربية منذ 1975, بعد المسيرة الخضراء و التي تمثلت حسب الطرح المغربي بعودة المغاربة إلى مناطقهم بعد هروبهم من المجازر المشتركة الفرنسية-الإسبانية في 1958,-عملية المكنسة- في كل من مناطق: العيون, سمارة و الداخلة. وفي 1997 تم التوصل إلى إتفاقية هوستون بتعين james baker مبعوث الامم المتحدة في قضية الصحراء الغربية, وفي 2000 تم إقتراح خطة baker الاولى حول الحكم الذاتي للصحراء الغربية مع صلاحيات واسعة للمغرب, وفي 2003 تم إقتراح خطة baker الثانية حول اجراء إستفتاء حول مصير الصحراء الغربية, إلا أن مشكلة الإحصاء تعتبر المشكل الأساسي الذي يمنع أي تقدم حقيقي للقضية.[4]

---

[1]-**التقرير الاستراتيجي المغربي 2003-2005**, مركز الدراسات و الابحاث في العلوم الاجتماعية, التقرير الثامن, الدار البيضاء,2005, ص 07,

-تؤثر قضية الصحراء الغربية سلبيا جامعة الدول العربية و التضامن العربي, خاصة مع تناقض المواقف في الجامعة العربية حول القضية. حيث اقرت الجامعة العربية في قمة لبنان1960 , بحق المغرب في ضم موريتانيا و الصحراء الغربية, ولهذا لم يتمكن موريتانيا من الانظمام للجامعة العربية حتى 1973, كما وافقت الدول العربية على اتفاقية مدريد الثلاثية 1975, بين اسبانيا و المغرب و موريتانيا حول تقسيم الصحراء الغربية بين المغرب و موريتانيا, ونظرا لفشل المجهود العربي في احتواء القضية الإقليمية ,تحولت الى التدويل مع الامم المتحدة. وما تجدر الاشارة اليه كذلك هو الاثر السلبي للنزاع في الصحراء الغربية على بناء اتحاد المغرب العربي منذ معاهدة مراكش1989, والتي جاءت كنتويج لطموح التوحيد المغاربي منذ نشأة نجم شمال افريقيا 1926 , وكذا المؤتمر التوحيدي1957, ومعاهدة الاخاء وحسن الجوار1983 . وكانت الامال حول ايجاد حل سلمي للصحراء الغربية -عبر الاستفتاء- منذ بداية اللقاءات الدورية بين الملك حسن الثاني و قيادات من البوليزاريو 1988. الا ان المغرب تتهم الجزائر بانها تربط بناء الاتحاد المغاربي بحل قضية الصحراء الغربية , في حين تعتبر الجزائر ان الاتحاد المغاربي و الصحراء الغربية غير مترابطين بعلاقات تلازم سببي, وان تجميد الاتحاد يعود لسياسة العدائية المغربية -للتوسع اكثر في العلاقات المغاربية و الصحراء الغربية انظر :عزالدين بعزيز, **سياسة الجزائر المغاربية من1962 الى 1995,رسالة ماجستير ,جامعة الجزائر , 1997,خاصة ص ص 70-79,

[2]-حمزة حسام, **مرجع سابق الذكر** ,ص 80,

[3]-عزيزة بدر، الصحراء الغربية ومفاوضات 2007 .. حجر في ماء البحيرة الراكد, **مجلة السياسة الدولية**، العدد :170, القاهرة، اكتوبر 2007 , ص 151.

[4]-Alexis Arieff ,Western Sahara, **Congressional Research Service**, April , 2013, pp:01-03,

المطلب الثالث_ الوطن العربي و الترابط الأمني :

دراسة واقع العالم العربي في ضل نظام عالمي يتسم بالاضطراب , خاصة في ضل مواجهة قضايا تتسم بالطابع التأزمي مثل: الحروب و التدخلات الخارجية .و التي تعتبر من التحديات التي تواجه أي مهتم بالمنطقة .حيث يؤكد الدارسون بأن أي سعي لفهم العالم العربي, يشمل دراسة مجموعة من التحديات المترابطة مع بعضها البعض وتشمل:[1]اولا: تحدي تحقيق الوحدة في مواجهة التجزئة و منطق السيادات الجزئية. ثانيا: تحدي مواجهة التبعية و استعمال مقومات الاستقلال الوطني داخليا و خارجيا. ثالثا: تحدي إيجاد إطار سياسي يضمن مشاركة المواطنين و إحترام حقوق الإنسان الاساسية. رابعا: تحدي مواجهة التخلف و السعي لتحقيق تنمية متوازنة , تربط بين النمو و التوزيع العادل للموارد. خامسا: تحدي القضية الفلسطينية ومواجهة التوسع الإسرائيلي. سادسا: تحدي التجديد و دخول العصر الجديد دون فقدان الهوية الثقافية و الذات الحضارية. ومن هذا المنطلق يعتبر تتبع تطور التفاعلات الأمنية بين الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بإعتبارها الدائرة الحيوية للأمن الجزائري ذو أهمية جوهرية , خاصة باعتبارها عرفت موجة أولى من سياسات الربط منذ الخمسينات إلى السبعينات, ثم موجة من التراجع و التفكك خاصة بعد حرب الخليج الأولى 1991 وكذا مع ظهور مجلس التعاون الخليجي-1981- وكذا اتحاد المغرب العربي-1989- بإعتبارهما مركبين أمنيين إقليميين هامشين** , ثم موجة ثانية من سياسات الربط بين المركبات الأمنية الفرعية في الوطن العربي إضافة إلى مركبات أمنية فرعية خارج الإقليم خاصة أسيا الوسطى وكذا دول غير عربية : إسرائيل, إيران و إثيوبيا. من خلال مشروع الشرق الأوسط الجديد [2] حيث أن المركب الأمني الإقليمي العربي يتجه في مسار مناقض للإتجاه المركب الأمني الإقليمي الأوروبي EU story in reverse , حيث تسعى الدول الأوروبية إلى تكوين إتحاد إقليمي قوي لمواجهة الدول القومية , في حين أن العالم العربي تسعى الدول العربية إلى تقوية الدول القطرية في مواجهة المطالب الإقليمية.[3] وهذا ما يعتبر جوهر المحنة العربية حيث تتقابل الدولة ضد الامة.[4] كما يعتبر المركب الامن الإقليمي العربي أحد المركبات الأمنية الأكثر إستقلالية رغم كل الضغوط من

---

[1]-علي الدين هلال, جميل مطر : **مرجع سابق الذكر**:ص 04

**- هذا الحكم وفق دراسة barry buzan -ole waever حول تفكك المركب الامني الإقليمي العربي الى مركبات أمنية فرعية كما توضحه الخريطة رقم 02 في الفصل الاول.

[2]- بول سالم واخرون. **الشرق الاوسط الجديد**. مؤسسة كارينجي للسلام الدول .ص ص 42-43.

[3]-barry buzan,ole waever, **op,cit**, p186,

[4]-برهان غليون, **المحنة العربية ,الدولة ضد الامة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1994,ص 11 من اكثر الامثلة وضوحا حول تناقض بين الدولة و الامة هو نموذج : الوحدة المصرية السورية-1943-1958, خصوصا في الحرب العربية الاسرائيلية الاولى 1948, للتوسع حول تاريخ التجربة وظروفها وكذا فشلها . انظر دراسة : ابراهيم محمد محمد ابراهيم **.مقدمات الوحدة المصرية السورية**. سلسلة تاريخ للمصرين, رقم 127, الهيئة المصرية العامة للكتاب, 1998,

المركب الأمني العالمي إبان الحرب الباردة.[1]خصوصا في ظل أن الدول العربية تنطلق في سياساتها الخارجية من محددات إقليمية .[2] بحيث يتميز بكونها يتميز بالفوضى الغير ناضجة [3] حسب english school. وكذا كثرة التدخلات الخارجية من القوى الكبرى ابتداءا من العدوان الثلاثي 1956, والذي تعود إحدى أسبابه إلى الدعم العربي لثورة التحرير الجزائرية. مع وصول نظام جمال عبد الناصر للحكم 1952 و انطلاق مشروع القومية العربية [4] و الذي أدى لتأسيس الترابط الأمني بين الدول العربية و بحيث إعتبر أن الحروب الإسرائلية كتهديد لجميع الدول العربية[5] بما فيه الجزائر[6] حيث شاركت في الحرب 1967و 1973 . كما أن الجزائر تعتبر طرف أساسي في النظام الإقليمي العربي [7] ويتضح ذلك من خلال مواقفها الحيادية إتجاه القضايا العربية مثل النزاعات العربية العربية [8]و كذا الدور الجزائري في القضية الفلسطينية إبتداءا من المشاركة المسلحة وكذا الكفاح لإدخال القضية في إشغال الامم المتحدة 1975, وكذا دعم و الإعتراف بدولة فلسطين الذي تم في الجزائر 15 نوفمبر 1988 [9] إلا أن عرف الدور الجزائري تراجعا خصوصا في مسار أوسلو السلام 1994 [10]وكذا الوساطة في الحرب بين العراق و إيران[11] و كذا الوساطة في الصراع الأريتيري الإثيوبي.[12] إلا غاية الإحتلال الأمريكي للعراق في 2003, و التي كانت له تأثيرات جذرية على العالم العربي و المجموعة الدولية على حد سواء. مع عودة خطاب الهيمنة و الامبراطورية الأمريكية الذي ساد فترة النصف الأول من التسعينات بعد نهاية الحرب الباردة.

---

[1]-barry buzan,ole waever, **idem,** p187

[2]-علي الدين هلال, جميل مطر, **مرجع سابق الذكر** ,ص 16,

[3]-Barry Buzan, Ana Gonzalez-Pelaez, **International Society and the Middle East, English School Theory at the Regional Level**, palgrave,2009,p 140,

[4]-عياد محمد سمير, **مستقبل النظام الإقليمي العربي بعد احتلال العراق**, رسالة ماجستير, جامعة الجزائر,2004,ص 51,

[5]-Carl Brown,**DIPLOMACY IN THE MIDDLE EAST**, TUARIS, LONDON,2004,p 95,

[6]-عبد المالك قنايزية. **حرب أكتوبر 1973, الوحدات الجزائرية في الشرق الاوسط**, مطبعة الجيش, الجزائر, 1999, ص 07,

[7]-علي الدين هلال, جميل مطر, **نفس المرجع** ,ص 105,

[8]-غالب بن غلاب العتيبي, **جامعة الدول العربية وحل المنازعات العربية**, مركز الدراسات والبحوث بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية, 2010,ص 72,

[9]-جريدة القدس العربي, عدد 6541, مارس 2010,

[10]-حمزة حسام, **مرجع سابق الذكر**,ص 76,

[11]-حامد الحمداني, **من ذاكرة التاريخ:اسرار وخفايا الحرب العراقية الايرانية**, موقع الحوار المتمدن, تاريخ الاطلاع,12/10/2013

[12]- بلقاسم لحلوح,**دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات المسلحة**,رسالة ماجستير, جامعة البليدة, الجزائر,2004, ص 79 وما بعدها.

المبحث الثاني : الاوضاع الامنية لدول الساحل :

المطلب الاول_التحديد الجيوبوليتيكي لدول الساحل:

دراسات الجيوبوليتيك التقليدية ذات الطابع الغربي westcentrism تقر بأن الجغرافيا العالم ليست ذات نفس الاهمية, بحيث توجد مناطق طبيعية للقوة بحيث من يسيطر عليها يستطيع السيطرة على العالم, وفي هذا الإتجاه تندرج دراسات ماكيندر وماهان. وهذا ما أدى تهميش العديد من المجالات الجغرافية حيث تم إعتبارها فقط ساحة تنافس بين القوى الكبرى سواءا في مرحلة الكشوفات الجغرافية كموجة أولى, والمرحلة الإستعمارية في الموجة الثانية و في المرحلة الحرب الباردة كموجة ثالثة إذا إستعملنا تقسيمات سمير أمين .

ولاكن بعد نهاية الحرب الباردة ظهر خطاب "نهاية الجغرافيا"[1] بحيث كان الإعتقاد بأن العالم صار ساحة واحدة خاصة مع العولمة الإقتصادية . وترافق هذا الزخم مع تزايد ضغوطات العولمة على أقليم الساحل الإفريقي. مما سبب فوضى كثرة الفواعل و الإستراتيجيات . ومن ثمة 11 سبتمبر 2001 التي تمثل فرصة إستراتجية "هذا لايعني حكم بالإيجاب أو السلب "بالنسبة لإقليم شمال إفريقيا ليلعب دور قلب العالم hartland في الحرب على الإرهاب . التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية . ولهذا وجب التساؤل عن دورها و مكانتها في هذه الحرب على الإرهاب التي تجري أحداثها في جغرافيا هذه المنطقة. والتي تعتبر التحدي الاساسي لأمن هذه الدول. إذا اعتبرنا أنها تشكل مجتمعة مركب أمني تسعى الفواعل الكبرى "الولايات المتحدة- فرنسا-روسيا-الصين" إلى إختراقه و تحقيق مزايا أمنية واقتصادية . خاصة مع موجة التفكك التي تعرفتها المنطقة في الفترة الحالية من الاحداث في تونس و تدخل الحلف الاطلسي في ليبيا و كذا أزمة مالي .وتأثيراتها على الامن الجزائري. ولهذا وجب التطرق للتعريف بمنطقة الساحل الإفريقي وتحديدها جيوبوليتكيا بإعتبارها منطقة رخوة من حيث الترتيبات الامنية. و يقصد به ذلك القوس الذي يضم: السودان،مالي،النيجر،تشاد وحتى الجنوب الجزائري و نقاط تماسه مع الحدود المغربية،و موريتانيا إلى السواحل الاطلسية غربا. وتتضح أهمية هذا القوس من خلال التطرق في المطلب التالي للترابطات الامنية في المركب الامني الإقليمي لغرب افريقيا كما هو موضح في الخريطة رقم 02. في الفصل الاول.

_التعريف الجغرافي:

و يطلق على ذلك الحيز الجغرافي وسط إفريقيا و الذي يمتد من المحيط الاطلسي إلى البحر الاحمر. ويشكل المنطقة الفاصلة

[1]-stanley brunn,**11 september and its aftermath ,the geopolitics of terror**, franc cass edition, great britain, 2004,p16

بين شمال إفريقيا و إفريقيا جنوب الصحراء فهي تمتد من البحر الأحمر شرقا إلى المحيط الأطلسي غربا شاملة بالتالي: السودان،التشاد،النيجر،مالي ،موريتانيا، و السنغال،وكثيرا ما يتم لحسابات جيواقتصادية توسيعها لتشمل بوركينافاسو ،نيجيريا بل و حتى حزر الرأس الأخضر.[1] يسكنها 196.2081مليون نسمة،و إذا ضمُ له كل من بوركينافاسو و نيجيريا و جزر الرأس الأخضر تصبح مساحته 1202001كلم 2, ويقطنها 27.151500مليون نسمة إذن فمساحة الإقليم تعادل : 31.04 %من مساحة القارة و هو أكبر الأقاليم في القارة.[2] يكتسي الساحل الإفريقي أهمية كبيرة[3]، ويمتاز بموقعه الهام، فهو يربط شمال إفريقيا ووسطها ,ويمثل شريط واضح من البحر الأحمر إلى المحيط الأطلسي ويسيطر على الطرق التجارية في القارة، هذا بجانب ما يتمتع به من ثروات طبيعية و معدنية ,و توجد بالمنطقة ثروات طبيعية هائلة مثل الماس و النحاس و كذلك اليورانيوم والكوبالت التي تستخدم في الصناعات الثقيلة و الضخمة و هناك مخزون هائل من الذهب والحديد والزنك والرخام والتي لم تستفد منه بعض الدول حتى الآن مثل التشاد واحتياط خامات الحديد في موريتانيا يقدر ب: 100مليون طن إضافة إلى وجود النحاس ويقدر الاحتياطي ب 27.3 مليون طن من النحاس عالي الجودة و يقدر احتياطي اليورانيوم في النيجر ب 280 ألف طن .

و كذلك يتمتع منطقة الساحل الإفريقي بثروة مائية كبيرة ، فمثلا نهر النيجر هو ثالث أنهار إفريقيا طولا بعد النيل و الكونغو إذ يبلغ طوله نحو 4160 كلم وتزيد مساحته عن 2 مليون كلم مربع و هو صالح للملاحة في ما بين كوروسا وماكو في فصل المطر, و كذا نهر السنغال السادس من حيث الطول و الخامس من حيث المساحة، ومن المنتظر أن تكون هذه المنطقة محل صراع الدول الكبرى على اعتبار أن التوقعات تؤكد على أن الحروب القادمة سترتبط بأزمة المياه. تتوفر دول الساحل على موارد اقتصادية ذات صفة إستراتيجية مثل النفط والغاز الطبيعي ، خصوصا في السودان والتشاد اللتُان يتمتعان باحتياطي نفطي هائل.[4] ومن خلال ما سبق يتضح أن لدول الساحل ميزات ذات أهمية غير خافية, مما جعلها في دائرة الأطماع العالمية خصوصا بين أمريكا وفرنسا و الصين.

المطلب الثاني: المشكلة الأمنية لمنطقة الساحل:

يتميز التركيبة المجتمعية لدول إفريقيا جنوب الصحراء بالتنوع الإثني , وهذا ما يزيد من احتمالية إندلاع الصراعات التي تهدد وحدة الدولة في إفريقيا. بحيث يمكن أن تؤدي لتفتت fragmentation البنى الإجتماعية و الإقتصادية للدولة. وهذا بفعل قلة الموارد ,

---

[1]-أمحند برقوق,"التهديدات الامنية في الساحل الإفريقي".**جريدة الشعب**. العدد 14466. 06 جانفي 2008,ص 12.

[2]-صديق محمد صلاح, سامح عثمان أحمد. **موسوعة المعرفة**. ط 4. الإسكندرية: عتبة الثقافة،2007,ص 77.

[3]-barry buzan,ole waever, **op.cit** p228,

[4]-stephen chan, **grasping africa**, I.B.Tauris & Co Ltd edition, 2007,p03,

الجريمة المنظمة , الانفجار السكاني و القبلية.[1] وكذا أزمة الشرعية و المشروعية وكذا أزمة التوزيع و أزمة التغلغل.[2] وفي ضل أزمة بناء دولة ما بعد الاستعمار في دول الساحل و التي يتميز بالهشاشة الداخلية و الخارجية. وهذا ما يجعلها مصدر للعنف الهيكلي ضد شعوبها. وكذا ضعف مؤشرات التنمية الإنسانية , و اللأمن الغذائي و أخطار التغير المناخي و التي تسببت في موجة الجفاف التي عرفتها المنطقة في الثمانينات.[3] وهذا ما يشكل مصدر للحركات الانفصالية كطوارق**. و يرى متتبعو الشأن الإفريقي إن منطقة الساحل تشهد منذ نهاية الحرب الباردة صعود عدد من التهديدات الجديدة , والتي من شأنها المساس بأمن دول المنطقة , كالجريمة المنظمة و الإرهاب و الهجرة الغير شرعية,[4] و التي إمتدت في شبكة معقدة مترابطة مع بعضها البعض- الحماية مقابل التمويل-وتعد الجريمة المنظمة من أخطر التهديدات الامنية في الساحل الإفريقي بسبب أثارها الاقتصادية و

---

[1]-robert kaplan, **the coming anarchy** ,rando-house , new york,1997, p03

[2]-عبد الغفار احمد و اخرون, **العولمة و الديموقراطية و التنمية في افريقيا , التحديات و التوقعات,** مركز البحوث العربية الافريقية. القاهرة , مصر, د س ن. ص 20 وما بعدها.

[3]- revue securite alimentaire au sahal, n 39, mai 2010,p01,

**-إن الازمة الترقية في الساحل الإفريقي تعد الاخطر والأكثر حساسية إذا ما قورنت بنظيرتيها في دارفور وتشاد ولعل السبب الرئيس لذلك يرجع لكون الاقلية الترقية غير متمركزة في دولة واحدة وانما هي منتشرة عبر خمس دول هي النيجر، مالي، بوركينافاسو، ليبيا والجزائر لتصبح الحركة عبر الوطنية للتوارق تساهم بشكل كبير في تعقيد الأزمة وصعوبة إيجاد حلول لها. تشير المصادر أن عدد التوارق يتراوح بين مليون ومليون ونصف نسمة، يقيم نصف هذا العدد في النيجر أما البقية فيوجد منها ما يقارب 400000 نسمة بمالي، 50000 نسمة بليبيا، 35000 نسمة ببوركينافاسو . و 25000 نسمة بالجزائر, وان كانت هذه الاقليات الترقية تعرف نوعا من الاستقرار في كل من ليبيا والجزائر وبوركينافاسو فإن عدم الاستقرار والعلاقات التنازعية هو ما يميز وضع هذه الاقليات في كل من مالي والنيجر، بما يمكن أن يؤثر على الاستقرار في الدول الثلاث الاخرى وخاصة منها الجزائر ذات الحدود الجغرافية الطويلة مع كلتا الدولتين. وأصول المشكل الترقي في كل من مالي والنيجر ترجع إلى فترة الاستعمار الفرنسي وبدايات الاستقلال أين قام مجموعة من زعماء قبائل النيجر ومالي بمعارضة استقلال شمال الدولتين في إطار جمهورية النيجر أو جمهورية مالي, وقد حاولو انتهيد لقيام جمهورية ترقية , غير أن الاجهزة السياسية في كل من مالي والنيجر وبعد حصولها على استقلالها حاولت إرغام الاقليات الترقية على الاندماج ضمن الهياكل الوطنية مما أدى إلى تأزم الاوضاع للتوارق, وأصبحوا يعانون من التهميش, بدأ التوارق الكفاح المسلح في 1963 في كل من مالي والنيجر غير أن محاولتهم هذه تم استيعابها - منذ السنوات 1961 بسرعة عن طريق القوة , وقد كان هذا بمثابة التمرد الأول للأقليات الترقية على الحكومة في مالي و النيجر. - أما التمرد الثاني فجاء بعد فترة الجفاف المدمر الذي عانت منه المنطقة بين عامي 1968 -1974 وبعد ذلك مرة أخرى في عام 1980 و 1985 ، , وقد كانت الجزائر أكثر الدول التي استقبلت هؤلاء اللاجئين حيث أقامت مراكز لاستقبال هؤلاء المهاجرين بمنطقة عين قزام ،استمر هذا الوضع لمدة عشر سنوات إلى أن تحسنت الظروف المناخية وعاد اللاجئون التوارق إلى مواطنهم الأصلية أين كانت الظروفا اقتصادية واجتماعية صعبة، إضافة إلى رفض حكوماتهم لهم حيث أن كل من حكومتي مالي والنيجر نفيتا انتماء هؤلاء التوارق إليها وأصبح كل طرف يدعي بأنهم ينتمون إلى الطرف الاخر. وهكذا أصبحت عوامل عديدة كالجفاف الحاد، ،سببا وراء بروز حركات مسلحة في شمالي النيجر ومالي دخلت في مواجهات مسلحة على امتداد سنوات التسعينات, تأزم الاوضاع هذا أدى إلى محاولة البحث عن صيغ للتسوية والتهدئة بين الاقليات الترقية وحكومتيها المالية والنيجيرية وإيجاد قنوات للتفاوض والوساطة بينها. وقد قبل الرئيس المالي الوساطة الجزائرية وتم التوقيع يوم 6 جانفي 1991 على اتفاقية تمتراست بين الحكومة المالية والقادة العسكريين التوارق ، كما تم التوصل وبواسطة جزائرية إلى معاهدة السلام بين الحركات الترقية والحكومة النيجيرية في 24 افريل .1995 غير أنه و بعد هذه الاتفاقيات والاتفاقات الاخرى التي تلته، ظل الوضع الترقي غير مستقر خاصة في شمال مالي أين وجدت بعض التنظيمات الإرهابية ذات الطبيعة الدولية والإقليمية البيئة الملائمة لتحقيق مآربها.
للتوسع أكثر:نبيل بويبية, **مسألة التوارق في المقاربات الامنية للدول المغاربية دراسة في طرق التوظيف,** الملتقى الوطني الاول حول اشكالية الأمننة في المغرب العربي, جامعة جيجل, الجزائر,

[4]-ظريف شاكر , **البعد الامني الجزائري في منطقة الساحل و الصحراء الافريقية,** مذكرة ماجستير, جامعة باتنة, الجزائر,2010, ص 88,

- حسب تعريف الانتربول للجريمة المنظمة فهي :"جمعية أو مجموعة من الاشخاص يشتركون في نشاط غير مشروع ومستمر من أجل الهدف الأول المتمثل في تحقيق الارباح بغض النظر عن الحدود الدولية**"

الاجتماعية و السياسية على الدولة و المجتمع. حيث عرفت هذه الظاهرة تناميا كبيرا في السنوات الأخيرة بما أصبح لا يهدد فقط دول الساحل بل وحتى الدول المجاورة كالجزائر والمغرب وحتى أن التهديد ينتقل إلى أوروبا خاصة وأن منطقة الساحل الإفريقي أصبحت منطقة عبور لمختلف أشكال الجريمة المنظمة, كما الجريمة المنظمة إتخذت العديد من الأشكال :الإتجار في المخدرات، الاسلحة، المواد النووية، المعادن الثمينة، الاثار أنواع الحيوانات، سرقة السيارات، الإتجار بالبشر والاعضاء، الهجرة السرية,[1] والتي تعتبر هذه الأخيرة بمثابة الخطر ذو الحدين، الأول يتعلق بكونها تعد هجرة الموت حيث يذهب ضحيتها الالاف كل سنة- وهذا ما يتمثل في عملية الإستنزاف التي تتعرض لها مجتمعات المنطقة ,خصوصا في كونها لا تمس فقط الطبقة العاطلة في المجتمع , بل حتى الفئات الاجتماعية المتحصلة على تكوين مهني أو أكاديمي , بالإضافة إلى ما ينتج عنها في مناطق العبور وهي أساسا دول شمال إفريقا من جرائم منظمة "الدعارة، السرقة، التزوير و المخدرات وغيرها من الجرائم التي يرتكبها المهاجرون الغير الشرعيون إما لكسب المال أو حتى عبر تجنيدهم من طرف عصابات الجريمة المنظمة ،أما الثاني فيتعلق بتهديد هذه الاخيرة للدول وجهة المهاجرين، خاصة منها دول جنوب أوروبا التي تعد الوجهة الأولى للمهاجرين غير الشرعيين من الساحل الإفريقي.[2] ويعد تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي الذي اعلن ولاءه في جانفي 2007 لشبكة منظمة القاعدة الفرع الاحدث من المجموعات الإرهابية الناشطة في منطقة الساحل و الصحراء, والتي تسعى أساسا إلى توحيد الجماعات الإرهابية المفككة في المنطقة. كما أن عمليات التجنيد و التخطيط الخاصة بالقاعدة في المغرب الإسلامي تتم أساسا في الجزائر بسبب الفضاء الذي تمنحه المساحة لعمل الجماعات الإرهابية. وتتغذى هذه الجماعات من خلال قدرتها على التغلغل في الصحراء من خلال قيامها بعمليات ضد موريتانيا ومالي [3]أظهرت إفريقيا عجزًا أمنيًا في محاربتها لجميع أشكال الجريمة المنظمة الدولية، هذا من جهة و من جهة ثانية في مدى جاهزية و أولويات الدول الإفريقية في محاربة تلك التهديدات الأمنية.[4]

المطلب الثالث: أثر الأزمة في شمال مالي:

الأزمة المتعددة الأوجه في مالي, والتي ارتبطت بمجموعة من الفواعل ذوو استراتجيات و حسابات مختلفة.-حركة الطوارق- الجيش المالي- الجماعات الارهابية وكذا جماعات الجريمة المنظمة- و التي اشتعلت هذه الازمة في وقت حساس بعد انهيار نظام القذافي

[1]-barry buzan,ole waever, **op,cit** p229,

[2]-اسماء رسولي, **مكانة الساحل الافريقي في الاستراتجية الامريكية بعد احداث 11 سبتمبر** 2001, رسالة ماجستير, جامعة باتنة, الجزائر,2011,ص 86,

[3]-جان بيار فيليو, القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي, **اوراق كارنجي**, برنامج الشرق الاوسط, العدد 104, أكتوبر 2009, ص 06,

[4]-ابصير احمد طالب, **المشكلة الامنية في منطقة الساحل والصحراء**, مذكرة ماجستير, جامعة الجزائر,2010,ص 92,

في ليبيا.[1] والتي أدت إلى إنهيار الدولة في مالي, حيث بدأت الأزمة في مارس 2011 , حين بدأت حركت الطوارق بالقيام بهجمات ضد الجيش المالي من خلال إستعمال الاسلحة المهربة من ليبيا ما بعد القذافي . بقيادة الحركة الوطنية لتحرير الأزواد , والتي كانت تاريخيا هي المفاوض في الجوالات التي قادتها الجزائر خلال 1991-1995 وكذا 2006-2009. حيث أن ما بين 1990-1996 اندلعت المواجهات بين الطرفين , وانتهت باتفاقية بين المتمردين الطوارق وحكومة موسى تراورى في تمنراست بالجزائر في جانفي 1991، والتي استكملت بملحقات سميت بالميثاق الوطني بعد أن تجدد الصراع بين الطرفين بعد الاتفاقية الاولى. ثم في 23 ماي 2006 , اندلع الصراع بعد أن أعلن كل من الزعيمين المتمردين إبراهيم أغ باهانغا والحسن فاغاغا الحرب من جديد ضد الحكومة المالية، بعد فشل التوصل لاتفاق مع الرئيس آمادو توماني توري حول المطالب التي قدمها زعيما التمرد, إلى غاية الوساطة الجزائرية. ثم بروتوكول التفاهم بعد وساطة ليبيا في 2008. إلا أن الحركة الوطنية لتحرير الأزواد وجدت نفسها تخسر التمثيل و الأرض لصالح جماعات أكثر تطرفا وهي بالأساس: حركة أنصار الدين. وكذا القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وكذا حركة توحيد الجهاد في افريقيا الغربية ,اضافة الى جماعة بوكو حرام النيجيرية المرتبطة بالقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.**[2] ونظرا للخسائر المتلاحقة التي عرفها الجيش المالي ضد الطوارق في شمال مالي. والتي يرجعها قادة الانقلاب العسكري في مالي ضد الرئيس آمادو توماني توري الى الفساد الذي يمس أجهزة الجيش. في أعقاب الانقلاب العسكري في البلاد و الذي أدى لانهيار الدولة, وهذا ما سمح لسيطرة الجماعات المسلحة في الشمال, وهذا يعتبر تهديد للأمن الإقليمي خصوصا في ضل إمكانية تحوله إلى ملجئ للجماعات الإرهابية في إطار تحالفها مع شبكات الجريمة المنظمة. وهذا ما سمح بالتدخل الفرنسي في مالي , حيث

1-يأتي تجدد الصراع بين الطرفين في هذه المرحلة في سياق تداعيات سقوط نظام القذافي وما نتج عنه من عودة لآلاف المسلحين الطوارق الذين وظفهم القذافي داخليا في قوات الشعب المسلح، أو خارجيا في حروبه المباشرة مع التشاد أو في مناطق اشتباك خارجة كليا مثل لبنان. كانت بداية الصراع بين الطوارق والنظام المالي في 2012 ,حيث هاجمت الحركة الوطنية لتحرير أزواد القوات العسكرية المالية في 17 جانفي 2012 في مدينة "مناكا"، التي تعد ثالث أهم مدينة في إقليم "أزواد"، من حيث الكثافة السكانية و الإستراتيجية بعد مدينتي تمبكتو وغاوه. وتعد هذه الحركة أكبر تجمع مسلح أنشأه الطوارق, إذ يندمج فيه لأول مرة جل العرب والطوارق تحت لواء تنظيم واحد يمثل الاقاليم الثلاثة المسماة بـ"أزواد" والتي تضم كلا من تمبتكو، غاوه، وكيدال. تاريخيا كانت مطالب المتمردين الطوارق تقتصر على تحسين ظروف العيش وتشجيع التنمية في الشمال المالي. هذا عدا مسألة الهوية والتمثيل السياسي. إلا أن عودة المقاتلين الطوارق من ليبيا وسط أجواء الحراك العربي جعلهم يرفعون سقف مطالبهم بطرح مسألة "تقرير المصير"و"الاستقلال" . ولهذا "تختلف مطالب الحركة عن سابقاتها في تسعينيات القرن الماضي التي تمكن النظام المالي من إخمادها، وكذا عن تلك التي أطلقها منتصف العام 2006 القائد العسكري الازوادي إبراهيم أغ باهانغا، يشكل ارتفاع سقف المطالب لمتمردي الطوارق لحدود "تقرير المصير والاستقلال" خطرا كبيرا يهدد وحدة وانسجام الدول المجاورة بل وحتى غير المجاورة لمالي: (السنغال، موريتانيا، الجزائر، التشاد، النيجر، ساحل العاج، غينيا، المغرب، ليبيا). وهذا ما دفع دول الجوار الإقليمي عدا موريتانيا تسعى جاهدة لاحتواء هذه الازمة بين الطرفين،بسبب الازمة التي ما زالت تداعياتها تتوسع كل يوم بسبب تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين الماليين في جميع دول المنطقة .

2-alexis arieff, algeria and crisis in mali, **actuelle de lIFRI,**2012,p02,

**-يجدر الانتباه الى ان الحركتين: الطوارق من جهة ,و الحركات الجهادية من جهة اخرى هما تنظيمين مختلفين رغم انهما يقاتلان ضد السلطات المركزية في باماكو, غير ان مطالبها مختلفة بحيث ان الطوارق ذوو مطالب لائكية تقدمية , في حين ان الحركات الارهابية ذوو مطالب اسلاموية راديكالية. وهذا ما تسبب في الانقسام بينهما الذي وقع في مارس 2012.

شرعت فرنسا في تدخل العسكري لمساعدة الحكومة المالية في مواجهة المسلحين , بعد صدور قرار مجلس الأمن 2085 في 20 ديسمبر 2012 و القاضي بإنشاء قوة دولية لدعم مالي في حربها ضد الإرهاب و كذا استعادة شمالها الذي صار خارج سيطرتها تماما ,-حيث عملت الجماعات الإرهابية على فرض الشريعة الإسلامية إجباريا على سكان شمال مالي- وهذا منعا لقيام كيان إرهابي شبيه بجماعة طالبان في أفغانستان ما بعد1989[1], وجاء التدخل العسكري الفرنسي في مالي في بداية جانفي 2013، متحججة بالتدخل للقضاء على زحف مقاتلي حركتي التوحيد والجهاد وأنصار الدين. وقد نتج عن التدخل الفرنسي في شمال مالي تدفق آلاف اللاجئين إلى الجزائر والدول المجاورة هربا من القتل والقصف، وهي التداعيات التي أدت إلى تأزم الوضع الإنساني وقد جاء التدخل الفرنسي مفاجئا واستبق عملية التدخل العسكري الإفريقي تحت غطاء من الشرعية الدولية باعتباره تدخل مبكر و قبل سبعة اشهر من التاريخ المحدد. وانتقدت العديد من المنظمات التدخل العسكري الفرنسي في شمال مالي، حيث ذكرت منظمة العفو الدولية في تقرير لها أن مدنيين كانوا من الضحايا الأساسيين للتدخل منددة بانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان. وقد قررت فرنسا الانسحاب التدريجي من مالي بعدما اتضحت صعوبة استمرار الحرب ضد الجماعات

[1]-alexis arieff,, **idem,** p04

المبحث الثالث : التحديات الأمنية و دول شمال البحر المتوسط:

المطلب الأول_التهديدات الأمنية في الفضاء المتوسطي:

يشكل البحر الابيض المتوسط منذ الحضارات الاولى مجال أساسي للتنافس بين الدول المنتمية لهذا الفضاء وكذا الدول الخارجية. فهو يمثل قلب العالم القديم, وأخذ اسمه من موقعه المتوسط الهام ** بالمفهوم الاستراتيجي, بمعناه الشامل كمجال للنقل و الإنتقال و الاتصال . وبالتالي كمجال للحروب و الهجمات و القرصنة و الطبيعية.[1] ولاجل التطرق للتحديات الامنية في المتوسط , سيكون التسلسل في الطرح على النحو التالي من خلال البدء بأهمية البحر المتوسط على الساحة الدولية, وبعدها التطرق لاهم التهديدات الامنية التي تواجه دول الضفتين خاصة لمرحلة ما بعد 11 سبتمبر.

أولا: جيوبوليتيك البحر المتوسط: لا تتجلى أهمية البحر الابيض المتوسط فقط في كونه يربط بين ثلاث قارات ,إفريقيا,أسيا وكذا أوروبا, بل كذلك بأهميته الاقتصادية بحيث يعتبر خط نقل بحري مهم للبضائع و الطاقة وكذا الاشخاص.فرغم أن البحر المتوسط بحر مغلق تقريبا. إلا انه يمثل محور اقتصادي مهم .فتقدر مساحته ب 2510000كلم ² .و يتضمن مجموعة من البحار الداخلية :بحر مرمرة, بحر ايجة, البحر الأسود و كذا بحر الدردنيل. إضافة إلى مجموعة من المضائق ,ابتداءا من مضيق جبل طارق الذي يربط البحر المتوسط بالمحيط الاطلسي.إضافة إلى مضيق البسفور الذي يربط بحر مرمرة بالبحر الاسود. وكذا قناة السويس التي تربط البحر الأبيض المتوسط بالبحر الأحمر. و التي تعتبر سبب العدوان الثلاثي في 1956, بسبب إغلاقها . وتم إغلاقها للمرة الثانية خلال حرب الستة أيام في 1967,و بقيت مغلقة إلى غاية 1975, منذ إفتتاحها في 17 نوفمبر 1863. حيث تمر بها 260الف طن من الحمولة سنويا.وما يزيد من أهمية البحر الأبيض المتوسط هو وجود قوتين نوويتين على ضفتيه-فرنسا وإسرائيل.إضافة للتواجد العسكري البريطاني في مضيق جبل طارق منذ 1713.***وكذا التواجد الأمريكي خاصة عبر الأسطول السادس.[2],و لان

---

[1]-أحمد حلواني,**أمن البحر المتوسط والافاق المستقبلية من وجهة النظر العربية**, ورقة القيت في الملتقى الدولي عن «**الجزائر والامن في المتوسط-واقع وافاق**- من 30/4/2008-29جامعة قسنطينة ,الجزائر.

**-تعود اصل تسمية البحر المتوسط الى اليونانيين الذين اطلقو عليه اسم medus terra التي تعني البحر الذي يتوسط الارض. اما الرومان فقد سموه بحرنا mere nostrum وهذا للدلالة على اهميته. و تعود اول خريطة تم رسمها للبحر المتوسط للبحار الاسباني, Juan de la Cosa 1460-1510 والذي يعتبر اول من وضع اول خريطة للقارة الامريكية من خلال رحلاته مع Christophe Colomb للاطلاع اكثر حول تاريخ البحر المتوسط انظر الدراسة التاريخية :

.Arthur M. Eckstein -**Mediterranean Anarchy,** UNIVERSITY OF CALIFORNIA PRESS,2006,

***_بعد صلح utrecht traity في 1713,التي انهت حرب الانفصال الاسبانية من-1701_1714 بانهزام LOUIS 14, للتوسع اكثر انظر

Chartrand, René **,Louis XIV's army**.,Men-at-arms series; VOLUME,.203 British Library Cataloguing in Publication Data,1988

[2]- Yahia Zoubir, The United States and Algeria: The Cautious Road to Partnership , **The Maghreb Center Journal**, Issue 1, Spring/Summer 2010,p05,

البحر الأبيض المتوسط شكل و لا زال يشكل بالنسبة للجزائر الحيز الأمني , و الذي تخضع حدوده لمعايير المراقبة المشتركة بين دول الضفة الشمالية (أوروبا)،ودول الضفة الجنوبية (الدول العربية) دفع بالدبلوماسية الجزائرية ومنذ الاستقلال إلى ضرورة تحييد هذه المنطقة من كل الانفجارات و التوترات التي سيطال انعكاسها على كل الدول المطلة على البحر البيض المتوسط (الضفة الشمالية و الجنوبية)فقد دعت الجزائر منذ 1976 وهو تاريخ توقيع التعاون بين الجزائر و المجموعة الأوروبية و إلى إعلان برشلونة 1995إلى ضرورة إيجاد سبل للحوار و التعاون من اجل تسوية مظاهر للاستقرار[1].فالبحر المتوسط يمثل مصدر التهديدات للجزائر-كالحملات الاستعمارية سابقا-وكذا إمكانية تهديدات حالية من دولة عدوة كإسرائيل حيث تعتبر الأخيرة كل من الجزائر وليبيا وكذا إيران الدول التي تشكل تهديد بحري لإسرائيل.[2] كما أن البحر المتوسط يمثل الطريق الأساسي للتجارة الخارجية الجزائرية مع الاتحاد الأوروبي خاصة بنسبة 60 %.وكذا باعتبار البحر المتوسط المعبر الأساسي لتصديرات الطاقة الجزائرية للدول الاوروبية.[3] . كما توضحه الخريطة,

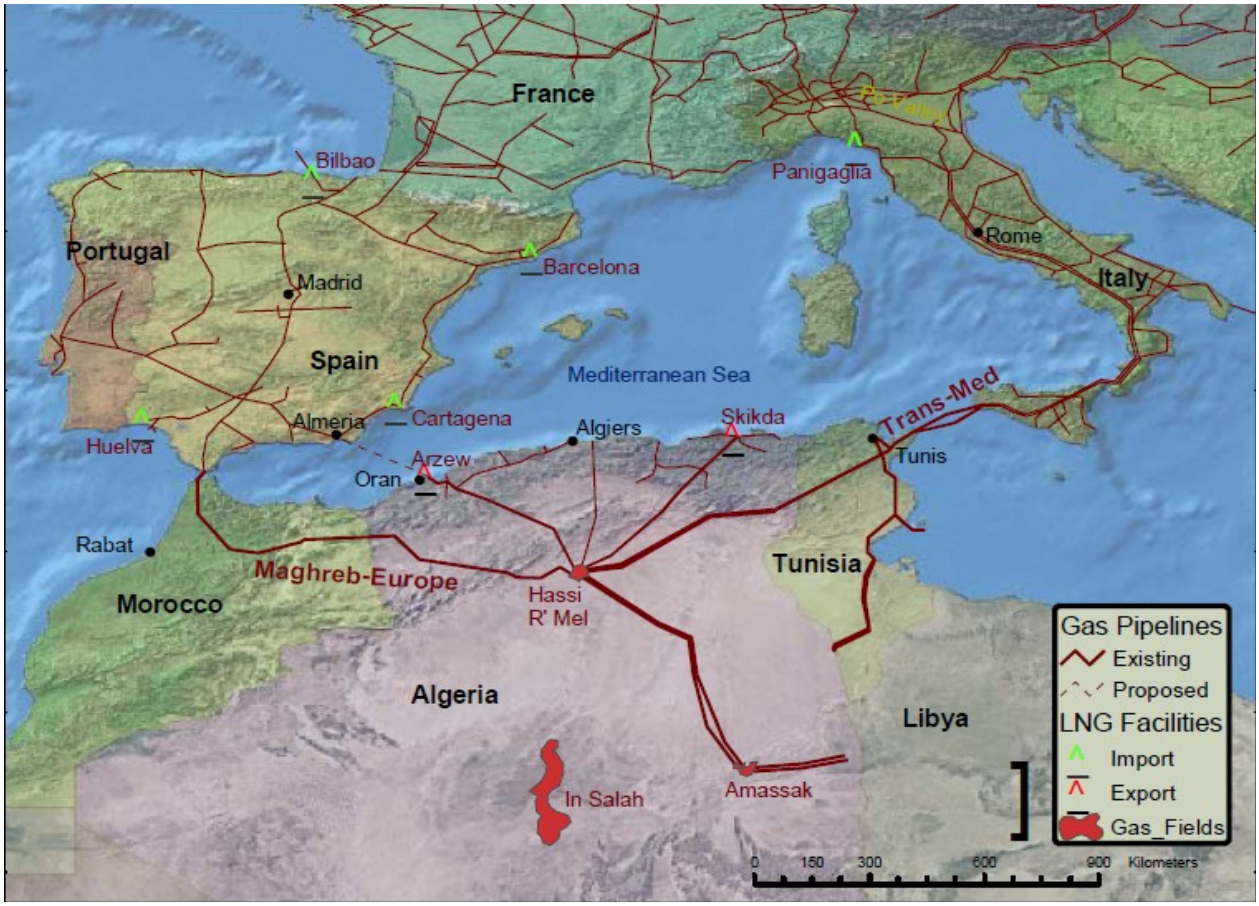

خريطة رقم 05: توضح مسارات الإمدادات الطاقوية الجزائرية نحو أوربا.

[1]-:زيبج على,**الجزائر و الامن في المتوسط :واقع و افاق** ,الملتقى الدولي السابق الذكر,

[2]-zeev almong,_isreali naval power_**,military and strategic affairs**, vol03, n01, 2001,p30,

[3]-.عبد السلام بالعيد، **الغاز الجزائري بين الحكمة و الضلال،** دار بوشان، الجزائر 1990 ، ص 120,

Source: mark hayes,**algerian gas export to europe**,geopolitics of gas conference, stanford university,may2004,09,

في 1920 كتب ألفريد ماهان :"سيكون البحر المتوسط ملكا لسيد واحد، وسيسقط في هيمنة قوة مسيطرة، ينمي خصائصه في كل المجالات، أو تجعله مسرحا لصراع دائم..."[1].

ثانيا: أهم التهديدات الأمنية التي تواجه دول الضفتين:

تُعتبر دول القوس اللاتيني، فرنسا، إيطاليا، إسبانيا، البرتغال ومالطا جزءا حيويا من الاتحاد الأوروبي، جيوسياسيا وأمنيا، بالنسبة لهذه الدول بعينها، وبالنسبة للاتحاد الاوروبي بصورة عامة، فجيوسياسة الإقليم حيوية جدا بالنسبة لأمن المنطقة وخاصة الاتحاد الأوروبي ومن ثمة بات كل ما يمكن أن يكون تهديدا فعليا أو عن طريق الخطاب رهانا أمنيا لهذه الدول والمجتمعات ولمنظوماتها الثقافية والقيمية والحضارية، ولعل من أبرز ما يشكل تهديدا لهذا الجزء الجيوسياسي من أوربا هو: الهجرة السرية، الإرهاب, الجريمة المنظمة وأسلحة الدمار الشامل... وعلى المدى البعيد شيخوخة مجتمعاتها.[2]

أ- الإرهاب و التطرف: قبل أحداث 09/11.اعتبر الإرهاب باعتباره -واحد من أشكال العنف السياسي, خاصة ضد المدنيين لأجل تحقيق أهداف سياسية- بانه شأن داخلي للدولة .[3] وهذا ما يفسر عدم الإهتمام الفعلي به من طرف مجلس الأمن باعتباره المسؤول الأول عن الأمن الدولي حسب منطوق المادة 24 من ميثاق الامم المتحدة. إلا غاية مرحلة ما بعد 11 سبتمبر التي وصفها mark osiel بانها بيرل هاربورت جديدة. بسبب اثرها على السياسة العالمية, [4]**وكذا الأثر الحاسم لقرار مجلس الأمن 1373 في 28 سبتمبر 2001. حول اعتبار الإرهاب بانه تهديد للسلم و الأمن الدوليين. وهو ما يخول مجلس الأمن للجوء لإجراءات الفصل السابع لأجل التعامل مع ظاهرة الإرهاب.

إضافة لإنشاء لجنة مكافحة الإرهاب , وكذا الاعتراف بحق الدول في الدفاع الشرعي عن النفس سواء فرديا أو جماعيا [5]. وهذا

[1]-Bernard Ravenel , « mer commune, sécurité commune», **Confluences méditérranée**,N°2,hiver1991-1992,p28.

[2]-اليامين بن سعدون , **مرجع سابق الذكر**, ص 61,

[3]_peter g. danchin, horst fischer, **UNITED NATIONS REFORM AND THE NEW COLLECTIVE SECURITY,** CAMBRIDGE UNIVER SITY PRESS,2010,pp 250-281,

.هذا الكتاب يعد دراسة وافية حول التهديدات الامنية الجديدة وكذا محاولات كوفي عنان اصلاح الامم المتحدة , وكذا تحليل لنتائج القمة العالمية 2005

[4]-MARK OSIEL, **The End of Reciprocity, terror, torture, and the law of war**, CAMBRIDGE UNIVER SITY PRESS,2009,p35,

**-واحد من اهم الكتب المشتركة حول اثر احداث 11 سبتمبر على نظرية العلاقات الدولية . خصوصا وان k,waltz انتقد الطرح حول الاثر الجذري للهجمات على التنظير في العلاقات الدولية ,فقد اعتبرها بانها اضطراب ستزول اثاره بعد مدة زمينة متوسطة الاجل .انظر.

Ken Booth and Tim Dunne, eds, **Worlds in collision: terror and the future of global order ,** Palgrave, 2002

in waltz's words «**,,, since the end of cold war,,,these are changes *of* the system rather than *in* the system**.,, »

[5]-Rosalyn Higgins, Maurice Flory, **Terrorism and International Law,** routledge, 2003, pp 19-28,

هو حال الحرب الأمريكية على أفغانستان2001 . وفيما يتعلق بالجزائر فانه اعتبر شان داخلي وهذا ما تسبب في خسائر جسيمة من حيث الأرواح و الممتلكات. وكذا العزل الدبلوماسي الذي عانت منه الجزائر منذ التسعينيات إلى غاية مرحلة ما بعد11 سبتمبر.[1] حيث عرفت الجزائر الاهتمام الدولي بسبب حربها ضد الإرهاب.** ولهذا اعتبر الإرهاب تهديد عالمي وليس متعلق فقط بالعالم العربي-الإسلام-.[2]ويعود الاهتمام الأوروبي بالإرهاب في الجزائر منذ أحداث اختطاف الطائرة الفرنسية من طرف مجموعة إرهابية في 1994, وكذا تفجيرات لندن 2005 باعتبارهما اهم أحداث الإرهابية **,[3]

ب- الهجرة السرية و الجريمة المنظمة:

الاعمال الإرهابية في 11سبتمبر غيرت الأجندة الأمنية العالمية ليس فقط من جهة إعطاء الأولوية لقضايا أمنية جديدية ك: الإرهاب و الهجرة السرية...بل كذلك الاهتمام بالممارسات الأمنية للدول التي صارت تهتم بالأفراد كمواضيع للسياسات الأمنية -أو البيولوجيا السياسية للأمن bio-politics of security حسب مفهوم M,foucaut .[4] ويعد موضوع الهجرة واحد من الأمثلة حول التناقض بين حرية التنقل و كذا الأمن و حقوق الإنسان. خاصة في إطار الحرب العالمية على الإرهاب .***

وفي اطار العلاقات الاورومتوسطية, تحتل الهجرة الغير شرعية حجر الزاوية في السلة الأمنية المشتركة بين الطرفين ,خصوصا وحسب رائد paris school في الدراسات الأمنية . بان امن أوروبا الداخلي و الخارجي صارا شيئ واحد.[5] فرغم الدور

---

[1]-Ian O. Lesser, Policy toward Algeria after a Decade of Isolation**, Mediterranean Quarterly**: Spring 2001**,** p 09,

[2]-احمد يوسف التل**,الارهاب في العالمين العربي و الغربي**, ط 1, دائرة المطبوعات و النشر, عمان , الاردن, 1998,ص 111 وما بعدها,

***-نظرا لتعقيد ظاهرة الارهاب في الجزائر , وكذا ضيق الحيز المخصص . يمكن الاطلاع على الكتابين التاليتين حول الإرهاب في الجزائر في مختلف مراحله وكذا مختلف الاستجابات الدولية لها, انظر: الياس بوكراع. **الجزائر . الرعب المقدس**، ترجمة : خليل أحمد خليل، دار الفرابي ومنشورات 2003،

- james le sueur,**between terror and democracy, algeria since1989**, 2010,

وكذا تجدر الاشارة الى الفريق الدولي التابع للامم المتحدة الخاص يتتبع الارهاب في الجزائر والذي قام باعمال في الجزائر في 1998- والمكون من _Abdel Karim Kabariti_Donald McHenry_Simone Veil_AmosWako_Mário Soares,_Inder Kumar Gujral_

للتفاصيل اكثر حول اعمال فريق العمل في الجزائر, انظر

Bertrand G. Ramcharan, **Preventive Diplomacy at the UN ,**Indiana University Press ,2008, pp 122-125,

[3]_Edwin Bakker **,Jihadi terrorists in Europe,** NETHERLANDS INSTITUTE OF INTERNATIONAL RELATIONS, CLINGENDAEL, 2006,p09,

**_من اهم التحليلات حول الارهاب في منطقة المتوسط و اوروبا انظر دراسات:

L'Échec de l'Islam politique, Le Seuil 1992 _**L'Islam mondialisé,** Le Seuil, 2002 par olivier roy

La Revanche de Dieu. Chrétiens, juifs et musulmans à la reconquête du monde, Seuil,2003, _

Fitna. Guerre au cœur de l'islam, Gallimard, Paris, 2004 par Gilles Kepel,

[4]-michael dillon, luis lobo-guerrero, bio-politics of security ; an introduction, **review of international studies**, vol 34, 2008,p 265,

***_للتوسع اكثر 11 _mark sidel ,**more secure less free, anti-terrorism policy and civil liberties after september** ,university of michigen press,2004

[5]-didier bigo,**when to become one, internal and external securieations in europe**, in **IR theory and politics of europe integration, power security and community** ,edit m,williams, routledge,2000, p171,

الإيجابي الذي لعبته الهجرة من دول الجنوب المتوسطي إلى أوروبا في إعادة الإعمار بعد الحرب العالمية الثانية. إلا أن الهجرة خاصة السرية صارت تحدي أمني جوهري يواجه كلا الطرفين الشمالي و الجنوبي للمتوسط. وذلك لارتباطها بتحديات أمنية جوهرية هي:

أولا: الاثر الاقتصادي[1] بحيث تتسبب في استنزاف اليد العاملة من دول الجنوب إلى أوروبا وخاصة هجرة الادمغة التي تمس راس المال البشري. أما في دول الشمال فإنها تتسبب في الاحتقان الاجتماعي بسبب المنافسة في سوق العمل مع اليد العاملة الاوروبية. **ثانيا:** الاثر الامني خاصة وان الهجرة السرية ترتبط عادة بالجريمة المنظمة التي تعمل على تبيض الاموال , تجارة المخدرات , الاتجار بالبشر و كذا الاسلحة الخفيفة. و التي تعتبر من أسباب التهديدات التي تمس الامن الإنساني[2] . وكذا الاثار على الصحة العمومية دول العبور مثل حالة الجزائر و انتشار الامراض المعدية بسبب المهاجرين الأفارقة خاصة السيدا. كما تفيد تقاريرٌ مستقاةٌ من وزارة الصحّة الجزائرية أنّ العديد من الامراض المعدية تأتي إلى الجزائر من إفريقيا .[3]

ثالثا: التهديد الهوياتي التي تمثله الهجرة السرية باعتبارها هجرة غير منتظمة وغير مراقبة, خصوصا على المجتمعات المتباعدة في الهوية اللغوية و الدينية. حسب طرح مدرسة كوبنهاجن. باعتبار الامن المجتمعي احد القطاعات الامنية التي يجب على الدولة تنظيمها, فالهوية القومية صارت تحدي أمني بسبب تهديد الهويات الهامشيةperipheral identities [4] وهذا ما شجع ظهور خطابات حول: الاخر.وكذا اعتبارهم -أي المهاجرين- بانهم البرابرة الجددnew barbarians, [5]

المطلب الثاني:السياسات الامنية الاوروبية اتجاه دول جنوب المتوسط:

الحوار الأوروبي-العربي:(1973-1991): يعد أول محاولة متعددة الأطراف للاستجابة للأوضاع الجديدة التي فرضتها حرب أكتوبر 1973, وهذا أساسا لضمان الامن الطاقوي الاوروبي بالمقابل الدعم السياسي للقضايا العربية.** حيث يرجع buzan waever, بداية ظهور المركب الأمني الإقليمي للشرق الاوسط الذي يضم شمال إفريقيا و دول الخليج إلى 1948 إلى غاية 1990,[6]بعد انحصار الاستعمار الأوروبي من الوطن العربي بعد الحرب العالمية الثانية , والى غاية استقلال الإمارات العربية عام

---

[1]-عمار جفال. **العلاقات بين المغتربين و دولهم الاصلية: حالة الجزائر**,ورقة غير منشورة,

[2]-William B.McAllister,**Drug Diplomacy in the Twentieth Century, an international history** ,routledge, 2000,p242

[3]-حمزة حسام, **مرجع سابق الذكر**. ص 73,

[4]-anna triandafyllidou, **immigrants and national identity in europe**, routledge, 2003,p02,

[5]-Mark B. Salter ,**Barbarians and civilisation in international relations,** pluto press, 2002, p128,

[6]-barry buzan, ole waever, **op, cit**,p 187,

**- هذا النوع من المساومة التي طرحها hoffman stanelly وكذا moravisck ,a بين الدول, ومن اكثر الامثلة تداولا بين الدارسين هو مؤتمر

1971, ورغم إطلاق De gaulle للسياسة العربية لفرنسا-la politique arabe de la france- بعد حرب 1967,**إلا في عام 1972 تبنت السوق الاوروبية المشتركة -مقاربة متوسطية شاملة-تهدف إلى تأطير التعاون مع الضفة الجنوبية للمتوسط والتي كانت في صيغة حوار CEE+1 .ولم يظهر الحوار الأوروبي العربي إلا بعد صدمة البترول الأولى*** بعد حرب أكتوبر 1973 .[1] وهذا ما تقرر في الإعلان الموجه لدول أوروبا الغربية في الجزائر بتاريخ 27 نوفمبر 1973, والتي أدت لانطلاق الحوار في كوبنهاجن 14ديسمبر 1973. لتشكل محور بداية المفاوضات حول السعي للوصول لاتفاق بين الطرفين لضمان التموين بالطاقة و بأسعار معقولة للدول الأوروبية مقابل المساعدات الاقتصادية و الدعم السياسي للوطن العربي .[2] حيث تجلى السعي العربي للربط بين الاستقرار في المنطقة بحل النزاع في الشرق الأوسط و بالتالي تحقيق الامن في المتوسط[3]و استمر الحوار إلى غاية 1991 مع اندلاع حرب الخليج الثانية , لتؤدى لانكشاف الوطن العربي وتراجعه.[4] وبداية ظهور المركبات الأمنية الهامشية في شمال إفريقيا و كذا الخليج العربي,[5] وهذا ما سيتجلى في التعامل الأوروبي من خلال مسارين منفصلين : مسار برشلونة 1995, وكذا علاقات الأوروبية مع مجلس التعاون الخليجي منذ 2004 . ومن خلال الاطلاع على اهم مراحل الحوار الأوروبي-العربي ,يتبن أن اهم ما تم التوصل إليه هو إعلان البندقية في 13 جانفي 1980 من الجانب الأوروبي من خلال الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني بحق تقرير المصير و كذا الربط بين الامن في المتوسط بمسار السلام في الشرق الأوسط .وهذا ما اعتبرته الولايات المتحدة الامريكية بالتصريح الاحادي الغير مسؤول من الجانب الأوروبي.[6]

__مسار برشلونة 1995 و الأمن في المتوسط:

يمثل مسار برشلونة حوارا مستمرا بين الاتحاد الأوربي والبلدان المتوسطية الإثني عشر. حيث باشر الاتحاد الأوربي في الإطار مختلف علاقاته السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية مع الجزائر، وقبرص، ومصر، وإسرائيل، والأردن، ولبنان،

هيلينسكي 1973 بين الاتحاد السوفياتي و الدول الغربية,و الذي كان عبارة عن مساومة بين الطرفين حول الاعتراف بحقوق الانسان بالنسبة للاتحاد السوفياتي مقابل الاعتراف بحدوده في اوروبا الشرقية بالنسبة للدول الغربية, للاطار النظري انظر الفصل الاول.

**__للتوسع اكثر في هاته النقطة انظر اعمال:

paul balta et claudine rulleau __**la politique arabe de la france ; De gaulle a pompidou**-1973

[1]-bichara khader,**le grand maghreb et europe**,CERMAC, bruxrlles, 1992,p32,

***-حول الصدمة البترولية الاولى 1973 والثانية مع الثورة الايرانية 1979 والصدمة الثالثة 1986 و اثارها السلبية على العالم العربي انظر,حازم الببلاوي.**النظام الاقتصادي الدولي المعاصر, من نهاية الحرب العالمية الثانية الى نهاية الحرب الباردة,** سلسلة عالم المعرفة رقم 257, خاصة الفصل الثالث .ص ص 71-117, 2000,

[2]-edmond volker, **the euro-arab cooperation** , leyden ,1979,p16,

[3]-sadek belaid, dix ans de dialogue euro-arabe: un essai d'evaluation**,revue algerienne des sciences juridiques, economiques, et politiques,** vol21,n 03,1984,p595,

[4]-bichara khader, **idem** ,p107,

[5]--barry buzan, ole waever, **idem**,p201,

[6]-احمد صدقي الديجاني ,الحوار الاوروبي-العربي:وجهة نظر عربية. **مجلة شؤون اقتصادية** . العدد 66, 1984,ص 26,

ومالطا، والمغرب، والأقاليم الفلسطينية، وتونس، وتركيا، وسوريا- وهي البلدان الموقعة على إعلان برشلونة الذي شكل منطلقا للشراكة الاورو-متوسطية عام 1995، فمع التوسيع للاتحاد الاوروبي عام 2004، فإن هذا الفضاء يضم ما يزيد عن 650 مليون نسمة يتوزعون على 35 بلدا. أطلق الاتحاد الأوربي مبادرة الشراكة بهدف تعزيز العلاقات مع جيرانه المتوسطيين على ضوء التغيرات الجيوبوليتيكية التي شهدتها فترة بداية التسعينات. الفكرة الاساسية التي تضمنها إعلان برشلونة هي الرغبة المشتركة في إزالة، أو التخفيف من حدة، أسباب اللااستقرار في المنطقة. الحافز الاخر يتمثل في الرغبة في إرساء السلام والرفاه في سياق يدعم احترام حقوق الإنسان، الحوكمة الديمقراطية، والقانون الدولي.[1] ولذلك تضمنت الشراكة مجموعة من المجالات مقسمة على سلال ثلاث مرتبطة ببعضها ارتباطا وثيقا وهي الشراكة السياسية والأمنية الهادفة إلى خلق منطقة للسلام والاستقرار في حوض البحر المتوسط[2] والشراكة الاقتصادية والمالية الهادفة إلى إنشاء منطقة للتجارة الحرة حتى عام 2010 والشراكة في المجالات الثقافية والاجتماعية والبشرية بهدف تحقيق تقارب بين مجتمعات منطقة البحر المتوسط. لأجل بناء امن إقليمي من خلال خلق هوية مشتركة للإقليم من خلال التاذاتنية .[3] ولكي يكلل تطبيق هذه الفكرة بالنجاح فإن الأمر يتطلب وجود تلاحم بين هذه السلال الثلاث فقد اقتضت الحاجة الإسراع في تصحيح الفرضية القائلة إن الانفتاح الاقتصادي يفرز تلقائيا انفتاحا سياسيا في دول الشراكة المتوسطية العربية.كذلك تم اتخاذ محاولة جديدة لتكثيف التعاون إقليميا وثنائيا في آن واحد،علما بأن هناك محاولة جديدة أخرى هي العمل على دعم عمليات الإصلاح من الداخل في دول الجنوب من خلال المجتمع المدني. أي من خلال مساهمة منظمات المجتمع المدني تخطيا لأشكال التعاون الثنائي البحت بين الدول فحسب . مع أن صيغة الشراكة الأوروبية المتوسطية ما زالت تشكل إطارا مناسبا للتعاون بين الاتحاد الأوروبي ودول حوض الجنوبي إلا أن غيرت الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة في 11 سبتمبر 2001 بعمق السياق الجيوبوليتيكي للمنطقة المتوسطية، ما شكل تحد للشراكة الاورو-متوسطية لعام 1995. هذا السياق الجديد يدعو إلى إعطاء دفعة جديدة للشراكة بغية الاستجابة للوقائع الجيوبوليتيكية المتغيرة عن طريق التركيز على مسألتين أساسيتين: صياغة استراتيجية أمنية نظمية، وقائية، ومتعددة الأطراف؛ إضافة إلى تعميق العلاقات بين الاتحاد الأوربي وجيرانه جنوبي المتوسط. [4]

---

[1]_آنا بالاثيو فاليليرسوندي ,مسار برشلونة: الشراكة بين ضفتي المتوسط.تر.عادل زقاغ ,**مجلة جورج تاون للشؤون الدولية**"، العدد الخاص بـ شتاء/ربيع 2004, ص 01,

[2]-Stephen C. Calleya, **Evaluating Euro-Mediterranean Relations**, routledge,2005,p61,

[3]- Emanuel Adler and Beverly Crawford, **Constructing a Mediterranean Region: A Cultural Approach** ,the Conference on "**The Convergence of Civilizations? Constructing a Mediterranean Region,**" Arrábida Monastery, Fundação Oriente, Lisboa, Portugal, June 6-9. p04,

[4]- آنا بالاثيو فاليليرسوندي, **المرجع السابق الذكر**.ص 01,

التوسيع و سياسة الجوار الأوروبي 2004 : جاءت هذه السياسة الأوروبية للاستجابة للتأثيرات السلبية للحدود الجديدة الناتجة عن لتوسيع الإتحاد الاوروربي سنة 2004 , و لتجنب تأثير الجوار neighbourhood effect . على الأمن أوروبي خاصة فيما يتعلق بالتهديدات الأمنية الجديدة كالإرهاب , الجريمة المنظمة, الهجرة الغير شرعية , وكذا الطاقة[1]. ومن خلال سياسة الجوار الأوروبي , يحاول الاتحاد الاوروبي إعادة بناء هوية دول الجوار الجديدة لاجل خلق قيم جديدة مشتركة من خلال أوربة europeanisation,[2] وهذا من خلال نشر قيم العدالة وحقوق الإنسان وكذا الديموقراطية. فالقيم الجديدة تخلق مصالح أمنية جديدة.[3] كما هو الحال بالنسبة لبرنامج العمل الاوروبي مع المغرب 2004[4], وكذا برنامج العمل مع أوكرانيا. من خلال الحكم الخارجي EU external governance مع الدول المجاورة. وكذا التعامل مع جيران الجيران voisins[5] voisins de ses مثل منطقة الساحل فيما يتعلق بسياسة الجوار اتجاه دول شمال إفريقيا. وكذا التعامل مع قضايا الإرهاب و الاقليات في أسيا الوسطى فيما يتعلق بالجوار مع دول أوروبا الشرقية وكذا دول البلقان .وما يمكن ملاحظته هو أن رغم الوعود للتعاون الإقليمي في مجال تحقيق الأمن ,إلا أن الوقائع تبين ضعف وتيرة الاستثمار الأوروبي في دول الجنوب بحيث لا تتجاور 2 بالمئة من إجمالي الاستثمارات الخارجية للاتحاد الأوروبي. وهذا أدى للتعامل العسكري مع التهديدات الامنية -كما هو الحال في الحرب على الإرهاب بدون العودة للأسباب الهيكلية structural causes مثل الفقر, اللاعدالة الاجتماعية, حقوق الإنسان[6]

-مبادرة الاتحاد من اجل المتوسط 2007: مسالة العلاقة بين الضفة الشمالية و الجنوبية للمتوسط , واحدة من اعقد الإشكاليات التي يواجهها الطرفان. فمنذ السبعينات و المحاولات لخلق أمن إقليمي كلها قد فشلت . وفي إطار سعي فرنسا للتكيف مع التوسع الأوروبي اتجاه الشرق و الذي أدى لاختلال الميزان ما بين فرنسا وألمانيا . جاءت مبادرة الاتحاد المتوسطي ثم الاتحاد من اجل المتوسط.[7] اطلق ساركوزي مبادرة خلال انعقاد المؤتمر الثلاثي-فرنسا-إسبانيا وايطاليا- في روما يوم 2007/12/20. والذي توج بنداء روما لانعقاد قمة متوسطية لاجل الاتحاد المتوسطي , والتي استطاعت أن تفرض نفسها في اجتماع الاتحاد الأوروبي في

---

[1]-Thierry Balzacq,La politique européenne de voisinage, un complexe de sécurité à géométrie variable, **Cultures & Conflits**,Numéro 66 . 2007.pp 31,33,

[2]-amy coulterman, **these are people in your neighbourdhood**,a these submitted to the broad of examiners in partial fulfilemnt of the requirementof the dgree of master of arts in conflict studies and human rights, utercht university, 2010,p 23,

[3]-jutta weldes, constructing national interests**, european journal of international relations**, vol 02,1996,p 279,

[4]- آمال حجيج **,الاتحاد الاوروبي كقوة معيارية في الاتحاد الاوروبي.نقل المعايير في مجال العدالة و الشؤون الداخلية-دراسة حالة المغرب**-رسالة ماجستير, جامعة باتنة, الجزائر,2012, ص 118 وما بعدها.

[5]-Thierry Balzacq,**idem**, p49,

[6]-Brian Frederking,**The United States and the Security Council,** routledge, 2007,p p 155-178,

[7]-Charles Saint-Prot et Zeina el Tibi, Quelle Union pour quelle Méditerranée **?,Études géopolitiques** vol 09, 2008 ,p05,

بروكسل 2008. و التي تعود أهداف المبادرة أساسا إلى القناعة الفرنسية بان مجالها الحيوي هو البحر المتوسط كما هو الحال بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية و جنوبها في المكسيك . وكذا اليابان وفضائها الاسياوي,[1] وكذا سعي فرنسا على غرار إسبانيا وإيطاليا لتأمين حدودها ضد الهجرة السرية وكذا خطر الإرهاب و الجريمة المنظمة, ففكرة الاتحاد المتوسط أولا كمسار منعزل عن عملية برشلونة منذ خطاب تولون فيفري 2007. اتضح انه عملية مدعمة لمسار برشلونة من خلال تحوله إلى الاتحاد من اجل المتوسط من خلال إعلان مرسيليا في نوفمبر 2008. و الذي سعى إلى التعاون من اجل خلق منطقة أمن و تنمية[2] قادرة على احتواء التهديدات الأمنية المشتركة. إلا أن الوضع السياسي في معظم دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يرزح تحت ضغوط متواصلة نتيجةً للنزاع العربي الإسرائيلي، والحرب على العراق وانعكاساتها على دول المنطقة و كذا والأعمال الإرهابيّة المتقطّعة. إلى جانب ذلك، تشهد بعض هذه البلدان توترات محليّة خطيرة في ظل غياب الانفتاح السياسي وتنامي شعبية جماعات المعارضة الإسلامية. وعلى الصعيد الاقتصادي، أدى الارتفاع السريع في عدد السكان وازدياد حجم القوى العاملة إلى بروز معدلات بطالة عالية وتباطؤ في ارتفاع مداخيل الأفراد. وعلاوةً على ذلك، تطرح الإدارة غير المستدامة للبيئة والموارد البشريّة المزيد من المخاطر على آفاق تحقيق نمو اقتصادي طويل الأمد.وهذا ما سيشكل تهديد للأمن في المتوسط رغم كل المبادرات الأوروبية المحدودة اتجاه دول الجوار.[3]

المطلب الثالث_اثر الحرب العالمية على الإرهاب وتدخل الولايات المتحدة الامريكية:

الوضع الأمني الإقليمي في شمال إفريقيا منذ أحداث 11 سبتمبر 2001, عرف تطورات متسارعة حيث و مع الاحتلال الأمريكي للعراق في 2003 و الذي أعطى نفس جديد للمجموعات الإرهابية الناشطة في الإقليم **, حيث أن عدد التفجيرات الإرهابية ما بين 2001 و 2007 تضاعف بنسبة 400 %,[4] ومن جهة أخرى , انطلاق حملة الحرب العالمية على الإرهاب منذ 2002 , والتي

---

[1]-فيصل سمارة .**البعد الانساني في الشراكة الاورومغاربية من مسار برشلونة الى غاية الاتحاد من اجل المتوسط -1995-2008.** شهادة دوكتراه. جامعة تيزي وزو. الجزائر. 2013.ص ص 51,50 .

[2]-سينين فلورنسا,**الاتحاد من أجل المتوسط:تحديات وطموحات**, في الكتاب السنوي للبحر الابيض المتوسط:المتوسطي. المعهد الاوروبي للبحر الابيض المتوسط,2010, ص 61,

[3]-رياض الخوري.تقويم اتفاقيات التجارة الحرّة بين الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدّة من جهة وبعض دول الشرق الاوسط وشمال أفريقيا من الجهة الاخرى, **اوراق كارنغي**, مركز كارنيغي للشرق الاوسط, العدد 08, 2007,ص 03,

[4]6-claude moviquet , le front polisario et le developement du terrorisme au sahal**, europran startegic intellegence and security centre,** may, 2010, p03,

**-فيما يتعلق بتطور الجماعات الإرهابية في الجزائر , يمكن الاشارة الى ان اصل العمل الإرهابي المسلح يعود الى بداية الثمانينات مع مصطفى بويعلي, ثم عاد العمل المسلح ليظهر بعد توقيف المسار الانتخابي في 1991, مع تشكيل الجماعة الاسلامية المسلحة GIA , بعد عودة الافغان العرب من افغانستان في 1989, بقيادة سعيد قاري, ثم تحولت للجماعة الاسلامية للدعوة و القتال في 1998 بقيادة حسان حطاب بعد صراع في القيادات, ثم خلفه ابو ابراهيم مصطفى(نبيل الصحراوي)في 2003, و بعده عبد المالك دردوكال(ابو مصعب عبد الودود) في 2004, و الذي ركز نشاطه في الصحراء , مع مختار

تعتبر نقطة تحول أساسية في السياسة الأمريكية الخارجية اتجاه إقليم شمال إفريقيا, وهذا ما سمح منذ 2003 بالقيام بمجموعة من العمليات المشتركة المضادة للإرهاب بين الولايات المتحدة الامريكية و دول المنطقة, و التي تجسد اهتمام الولايات المتحدة بالمنطقة باعتبارها الجبهة الثانية للحرب العالمية على الإرهاب. [1] و التي ترجعه للأهمية الأمنية للمنطقة خاصة إقليم الساحل و الصحراء باعتباره الملاذ الآمن للمجموعات الإرهابية و الإجرامية بسبب الصعوبة الجغرافية . و يتجسد التدخل الأمريكي في المنطقة من خلال مجموعة من المبادرات حول التعامل مع التهديدات في الإقليم وهي:[2]

ا-أولا: مبادرة بان-الساحل: و يتمثل في التعاون عبر بناء القدرات القومية لمكافحة الإرهاب , وهذا نتيجة لضعف دول الشريط الصحراوي لشمال إفريقيا خاصة موريتانيا, مالي,النيجر و التشاد . وتعود جذور هذه المبادرة إلى 2002 , ويتمثل أساسا في تقديم الولايات المتحدة الأمريكية للمساعدات اللازمة -العتاد و التدريب- للدول الأربعة لأجل تحسين امن حدودها و تعزيز قدراتها في مكافحة الإرهاب , ودخلت المبادرة حيز النفاذ في جانفي 2004.

-ثانيا: مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء: انطلقت في 2005 كامتداد للمبادرة الأولى مع إضافة طرفين جديدين هما الجزائر و السنيغال. إضافة إلى كل من تونس, المغرب و نجيريا كمراقبين, لأجل دعم التنسيق الإقليمي ما بين دول المنطقة لمكافحة الإرهاب و الجريمة المنظمة, وهذه المبادرة يتميز بكونها ليست ذات طابع عسكري بحت, بل ذات طابع يتموي.** ونتج عن هذه المبادرة عملية flint-lock في 2005,حيث شاركت الجزائر , إضافة إلى دول المنطقة و الولايات المتحدة الامريكية و كذا الناتو لاجل بناء القدرات الإقليمية لمكافحة الإرهاب.

-ثالثا: مبادرة الافريكوم: او القيادة العسكرية الخاصة بإفريقيا, باعتبارها تجسيد للرغبة الأمريكية للانخراط العسكري المباشر في القارة لمحاربة الإرهاب.[3] وتم انطلاق المبادرة رسميا في 2008, والتي تشمل كل دول القارة عدا مصر.[4] وبسبب طبيعة السياسة الأمريكية في القارة التي ترتكز على دور الدول المحورية كالجزائر و المغرب و كذا نجيريا في القسم الشمالي للقارة. حيث ظهر

بلمختار 2005, وبعدها اعلن عبد المالك دروكدال عن ارتباطه بتنظيم القاعدة , وانشاء تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي 2007 مع دعم من القائد الثاني للقاعدة ابو مصعب الزرقاوي الذي دعي الى المشاركة في الحرب ضد التواجد الامريكي في العراق.

[1]-Jennifer Mayock, **The Impact of the US Global War on Terror on Moroccan and Algerian Security,** Universities of Leipzig ,Vienna, 2008,p 01,

[2]- اسماء رسولي, **مرجع سابق الذكر**, ص 132 وما بعدها.

[3]-قاسم نصر الدين, **الافريكوم : حدود امريكا الجديد**ة, القبس, العدد 12454,فيفري,2008.

**- وهذا ما يعرف في الادبيات ب development-security nexus, بحيث ان هاته الصياغة تعبر على انه لا يمكن تحقيق الامن بدون تحقيق التنمية باعتبارها الشرط الضروري لتحقيق الامن, خاصة وان التخلف و الفقر و الامية هي الاسباب الهيكلية للعنف و اللاامن , وهذا ما يحتم التعامل الغير عسكري مع القضايا الامنية . للتوسع اكثر انظر تقرير كوفي عنان :

-In larger freedom:towards development, security and human rights for all, 2005

[4]- اسماء رسولي, **مرجع سابق الذكر**, ص 140,

الاهتمام الأمريكي بالدور الجزائري في الحرب على الإرهاب حيث أبدت اهتمامها بالخبرة الجزائرية التي يمكن الاستفادة منها , من خلال التعاون الأمني و التبادل الاستخباراتي حول الشبكات الإرهابية الناشطة في الإقليم.[1] وما يجب الإشارة له هو ان طبيعة الاهتمام الأمريكي بالمنطقة يؤثر سلبا على العلاقات البينية ما بين الدول المغاربية حيث انه خلال الحرب الباردة و مابعدها- التسعينات حيث كانت الجزائر تعاني من الإرهاب خاصة 1992-1997- إعارة الولايات المتحدة الأمريكية الاهتمام بشمال إفريقيا. باعتباره منطقة نفوذ أوروبا عموما و فرنسا تحديدا.[2] إلا انه منذ إعادة العلاقات ما بين الولايات المتحدة الأمريكية و ليبيا في ديسمبر 2003 , منذ حادثة لوكربي 1988. صار التنافس الداخلي ما بين دول شمال إفريقيا لكسب مساندة الولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بالقضايا المغاربية خاصة الصحراء الغربية ما بين الجزائر و المغرب. ويتجلى هذا في التنازلات التي تقدمها المغرب للولايات المتحدة الأمريكية لكسب صفة الحليف الاستراتيجي في منطقة شمال إفريقيا من خلال مشاركتها ب 2000 عسكري مغربي في حرب الخليج 1991 ضد العراق تم إرسالهم للسعودية. كما أن المغرب وفي ضل اللاستقرار في الجزائر خلال التسعينات عملت على توطيد علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية -نظام التغلغل- بإعتبارها حامي مصالحها الإقليمية في شمال إفريقيا ضد الاسلاموية الراديكالية مثلما كانت تفعل إبان الحرب الباردة ضد الشيوعية. إضافة للموقف المغربي من الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي القائم على التطبيع. وكذا قبولها بالتواجد الأمريكي العسكري بالأراضي المغربية من خلال عمليات اسد الصحراء في 2005 . و الذي يعتبر اختراق جوهري للأمن الإقليمي المغاربي[3]

---

[1]-مريم براهمي, **التعاون الامني الامريكي الجزائري في الحرب على الإرهاب و تاثيره على المنطقة المغاربية** , رسالة ماجستير, جامعة بسكرة, الجزائر, 2012,ص 155 وما بعدها.

***-عدا مبادرة 1999 stuart eizenstat, و التي تعتبر اقتصادية بالاساس, و القائمة على منطق العلاقات الثنائية. و التي تحولت لاحقا للبرنامج الأمريكي الاقتصادي لشمال إفريقيا.

[2]-yahia zoubir, american policy in the maghreb: the concest of new region **,working paper 13,** real instito elcamo, 2006,p02,

[3]-yahia zoubir,**idem**,p 03

خلاصة الفصل الثاني:

في الفصل الثاني من الدراسة, تم تحديد التحديات الامنية الإقليمية التي تواجهها الجزائر. ابتداءا من الإستقلال . حيث من خلال التقسيم الجغرافي للأمن الإقليمي الجزائري إلى ثلاث مركبات أمنية : الشرق الأوسط و المغرب العربي, منطقة المتوسط,و كذا منطقة الساحل و الصحراء. وكذا في إطار السعي لتجسيد قراءة جديدة للواقع الامني الجزائري في مجالها الإقليمي ،بالإعتماد في ذلك على التطرق لمختلف التصورات خاصة الأطلسية للأمن الإقليمي لشمال إفريقيا بإعتبارها صاحبة المبادرات المختلفة لصيغ تجسيد الامن الإقليمي. تم التوصل إلى:

-النتيجة الاولى: إضافة للتهديدات التقليدية , خاصة المتعلقة بالمطالب الترابية الإقليمية للمغرب الاقصى. يعرف الجوار الإقليمي للجزائر من الناحية الامنية حركات أزموية متعددة الأوجه, و المتمثلة في مجموعة من التهديدات الجديدة خاصة الإرهاب و الجريمة المنظمة وكذا الحركات الانفصالية كما هو الحال في الطوارق. و الذين يمثلون نسبة معتبرة من التركيبة السكانية للجزائر.

-النتيجة الثانية: من جهة أخرى, نتيجة لطبيعة التهديدات الأمنية الجديدة . صار من غير الممكن التفريق بين الأمن القومي للدولة الواحدة و كذا الامن الإقليمي. بحيث أن فواعل داخلية و إقليمية. كما هو الحال في تحالف الإرهابيين مع جماعات الجريمة الدولية المنظمة. مما جعل العمل الفردي لأي دولة على حدة لأجل التصدي لهذه التهديدات محدود الجدوى.

الفصل الثالث : السلوكات الإقليمية الجزائرية :

مقدمة الفصل الثالث:

الفصل الاخير من الدراسة للسلوكات الامنية الجزائرية اتجاه القضايا الإقليمية الراهنة . من خلال التطرق لمجموعة من المتغيرات التي تحكم السلوك الجزائري, وكذا من خلال التعرف على مجموعة من المحددات الداخلية و الخارجية الإدراك الجزائري للأمن الإقليمي حسب طرح الإتجاه البنائي في الدراسات الدولية. وهذا ما يسمح من جهة ثانية و كتكملة للجزء المبحث الاول بإمكانية التتبع في المبحث الثاني الأثار و التصعيد التطورات الراهنة على الأمن الإقليمي و تأثيراتها على الأمن الجزائري, حيث من خلاله يمكن التعرف على جوهر الاحداث في تونس و ليبيا بإعتبارهما أهم التهديدات من حيث الانعكاسات الامنية على المنطقة ككل , وهذا ما تجلى من خلال سقوط الدولة في مالي , كنتيجة مباشرة للتدخل العسكري في ليبيا , و الذي أدى لنهاية حقبة القذافي دون الانخراط في إعادة بناء دولة ليبيا جديدة, وهذا ما ينذر بإمكانية فشل الدولة في ليبيا. وكذا الاثار التي أحدثها رحيل الرئيس المصري حسني مبارك في 25 جانفي 2011, أما المبحث الاخير فهو حول الاستجابة الجزائرية للتحديات الأمنية كتجسيد لتصورها للأمن الإقليمي من خلال التعرف على الموقف الجزائري من الحراك العربي مع التركيز على الحالتين التونسية و الليبية, وكذا التعرف على الإجراءات المتبعة من طرف الجزائر في إطار التعاون الدولي الاحادي و المتعدد الاطراف لاجل احتواء الوضع الأمني الناتج عن الاحداث الاخيرة , في ضل بيئة إقليمية تتسم باللايقين. و تشابك التهديدات العابرة للحدود خصوصا الإرهاب و الجريمة المنظمة و كذا الهجرة السرية بإعتبارها تهديدات غير شرعية , إضافة للاجئين الماليين في الجنوب الجزائري نتيجة الحرب على الإرهاب . وهذا ما يشكل تهديد هوياتي -مجتمعي- وكذا تهديد صحي لأمن المناطق الجنوبية للإقليم الجزائري .

المبحث الأول : المجهودات الامنية الإقليمية للجزائر

المطلب الأول_محددات التصور الجزائري للأمن:

تعتبر السياسة الخارجية لاي دولة عن معالم خياراتها وأهدافها. وتبين كيفية التعامل مع محيطها الخارجي باعتبارها نتيجة لتراكمات تاريخية و خبارات متعددة, انتجتها الممارسة الميدانية على الساحة الدولية, وكاستجابة للمستجدات و الاشكاليات التي تطرحها البيئة الخارجية للدولة.[1] وهذا ما يتحكم أساسا في بناء المصلحة القومية للدولة و المعرفة بالأمن في ضل سياسات القوة التي تتبعها الدول الكبرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية**. وتحت هذا الإطار- المرتكزات الداخلية للسياسة الخارجية-ولهذا وجب التعرف على المركبات التاريخية و الثقافية و المادية المتحكمة في بناء الجزائر لتصورها للأمن الإقليمي. بحيث اعتبار ان هذا التصور هو منتوج اجتماعي متعلق بمسار تاذاتاني intersubjectivity - و التي تعتمد على الأفكار والعلاقات الاجتماعية بين البشر التي تجد مصدرها في الوعي الإنساني. إذ تنظر البنائية للواقع نظرة تذاتانية. فالواقع هو حصيلة ذلك الاتصال الاجتماعي الذي يكفل له بتقاسم بعض المعتقدات والقيم. وبخصوص "مفهوم الأمن" و يمكن القول أن الأمن ليس له مضمون محدد سلفا لأنه يتغير بشكل ديناميكي عبر التفاعل التذاتاني بين الفواعل، من هنا فإن تأويل أفعال وتصرفات الدول الأخرى من طرف دولة ما جزء لا يتجزأ من وجودها الجماعي[2] .و بين الدولة و محيطها الخارجي , وفي ادراك الدولة لذاتها و دورها كفاعل امني security actor في محيطها الإقليمي في حال كونها ذات وزن إقليمي مثل: الجزائر أو ايران. او على المستوى الدولي في حال كونها قوة عالمية مثل الولايات المتحدة الامريكية. كما ان التصور الجزائري للأمن يعتبر على انه انتاج تاريخي خاضع لاعتبارات الزمان و المكان , ويتحول التصور الأمني للدولة الجزائرية حسب تحول ادراك صانع القرار للتهديدات الداخلية و الخارجية.[3] وكما اكد على ذلك barry buzan بان الامن مفهوم متنازع عليه بالاساس,ambiguous symbol وذلك بسبب الطابع الذاتي و الموضوعي في نفس الوقت حسب تعريف a,wolfors. ولهذا و لتحديد التصور الجزائري للأمن الإقليمي . وجب كما يقر العديد من الباحثين تتبع المسار المعياري processus cognitifs لبناء التصور الامني من خلال منظار سياسي اضافة لمنظار

---

[1]- عباس ايت خليفة, **موقع النيباد في السياسة الخارجية الجزائرية**, مذكرة ماستر, المدرسة الوطنية العاليا للعلوم السياسية, الجزائر,2012, ص 01.

**-حول العلاقة بين المصلحة و الامن ,انظر المبحث الاول من الفصل الاول, k,waltz",in anarchy ,security is the higest end

[2]-حمزة حسام, **مرجع سابق الذكر** ,ص 35,

[3]-brahim saidy , **perception de securite nationale au maghreb et au moyen orient,** institute québécois de haut etudes internationales, université de laval, canada ,2013, p01,

***-للتعرف على مختلف التحليلات حول اثار مجموعة التفكير groupthink حول كيفية صياغة القرار في السياسة الخارجية ومخاطرها, انظر:

-paul kowert, **groupthink or deadlock : when do leaders learn from thier advisors,** new york national university,2002,p 04,

سيكولوجي , وذلك لارتباطها بمدى قدرة صانع القرار على -سواءا كان فردا او مجموعة-*** و على الربط بين مختلف المحددات الداخلية كالاوضاع الامنية الداخلية للدولة وكذا المحددات الخارجية التي تتحكم في بناء التصور الامني .[1]عكس المقترب التقليدي الذي يعتبر أن دراسة الأمن في السياقات الداخلية الخارجية هي عبارة عن دراسة لظاهرة موضوعية objective phenominon ,[2] و التي يمكن من خلالها الوصول للتصور الامني للجزائر , و التي لا ترتكز فقط على توازن القوة مع الدول المجاورة خاصة المغرب حسب أجندة المدرسة الواقعية , بل تتأثر بمجموعة من العوامل الأخرى و التي تحدد كيفية بناء الدولة لتصورها للتهديد و كذا الاستجابة له.**حيث تظهر أهمية التاريخ الوطني و شرعية ثورة التحرير الوطنية و التي سمحت للجزائر باكتساب مكانة إقليمية ودولية خاصة لدى الدول المغاربية و دول العالم الثالث بسبب دعمها لحركة عدم الانحياز في العالم الثالث و كذا نجاح مؤتمر الجزائر في 1973 [3].حول إنشاء نظام اقتصادي دولي جديد. وكذا تأكيدها على رفض الأحلاف العسكرية إبان الحرب الباردة. إضافة لدور الايدولوجية في صياغة التصور العام للجزائر حول للأمن , بحيث أدركت الجزائر و في إطار الانقسام العالمي إبان الحرب الباردة , إلى أهمية رفض الأحلاف العسكرية و كذا القواعد العسكرية في محيطها الإقليمي. وحيث سعت ومنذ الاستقلال لإنعاش ودعم التعاون المغاربي. و كذا الدولي للحل السلمي للنزاعات الدولية من خلال تبني مبادئ التعايش السلمي و عدم التدخل في الشؤون الداخلية الدول الاخرى, وهذا ما سوف تتضح معالمه في المبحث التالي من خلال التطرق لتحليل مضمون السياسة الخارجية الجزائرية. إضافة لدور التجارب السابقة و التي تساهم في بناء التصورات الامنية security beliefs بحيث أن الأحداث الدولية يتم إدراكها و ترجمتها و التعامل معها من خلال منظار تاريخي و الذي يساهم في تقييم الوضعيات الأمنية estimation of security , كما هو الحال في التصور الجزائري في علاقاتها الأطلسية , حيث ومنذ الاستقلال 1962, اعتبرت الجزائر أن الحلف الأطلسي تهديد لأمنها , بسبب التجربة التاريخية حول مشاركته مع فرنسا ضد جيش التحرير الوطني.[4] إلى غاية دخول الجزائر في الحوار الأطلسي مع حلف الشمال الأطلسي من 2000 و الذي يعبر عن تغير

[1]-Jutta Weldes, **Constructing National Interests: The United States and the Cuban Missil Crisis,**BORDERLINES, VOLUME 12,USA,1999,P97,

[2]-j n goldgeir -p tetlock :**op,cit,** p01,

[3]-MOHAMED REDHA BOUGHERIRA, **ALGERIA'S FOREIGN POLICY 1979-1992: CONTINUITY AND / OR CHANGE,** European Studies Research Institute School of English, Sociology, Politics and Contemporary History University of Salford, Salford, UK,1999,P 01,

**-يكمن الاختلاف في وجهة النظر حول كيفية صياغة الدولة لتصورها الامني في التفريق بين نماذج توازن القوى و كذا نموذج S,WALT حول توازن التهديد, balance of threat بحيث يعتبر ان الدولة تبني تصور للتهديد و كذا سياستها الامنية من خلال تاثير :01-توزيع القدرات العسكرية بين الدول.02-القرب الجغرافي.03-القدرات الهجومية للدول.04- وكذا توقع الهجوم من الدول الاخرى . وهذا ما يعتبر الجانب السيكولوجي لتصور الدولة لامنها من خلال تاثير التجارب التاريخية.

[4]-Ahmed Aghrout , Redha Bougherira, **ALGERIA IN TRANSITION REFORMS AND DEVELOPMENT**

صورة الناتو لدى الجزائر من خلال عدم اعتباره تهديد , بل كشريك امني في الفضاء المتوسطي. كما أن الهوية ظهرت بصورة سريعة في حقل العلاقات الدولية و تحليل السياسة الخارجية وكيفية يناء التصور الامني للدول . وهو يشكل مفهوم جوهري لفهم التصور الامني الجزائري. ولاكن هذا لم يمنع من فشل العديد من تابعي هذه المدرسة من إيجاد تعريف شامل لمفهوم الهوية الوطنية من جهة , ومن جهة ثانية لم يتم الاتفاق حول كيفية التعامل مع الهوية في تحديد أثارها على سلوكات الدول,[1] فالجزائر و باعتبارها دولة ناشئة عن ثورة تحرير شعبية ضد الاحتلال , وهذا ما سمح لها بتبني مبدا حق الشعوب في تقرير مصيرها, وكذا الطابع العربي الامازيغي الإفريقي كمكونات أساسية للهوية الجزائرية, وهذا ما يساعد في فهم مختلف مكونات التركيبة الاجتماعية للمحيط الإقليمي, وهذا ما تجلى في مختلف الوساطات التي قامت بها الجزائر على المستوى الإقليمي و على المستوى الداخلي ما بين اطراف المتنازعة داخليا مثل حالة الطوارق في دول الساحل , و تتفاعل كل هذه المحددات في صياغة التصور الجزائري للأمن الإقليمي.

المطلب الثاني_تحليل السياسة الإقليمية الجزائرية:

بعد التراجع الذي عرفه الاتحاد السوفييتي و بديله الاشتراكي كنمط للسياسة الخارجية ، حدث تغير مهم في هيكل النظام الدولي و في المعايير و القيم العالمية ، و الذي أثر بدوره على تغير نمط التفاعل، ليعرف العالم توجها نحو القيم الديمقراطية الغربية. هذه التحولات الهيكلية و المعيارية خلقت بيئة جديدة بالنسبة للأنظمة ذات الطابع الاشتراكي ، حيث زاد ضغط النظام الدولي على هذه الدول دافعا إياها نحو تبني الخيار الديمقراطي، سواء من خلال الشروط التي تفرض على الدول النامية للحصول على قروض من المؤسسات الدولية (الجدولة وفتح الأسواق)، أو عن طريق المنظمات الدولية الحكومية و غير الحكومية(الأمم المتحدة،منظمات حقوق الإنسان) حيث تترصد الحياة السياسية داخل الدول لتصدر تقارير تؤثر على مكانتها في العلاقات الدولية أو عن طريق إرسال لجان لمراقبة الانتخابات في تلك الدول.و قد كانت الجزائر من بين أهم الدول التي عاشت مرحلة التحولات الدولية و عانت الضغوطات التي فرضتها البيئة الخارجية. حيث عرفت السياسة الخارجية الإقليمية الجزائرية العديد من التطورات , و التي أثرت على أهدافها و نمط صنع القرار اتجاه الفضاء الخارجي , حيث انتقلت الجزائر إلى دولة اندماجية ذات طابع برغماتي مع بداية الثمانينات.[2] وكما السبق الذكر , فان الامن الإقليمي يعد موضوع أساسي تدور حوله السياسة الخارجية الجزائرية , و يتجلى ذلك

PROSPECTS, RoutledgeCurzon, 2004, p97,

[1]-richard ned lebew,**identity and international relations,** sage publications,2008 ,USA,p03,

[2]-بوعرعور امينة, **صنع قرار السياسة الخارجية الجزائرية,1979-1992,** مذكرة ماستر, المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية, الجزائر, 2013,ص 01,

من خلال مجموعة من الأهداف التي تحرك العمل الدبلوماسي الجزائري, و التي سعت الجزائر منذ الاستقلال إلى تحقيقها من خلال توفير الادوات اللازمة منذ الاستقلال وهي: الاستقلال الوطني, التعاون المتبادل و المنفتح على العالم على أسس واضحة في إطار احترام سيادة الشركاء , و رفض سياسة الأحلاف وكذا إقامة القواعد العسكرية الأجنبية على أراضيها أو على محيطها الإقليمي الحيوي. وكذا رفض الاستغلال الاقتصادي عن طريق التجارة الدولية. كما يتمسك الجزائر بمبادئ الحرية و الاستقلال و حق الشعوب في تقرير مصيرها , و اختيار الحر لنظامها السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي , وكذا اللجوء للحل

و حسب التقسيم المقترح في دراسة بوعرعور امينة, وكذا المحاضرات المقدمة من طرف السيد احمد عطاف. فان السياسة الخارجية الجزائرية مرت بخمسة مراحل. سيتم التطرق بإيجاز لها , مع ذكر اهم الكتابات حول كل مرحلة لاجل التوسع اكثر.

اولا: انمط الثوري:1958-1962: هو نمط السياسة الخارجية الجزائرية ابان ثورة التحرير الوطني , بحيث تم تصميم كل القرارات و تسخير كل الاليات اللازمة قصد خدمة هدف انجاح الثورة و تحقيق الاستقلال الوطني. من خلال الحكومة الجزائرية المؤقتة و التي تلقت الدعم من دول العالم الثالث من خلال حركة عدم الانحياز و كذا الدول الاشتراكية . ونظرا لاهمية هاته المرحلة من الدبلوماسية الجزائرية في صياغة مبادئ و هوية السياسة الخارجية الجزائرية. انظر اعمال كل من:

- احمد بن فليس: **السياسة الخارجية للثورة الجزائرية1954-1962: الثوابت و المتغيرات**. اطروحة دوكتراه, جامعة الجزائر.2007 .

-احمد سعيود: **العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني.01نوفمبر 1954 الى غاية 19 سبتمبر**1958, مذكرة ماجستير, جامعة الجزائر.2002,

ثانيا: انمط الايدولوجي:1962-1965: الذي يعني جعل الطابع الايدولوجي يغلب في صنع القرار كونه مجرد من السمات الاخرى. في ظل الامكانيات التي يعتمد عليها صانع القرار, لجعل السياسة الخارجية الجزائرية مرتبطة بمصالح ايدلوجية. وهذا ناتج عن توجه الرئيس بن بلة نحو الايدولوجية الاشتراكية ومعادات الغرب خاصة بسبب موقفه السلبي من الثورة الجزائرية .وتمثلت المصلحة الوطنية ابان البدايات الاولى للدولة الجزائرية في : معادات الامبريالية و الاستعمار و الاستعمار الجديد. و مساندة حركات التحرر الوطنية. وهذا ماهو مستمر الى الوقت الحالي باعتباره من ثوابت السياسة الخارجية الجزائرية حول هاته المرحلة انظر:

-mattew connelly, **A diplomatic revolution, algeria's fight for independance and the origins of the post cold war era,** oxford university press, 2002,

ثالثا: انمط النظالي 1965-1978: والتي تعني تسخير صانع القرار الجزائري للامكانات الداخلية لخدمة الايدولوجية المتبناة. ومنح السياسة الخارجية الجزائرية حرية و تاثير دوليين . اذ تم التاكيد على مبادئ الثورة التحريرية , كما انحصر صنع السياسة الخارجية الجزائرية في مجلس الثورة-الهيئة التشريعية- وكذا الحكومة-الهيئة التنفيذية- حول هاته المرحلة من السياسة الخارجية الجزائرية انظر:

--nicole grimond, **la politique extérieure de algerie (1962-1978)** , edition rahma, 1994,

رابعا: انمط البرغماتي 1978-1992تكرس هذا انمط مع وصول الرئيس الشاذلي بن جديد الى سدة الحكم، وتأ ثر بالسياق الدولي الذي جاء فيه والتطورات الداخلية التي عرفتها الجزائر ، ناهيك عن البعد الشخصي لمتخذ القرار. ومثل هذا انمط فضاء تعايش اطار مؤسساتي أيديولوجي مع ممارسة براغماتية، التي تعني تلاشي السمات ا ليديولوجية الاتفة الذكر تدريجياً من خلال التخلي عن المقاربة الثورية للقضايا الدولية والتعامل معها بطريقة واقعية. اذ وجب على صانع قرار السياسة الخارجية الجزائرية آنذاك التوفيق بين دبلوماسية, براغماتية و أخرى محافظة على المبادئ التي نشدت الجزائر تحقيقها في الساحة الدولية. فقد قام دستور 1976 بهيكلة الممارسة الجزائرية الخارجية في نمط رابع بقي قائماً طيلة ثلاثة عشرة سنة. اذ أعاد بعث مؤسسات السياسة الجزائرية وتميز بخصوصية العمل في اطار الحزب الواحد بطريقة جماعية، ونظم أولية الحزب في تصميم الس ياسة الخارجية الجزائرية ما جعل منها "مجالً حزبياً محفوظاً". كما حافظ على نفس ميكانيزمات عمله خلافاً للقطاعات ا لخرى التي عرفت العديد من الاصلاحات الى أن تم تبني دستور 1989 ويقصد "مجالً حزبياً محفوظاً" وضع الحزب لتصور الس ياسة الخارجية من خلال مؤتمراته واجتماعات لجنته المركزية، وينفذ القرارات من خلال أجهزته الخاصة , وهي الحكومة و المجلس الشعبي الوطني,

و للتوسع في هاته المرحلة انظر:

01_-بوعرعور امينة, **صنع قرار السياسة الخارجية الجزائرية,1979-1992,** مذكرة ماستر, المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية, الجزائر, 2013,

02- MOHAMED REDHA BOUGHERIRA, **ALGERIA'S FOREIGN POLICY 1979-1992: CONTINUITY AND / OR CHANGE,** European Studies Research Institute School of English, Sociology, Politics and Contemporary

السلمي للنزاعات الدولية. و ارتمسك بمبدأ عدم استعمال القوة في العلاقات الدولية أو التهديد باستعمالها. وكذا النضال المستمر لأجل إقامة نظام عالمي جديد يضمن تحرر الشعوب و انعتاقها السياسي و الاقتصادي والذي يكفل العدل و المساواة بين جميع الأطراف بعيدا عن كل أشكال الاستغلال و الضغط و الهيمنة. بما يحفظ استتباب الأمن و السلم العالميين.-انظر الملحق رقم 01 حول أهداف و مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية- ومن بين الأهداف الأساسية للسياسة الخارجية للجزائر و التي جعلتها تتبنى سياسة أمنية معينة , و المتمثلة في الإرادة المطلقة للجزائر لمراقبة محيطها الجيواستراتيجي القريب و كذا السعي لتأكيد و يثمين موقفها الدولي.[1] و منذ الاستقلال سعت الجزائر للحصول على الاعتراف الرسمي و النهائي من طرف جيرانها بالحدود الموروثة عن الاستعمار كهدف من أهداف سياستها الخارجية في المنطقة كأساس لتحقيق الامن الإقليمي.[2] و باعتبارها أهداف أساسية لتحقيق الأمن الإقليمي للجزائر, تسعى من خلال مجموعة من المبادئ-او ثوابت السياسة الخارجية الجزائرية- لتحقيق اهدافها , وهذه المبادئ متمثلة فيما يلي:

ـ مبدا حسن الجوار الإيجابي: و الذي اعلنه الرئيس الشاذلي بن جديد في خطابه في 20-12-1980 . و الذي يعني مجملا و في أن واحد إنهاء المنازعات الإقليمية و إقامة تعاون جهوي عبر الحدود.

ـ مبدأ التعاون: منذ الاستقلال الوطني ظهر مبدا التعاون بين الدول المستقلة الحديثة, في إطار التضامن بين دول العالم الثالث, و الذي يعد بالنسبة للجزائر عامل توازن ,كبديل للاستعمار الجديد المفروض من طرف المستعمر التقليدي.

ـ مبدا عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول: باعتبارها عضو في منظمة الاتحاد الإفريقي. فان الجزائر طبقت مبدا عدم التدخل سواءا على مستوى المنظمات الإقليمية أو الدولية أو في علاقاتها الثنائية , وقد كان مبدا التدخل مطلبا أساسيا للدول الحديثة الاستقلال والتي كانت سيادتها في خطر من طرف دول الإمبريالية.

History University of Salford, Salford, UK,1999

- **انماط الواقعي:** من التسعينات و الى يومنا هذا، حيث تمَ الانتقال من منظومة سياسية أحادية الى منظومة سياسية تعددية، وقد تميزت هذه الفترة بالتأ ثر بالخصائص الجديدة للنظام السياسي الجزائري ومكوناته المتنوعة با لضافة الى الاهتمام بالفضاء الخارجي لما للانفتاح من ضروريات. وقد شهدت السياسة الخارجية الجزائرية في هذه الفترة تحول جزئيا، حيث انتقلت من أيديولوجيا الصراع مع العالم الغربي الى ا ليديولوجيا الليبرالية ا لمر الذي يظهر في الخطاب السياسي الجزائري عند المقارنة بين ما قبل وما بعد1989 , فدستور 1989 المعرج للتعددية السياسة في الجزائر أنت نمطاً جديداً لصنع قرار السياسة الخارجية قائمًا بذاته، له مؤسساته الدستورية وغير الدستورية وسماته الخاصة، سمحت بظهورها الاصلاحات التي قام بها الرئيس شاذلي بن جديد. وقد جاء دستور 1996محافظاً على هذا انمط معدلً فقط لبعض المهام والاجراءات الدستورية فيه. اذ عرفت تلك الفترة بقطيعة على مستوى النظام السياسي السابق ونشأ ة نظام سياسي جديد أساسه الليبرالية، كما أسست للانتقال من المجال الحزبي المحفوظ الى المجال الرئاسي المحفوظ.
من الدراسات حول المرحلة انظر:
عديلة محمد الطاهر,**أهمية العوامل الشخصية في السياسة السياسة الخارجية الجزائرية-1999-2004** , مذكرة ماجستير, جامعة قسنطينة, الجزائر,2005,

[1]-سعادة ابراهيم,**مرجع سابق الذكر**.ص ص 10-11.

[2]-عزالدين بعزيز, **مرجع سابق الذكر**,ص 26,

_مبدأ عدم المساس بالحدود: خاصة بسبب تهديد التفتت في الدول الحدية الاستقلال , دفعت الجزائر ومن اجل الدفاع عن وحدة الترابية للدول إلى المناداة بتكريس مبدأ قدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار. نظرا لما يمثله هذا المبدأ على مستوى تأسيس الأمن الإقليمي. ذلك أن إعادة النظر في الحدود يدخل القارة الإفريقية في دوامة من الحروب الداخلية الانفصالية وكذا الحروب الدولية التصحيحية. وكما عبر الأستاذ سليمان الشيخ عن السياسة الخارجية الجزائرية ب"**...تواصل سياسة الجزائر الخارجية من اجل تثبيت نظام امن جماعي حقيقي يحترم حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها... ويضح حد للسياق المحموم نحو التسلح. ويساعد بصفة أساسية على إقامة العلاقات الدولية على قواعد ثابتة أساسها العدل و المساواة و المصالح المشتركة."**

وهذا أدى لتميز السياسة الخارجية الجزائرية ب:

-الحضور, الثبات و العقلانية.

-السياسة الخارجية الجزائرية انعكاس السياسة الداخلية.

-احترام مبادئ و مواثيق المنظمات الدولية خاصة الأمم المتحدة.

-الحضور الدائم في المنظمات و المحافل الدولية رغم الغزل إبان فترة الإرهاب.

-الاستمرارية , الثبات و المرونة.

-الواقعية , الفاعلية والعقلانية.

-الاستقلالية و الديناميكية و الحياد.

-التدرج و التسلسل في الالتزامات .[1]

المطلب الثالث_العقيدة الأمنية الجزائرية :

تعتبر الجزائر القوة العسكرية الاولى في شمال افريقيا من حيث التجهيزات و القدرات, إلا أن أزمة الرهائن في الموقع الغازي ب:تيزاواتين (عين اميناس) في جويلية 2013 , وما ترتب عنها على مستوى التأثير في العقيدة الأمنية و سياسة الدفاع الجزائرية , جاءت كاعادة تأكيد على التوجه الجزائرى اتجاه الارهاب , و الذي تعود اصوله للتسعينات.[2] وفيما يتعلق بالعقيدة الأمنية فانها عادة ما يتم طرح سياسة الأمن القومي في شكل كتاب أبيض للدفاع ، بحيث تعبر عن تصور أو إستراتيجية تبين كيفية قيام دولة

[1]-ابراهيم سعادة , **المرجع السابق الذكر.** ص ص: 09-10,

[2]-laurance aida ammour, **évolution de politique de défense algerienne,** bulletin de documentation N°07, aout,2013,

ما بتوفير الأمن داخل إقليمها لمواطنيها و خارج حدودها. فهي سياسة تقوم بدور أني ومستقبلي يحدد المصالح الجوهرية و الاسس الواجب إتباعها في مواجهة التهديدات, ودراسة مكانيزماتها للقضاء عليها. والبعد العسكري متضمن في هذه السياسة ودوره وفاعليته يتوقف على طبيعة هذه الدولة من حيث اديولوجيتها، مصالحها وأهدافها.[1]و الجزائر إحدى الدول التي لا تمتلك وثيقة موحدة حول سياسة الأمن القومي ، بل تعتمد على سياسات دفاعية و تقارير رسمية، مع التركيز على مسألة الدفاع القومي والذي يعطي الأهمية للمؤسسة العسكرية في الجزائر في مجال حفظ استقرار الدولة وبقائها.كما يعد إيجاد سياسة للأمن القومي ضرورة حتمية في ظل التركيز على البعد العسكري الذي يقوم عليه أساس الدفاع الامني الجزائري، بحيث انه يسمح للدولة الجزائرية بالتعامل مع مختلف التهديدات على نحو شامل على المستويين المحلي والإقليمي في حدوده الادنى. وهو ما يجعل من زيادة تركيز الاهتمام على الجانب العسكري كقطاع امن وجعله أكثر فعالية ضرورة ملحة لضمان الاستقرار المستتب في القطاعات الاخرى. فالجزائر تواجه تهديدات خارجية إقليمية تطرح في الوقت الراهن تحد كبير على مدى فعالية المؤسسة العسكرية وقدرتها على الحفاظ على الأمن الجزائري في بعده الدفاعي، أي سلامة الحدود وحفظ السيادة الوطنية وسلامة الوحدة الترابية. كما أن البعد العسكري في الجزائر اضافة للدور الدبلوماسي له دور معتبر في تحقيق الامن الإقليمي الجزائري .وعليه مثل هذه السياسة الأمنية القومية شيء ضروري للجزائر، بحيث أنها تساعد على الضبط الدقيق والمدروس للتهديدات الحالية والمحتملة الوقوع من جهة، كما أنها تمكن من ضبط المعادلة بين الاستراتيجية الموضوعة والموارد المالية والبشرية اللازمة لتحقيقها في وضع إقليمي متأجج ذو قابلية للانفجار في أي لحظة وفي أي نقطة جغرافية كما هو الحال مع الحدود الليبية و المالية.ففي الجزائر يلعب الجانب العسكري دور الضامن الأول لتحقيق الأمن الجزائري, يقصد بالأمن القومي الإجراءات الأمنية التي تتخذ من قبل الدولة الجزائرية للحفاظ على بقائها ككيان وكمؤسسة مستقلة ومؤمنة الحدود والمصالح الحيوية في الداخل والخارج، والبعد العسكري هو البعد الأكثر قدرة على تحقيق هذه الوظيفة دون إغفال أهمية إيجاد قناعة والتزام شعبي ـ التعبئة الشعبية للموارد البشرية ـ بهذه المهمة وجعله أكثر وعي بطبيعة التهديدات المحتملة.[2] وتتحقق مطالب الدفاع الوطني من خلال بناء قوة عسكرية قادرة على تلبية احتياجات التوازن الاستراتيجي العسكري الدفاعي لحماية الدولة الجزائرية من أي عدوان خارجي عبر الاحتفاظ بهذه القوة في حالة استعداد دائم لحفظ حدود الدولة وعمقها وتغطية انكشافاتها الامنية. وعليه يمتد البعد العسكري إلى إعداد الدولة و الشعب

[1]-هيثم الكلاني، **مفهوم الأمن القومي العربي: دراسة في جانبيه السياسي والعسكري**، ندوة الأمن العربي: التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية، باريس: مركز الدراسات العربي ـ الاوروبي، 1996، ص 70

[2] ـعبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الاطلسي**. الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005، ص 15

للدفاع، ودعم المجهود الحربي في فترات الحرب (المواجهة العسكرية، ولتحقيق مطالب الردع) في حالات السلم، وفي هذا الإطار ترى الجزائر في: التدخل الغربي ـ الاطلسي يمثل تهديدا لامن حدودها الوطنية مع ليبيا من جهة، ومن ظاهرة انتقال الاسلحة لترابها من جهة أخرى. ففي ظل الإيمان بمبدأ أن الدعم لاي طرف على حساب الاخر بحكم الحدود المشتركة سيعرض هذه الحدود لتداعيات أمنية خطيرة. هذه الاوضاع أدت إلى بروز تصورات وأفكار تتبلور حول إمكانية رفع الميزانية العسكرية الجزائرية الوطنية تحضيرا لاي تهديد مرتقب، ومدى تأثير هذه الزيادات في الميزانية على القطاعات الوطنية الأخرى(الخدماتية والتنموية). وهل تزيد هذه الزيادات من تأزم الاوضاع الداخلية بحيث تقوّض الوضع المستقر داخليا ـ ولو نسبيا ـ في الوقت الراهن . فالازمة الليبية والمالية تشكل تهديدا مباشرا للأمن الجزائري. فضلا عن الانكشاف على الحدود التونسية وجوارها الشرقي نتيجة الاضطرابات وعدم اللإستقرار الذي تشهده هذه الأخيرة مما يتطلب تشديد مراقبة الحدود وتبادل المعلومات كموقف تحكمه الاعتبارات الامنية. و يقصد بالتصور الامني مجموعة المباديء والرؤى التي تمثل الجانب النظري الفكري لمسألة أمن الدولة، وعلى أساس هذا التصور يتم التعريف بالتهديدات والمخاطر والتحديات التي تواجه الدولة. وبالرجوع إلى أسس ومرتكزات التصور الامني الوطني الجزائري يمكن القول أن عوامل كثيرة متشابكة تساهم في بناء هذا التصور وهي التاريخ، الجغرافيا، والإيديولوجيا[1]: ومن الناحية التاريخية: تمثل ثورة التحرير الوطني بأفكارها وإطارها ألعملياتي لاسترجاع السيادة الوطنية أحد الاضلاع الجوهرية في فهم وتفسير التصور الامني الجزائري. والتي على أساسها تم رسم التزامات الدولة العسكرية، داخليا وخارجيا، بحيث أن الجيش الوطني الشعبي هو سليل جيش التحرير الوطني. و من الناحية الجغرافية: إن الموقع الجغرافي بدوره يمثل عاملا محددا لهذا الأمن.[2] فموقع الجزائر في نقطة تقاطع استراتيجي مهم بتوسطها لعدة دول مغاربية من جهة، وكذا توسطها لكيانين أحدهما شمالا ممثلا في الاتحاد الاوروبي والاخر جنوبي المتمثل في العمق الإفريقي، جعلت من الامن الجزائري ينكشف على عدة جبهات، فهذا الوضع يتطلب ضرورة تدعيم المؤسسة العسكرية على عدة مستويات، من أجل الرفع من قدراتها للقيام بمهامها وواجباتها في حماية الوطن. اما البعد الإيديولوجي: لقد رسمت الايدولوجيا الاشتراكية مبادئ وأهداف التصور الامني الجزائري لفترة قاربت الثلاث عقود من الاستقلال. وهذا ما اكدته المواثيق الوطنية لسنوات 1964،ـ 1976،ـ 1986 للأحكام الدستورية الجزائرية. في مقدمة هذه الغايات هو العمل على المحافظة على مكانة الجزائر كقوة اقليمية، وكذلك الاستعانة بالمؤسسة العسكرية أو الجيش الشعبي الوطني في مجهودات البناء والتنمية الوطنية. وبعد أحداث 05 اكتوبر 1988، فضلا عن انفجار الوضع بعد توقيف المسار الانتخابي انعكس هذا على التصور الامني للجزائر. ليأخذ الطابع الليبرالي مواكبا للتحولات الدولية بعد انهيار المعسكر الشيوعي.

[1]- لخضر موساوي، **الرهانات الاقليمية للأمن الوطني الجزائري**. مذكرة ماجستير ،جامعة الجزائر ,2010 ، ص 31

[2]- إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الاصول والنظريات**. الكويت: دار السلاسل، 1985، ص 175

وفي ظل هذه المتغيرات برزت أهمية البعد العسكري الجزائري في متطلبات إعادة استتباب الاستقرار من خلال مكافحة الإرهاب في الداخل، وحماية الجزائر من التدخل الخارجي. إن هذه الابعاد الثلاث تحمل ضمنيا تأكيدا على ضرورة التفعيل الدائم للقوة الدفاعية كضلع جوهري " البعد العسكري" لتحقيق هذا النوع من الاستقرار الداخلي والإقليمي.[1] وبعد سقوط نظام معمر القذافي كانت هناك هزات ارتدادية لهذا الوضع في مالي، مع انتشار الفوضى في المنطقة وحدوث انفلات أمني كبير شكل هذا الوضع خطورة على المنطقة ككل، والجزائر باعتبارها أكبر الدول الإفريقية مساحة بعد تقسيم السودان وهي مترامية الأطراف يمس هذا الوضع بأمنها كثيرا. لأنّ الجماعات الإرهابية استطاعت أن تستفيد من السلاح المنتشر في المنطقة. ويأتي على رأس هذه الجماعات تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي. بعد تحالف الحركات المتمردة في شمال مالي مع الجماعات الإرهابية زادت الوضع خطورة على الجزائر، وهو الأمر الذي أدركه صانع القرار الجزائري. فقد اتخذ تنظيم القاعدة من أزواد مالي مقرا جديدا لإدارة العمليات الإرهابية خاصة في ظل التحالف الذي أعلنه مع حركة أنصار الدين في شمال مالي، والتي أعلنت عن تطبيق الشريعة الإسلامية في الشمال المالي.[2] وقد أثبتت تفجيرا تمنراست التي تبنتها حركة الجهاد والتوحيد (التي تختطف الطاقم الدبلوماسي للجزائر في مالي) أن الوضع خطير جدا .وقد صرح مدير المخابرات الامريكية السابق مايكل هايدن " أن سقوط القذافي سيترك فراغ قد يعقد من جهود مكافحة الإرهاب في المنطقة". ففي ظل هذا الوضع المتأزم وأمام الصراع السياسي في ليبيا ما يجعل المجلس الانتقالي عاجز على بسط سيطرته على الإقليم، يفرض هذا الوضع على الجزائر ضرورة إعادة الانتشار لقواتها العسكرية على الحدود من أجل ضمان أمنها بالوقوف في وجه الجماعات الإرهابية وجماعات التهريب. إن هذا الانتشار يتطلب بدوره ضرورة الرفع من ميزانية الدفاع.[3]

المبحث الثاني: الأمن الإقليمي في ضل للحراك العربي.

المطلب الأول_ الاثار الأمنية للازمة في تونس:

منذ نهاية عام 2010 , شهدت المنطقة العربية تغيرات سياسية-احتجاجات شعبية**- بالغة الاهمية , بحيث انتقل اثرها من دولة لأخرى, بحيث كانت نتيجة لتراكمات من الفشل لعدة عقود مضت. حيث فشلت مشاريع الإصلاح السياسي و تحقيق العدالة

[1]- علي الحاج، **سياسات دول الاتحاد الاوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2005، ص 62

[2]_-قسم الشؤون الإفريقية، " **هل ستشهد مالي استقرارا في القريب العاجل؟**". منارات افريقية، 16/04/2012،

[3]- **" أزمة مالي: متاهة الانقلاب والانفصال"**. مركز الجزيرة للدراسات الإستراتيجية، 8 أوريل 2012

الاجتماعية و التنمية الاقتصادية. فكان لاستبعاد الشعوب من المشاركة في السلطة الأثر الأبلغ في خلق أزمة الثقة بين الحكام و الشعوب,[1] و انطلقت انتفاضة التونسية من حادثةٍ حرق الشاب البوعزيزي لنفسه يوم 17 ديسمبر 2010,بقرية سيدي بوزيد , كنتيجة الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي كانت تمر بها تونس عشية إشعال الاحتجاجات الشعبية .و كما أن الطبيعة الجيو سياسية للبلدان العربية مختلفة، وما حدث فيها من احتجاجات شعبية مختلفة باختلاف البيئة السياسية من بلد لاخر، لكن هناك عدة عوامل مشتركة و يتمحور في التالي: السعي إسقاط الأنظمة الحاكمة ، واستبدالها بأنظمة ديموقراطية تقوم بإصلاح الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، ومحاربة البطالة .وهذا ما تجلى في سلمية الاحتجاجات الشعبية العربية في مقابل عنف الانظمة والنخب الحاكمة وهذا أدى لسقوط شرعية "الحفاظ على الوضع القائم" ، في مقابل بروز شرعية "التغيير" خاصة مع تراجع الاستقرار الداخلي للدول و أثارها الإقليمية , وكذا هشاشة الأنظمة الحاكمة القائمة على حماية الأجهزة الأمنية , أما الأسباب الخاصة بالحالة التونسية فهي:

1 - هيمنة النخبة الحاكمة على مجتمع المال والأعمال في الدولة التونسية.

2 - انتشار معدلات البطالة في المجتمع التونسي فقد أشارت برقيات ويكيليكس إلى تنامي مشاعر عدم الرضا لدى التونسيين لوجود الثروات في أيدي القلة في المجتمع في وقت بلغت فيه . معدلات البطالة % 30.[2]

3 -انتهاك النظام التونسي لحقوق الإنسان، حيث تنتهك حقوق الإنسان بصورة واسعة بدعوى الحفاظ على الأمن, خاصة ضد الجماعات الإسلامية. و بالأساس حزب النهضة.[3]

4 -الظلم المتازيد والفقر المنتشر في الكثير من المناطق،خاصة في المناطق الفلاحية حيث يعانون من فقر مدقع و تدهور القدرة الشرائية للفرد فالتضخم المالي المتازيد المتمثل في ارتفاع الأسعار وعجز الميزانية التجاري بسبب تصاعد الواردات وانخفاض الصادارت ، بالإضافة للمحسوبية والرشوة. لقد كانت الاحتجاجات الشعبية نتيجة لفساد واستبداد وطغيان النظام الحاكم ، واستمرت الاحتجاجات الشعبية وانتشرت في كافة مدن تونس ، مطالبةً بإسقاط النظام ورئيس الدولة "زين العابدين بن علي"،

---

[1]-موسى الحديد, **ظاهرة الثورات الشعبية: الدوافع و المحددات,** مركز دراسات الشرق الاوسط, الاردن, 2011 ,ص 04,

**-نظرا لعدم تبلور مواقف محددة حول الحراك العربي, وكذا اختلاف وجهات النظر حول الاحداث_بين المباركة و التجريم_فانه سوف يتجنب استخدام مصطلح "الربيع العربي", و الذي يعود اول ظهور له عام 2005, عندما عرفت مصر, لبنان و كذا سوريا, لمظاهرات مناهضة لحكامهم, مثلما حدث في ربيع براغ,printemps de prague, الذي انطلق من 05 جانفي الي 21 اوت 1968, بتشيكوسلوفاكيا, وذلك بعد فشل اصلاحات الرئيس « انتوني نوفنتي », ولهذا قامت مظاهرات و حركات احتجاج شعبية, تم اخمادها بتدخل الجيش الاحمر.

[2]-FRANCOIS-BERNARD HUYGHE,Facebook, Twitter, Al-Jazeera et le "Printemps arabe", **OBSERVATOIRE GÉOSTRATÉGIQUE DE L'INFORMATION**, IRIS, 04 AVERIL, 2011,P 02,

[3]-Zahra Abotorabi Ardestani, Human Rights and Terrorism in Middle East **2nd International Conference on Social Science and Humanity IPEDR** ,vol.31, 2012, p 203,

واستمرت الاحتجاجات إلى أنْ تنازل الرئيس أمام مطالب الشعب وضغوطاته مغادراً الاراضي التونسية في14 جانفي عام2011 ، وسقط النظام ، نتيجة المظاهرات الشعبية و كذا دور المؤسسة العسكرية في مساندة الحراك الشعبي في تونس حيث يعدُ دورُ المؤسسة العسكرية لاحقًا للعمل الشعبي وليس سابقًا عليه ، فمن المقارنة بين هذه التغييرات التي جرت في الوطن العربي مع صعود القومية العربية بعد الانقلابات العسكرية التقدمية في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي مع الاحداث العربية الحالية ، نجد أن المؤسسة العسكرية كانت سابقًا تبادرُ بالحركة وتسعى للتأييد الشعبي، بينما نجد أن هذه الثورات بدأت شعبية تماماً ، وسَعَتْ إلى جَذْبِ المؤسسة العسكرية إلى صفها لكن الاحتجاجات الشعبية التي تشهدها بعض دول المنطقة في المرحلة الحالية .[1] ونجد في الحالة التونسية أن الجيشَ قد اتخذ مواقف ايجابية لصالح الاحتجاجات الشعبية حتى وإنْ تأخرَ الموقف الصادر عن الجيش إلا أنه كان داعمًا للشعب ، فقد ظهر دورُهُ واضحًا عند رفضه قرارَ الرئيس "بن علي" بإطلاق النار على المتظاهرين وقمع الاحتجاجات الشعبية ، حيث التزم الحياد ، ولم يتدخل إلا لحفظ الامن والحيلولة دون انهيار الدولة بعد تعطل مظاهر الحياة فيها . لقد ارتكز موقفُ الجيش التونسي على ركائز شتى ، أهمها : استياء الجيش من سياسة الإضعاف والتهميش المتعمدت من قِبَلِ الرئيس(بن علي) لمصلحةِ الاجهزة الامنية الاخرى، التي كان يحتمي بها , بالإضافة لبعده عن السياسة الداخلية منذ الاستقلال ومن ثم لم يكتسب خبرة في الدفاع عن النظام السلطوي ومؤسسة الحكم في مواجهة انتفاضات شعبية أو في ضبط البلاد في أوقات الاضطرابات، فضلا عن اقتناعه الكامل بضرورة حماية المدنيين والمنشآت الحيوية في البلاد . في اخر ايام نظام (بن علي) ، تحول موقف الجيش إلى الانحياز للثورة ، خاصة مع موقف قائد جيش البر، الجنرال رشيد بن عمار، الذي حاصرت دباباته قصر قرطاج ، مما أجبر الرئيس المخلوع على مغادرة البلاد .[2] ونظرا للدور الضعيف الذي قامت به جامعة الدول العربية لتجاه الاحداث في تونس اتعبر عن تفتت الامن القومي العربي,** وهذا ما تجلى في اجتماع تشاوري في 14فيفري 2010 لجامعة الدول العربية ,للاطلاع على مجريات الأحداث ومتابعتها في تونس، وقد تمخض عن هذا الاجتماع ما صرح به نائب الامين العام للجامعة السيد أحمد بن حلي حولَ الوضع في تونس, حيث دعا:" إلى احترام إرادة الاجيال الشابة ودعواتهم للحرية والمزيد من الديموقراطية و أوصى بتقديم الدعم الاقتصادي لكل من مصر وتونس"[3] وكنتيجة للفشل في احتواء الأزمة, ومع

---

[1]-عبد الحي، وليد: **"الثورات الشعبية في المنطقة العربية"الخصائص العامة**"، مركز دارسات الشرق الاوسط، الاردن.2011, ص 116,

[2]-عبد الفتاح، بشير."الادوار المتغيرة للجيوش في مرحلة الثوارت العربية"، **مجلة السياسة الدولية** ,العدد 184 ، أبريل 2011 .ص 08 ,

-حول دور جامعة الدول العربية في الامن العربي, انظر:عبد الحميد دغبار, **جامعة الدول العربية و الامن الإقليمي العربي,معالم التغيير,,,وامال التغير, دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع, الجزائر,2011,

[3]-Mervat Rishmawi, The League of Arab States in the Wake of the "Arab Spring", **KFG Working Paper Series,** No. 39 | May 2012,p 06,

سقوط نظام (بن علي) عرفت تونس مرحلة جديدة من اللاستقرار, خاصة بسبب ارتباطها باثار الحرب في ليبيا. وكذا التداعيات الإقليمية للتدخل الاجنبي-الناتو في ليبيا- والذي لم يستطع الاستجابة للمتطلبات الامنية لما بعد القذافي.[1] حيث أن الأحداث في تونس ومنذ انتخابات 23 أكتوبر 2011 و التي أوصلت الإسلاميين للسلطة-الغنوشي زعيم حوب النهضة-** و التي تزامنت مع تحديين أمنيين أساسيين ناتجان عن الحراك التونسي, حيث الاول هو تحديات الامنية الداخلية و متعلقة بتردي الأوضاع الداخلية للدولة و المجتمع , بسبب تراجع مداخيل الدولة خاصة القطاع السياحي, وكذا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان , حيث أنشأت لجنة وطنية لاستقصاء الحقائق حول التجاوزات في الاحداث , وكذا تتولي التحقيق في انتهاكات حقوق الانسان التي وقعت ابان المظاهرات المناوئة للحكومة.[2] اما التهديد الخارجي فهو متعلق اساسا بامن الحدود و كذا مقاومة الارهاب. حيث دخلت تونس، مرحلة جديدة من الأزمة السياسية حادّة بعد سقوط نظام بن علي، لتتجمّد الأمور عند نقطة تمسّك الأحزاب المعارضة والحاكمة، خاصة منها حركة النّهضة في حين تستعد المعارضة العلمانية والحكام الإسلاميون لبدء مفاوضات إنهاء الأزمة السياسية للبلاد،. وبدأت السلطات حملات أمنية أدت إلى اعتقال أكثر من 300 شخص. ويقود أنصار الشريعة في تونس مقاتل سابق للقاعدة في أفغانستان، متّهم بالتحريض على الإرهاب و الاعمال التخريبية, محاولات لضرب الاقتصاد التونسي. ***.[3]

المطلب الثاني_ الاثار الامنية للازمة في ليبيا:

يطغى الطابع القبلي على النظام السياسي والعسكري الليبي بخلاف تونس ، ومصر، ويقومُ نظامُ الحكم في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى - الجماهيرية العظمى - الذي دشنه الزعيم الليبي العقيد معمر القذافي في البلاد منذ مارس عام 1977 م، فبعد أنْ استولى القذافي ومجموعةٌ من الضباطِ على السلطةِ في الاول من سبتمبر عام 1969 طبق رؤيته السياسية

[1]-laurance aida ammour, security issues emerging in the maghreb and sahal after arab spring , **MED panorama ,** n°128, 2012, p 01,

**-يمثل حزب التحرير الذي تم انشاؤه في الثانينات بقيادة تقي الدين النبهاني , اكثر الاحزاب الاسلامية راديكالية, والذي يعتبر الاحداث في تونس على انها ثورة اسلامية على النمط الايراني. ويسعى لانشاء الخلافة الاسلامية, وهذا ما يشكل منبع لتجنيد عناصر متطرفة للقيام بعمليات ارهابية.

[2]-تقرير منظمة العفو الدولية, **تونس في خضم الثورة: عنف الدولة اثناء الاحتجاجات المناهضة للحكومة** , ط 01, 2011 ,ص 03,

[3]-علام أمين, **تونس... الإرهاب مستمرّ والحوار مجمّد, جريدة وقت الجزائر**, العدد 1447, يوم: الإثنين 04 نوفمبر 2013 .

***_ المحاولات الاعتدائية الإرهابية في 30 اكتوبر 2013 مدينتي سوسة والمنستير السياحيتين في حادثة تعد بمثابة "انتقال نوعي" في المخططات الإرهابية التي كانت تستهدف المؤسسة العسكرية والامنية لتتحول اليوم إلى محاولات " لضرب" السياحة الركيزة الاساسية في الاقتصاد التونسي حسب آراء المحللين. ودفعت قوات الأمن بتعزيزات أمنية مكثفة في أعقاب إحباط عملية تفجير كان عنصرا إرهابيا ينوي القيام بها بضريح الرئيس الراحل الحبيب بورقيبة بمدينة المنستير مع حجز مواد متفجرة وذلك تزامنا مع وقوع انفجار انتحاري أمام مؤسسة فندقية بمدينة سوسة.

للجماهيرية، التي تعتمدُ على نظامٍ سياسي يقومُ على لا مركزية كاملة على كل المستويات لتصبح عملية اتخاذ القرار في يد المواطنين أنفسهم من خلال الديمقراطية المباشرة. وقد شرح القذافي هذه الرؤية فيما عرف ب" الكتاب الاخضر" الذي ألفه عام 1976 م، وسماه " النظرية العالمية الثالثة " ، التي يعتبرها تجاوزا للماركسية والرأسمالية، حيث تستند إلى حكم الجماهير ووفق اً لهذه النظرية فإن الشعبَ الليبي من المفترض أنه يُحْكِمِ وفقًا لنظامٍ لا مركزي يكرس مشاركة المواطنين في السلطة ، إلا ان الواقعَ العملي كان مختلفاً . حيث ان حكمِ- استبدادي فردي ، للرئيس ، خاصة في ظل عدمِ وجودِ دستورٍ للبلاد وتعد الوحدةُ الاساسية في هذا النظام هي " المؤتمرات الشعبية الاساسية " ، حيث يوجد مؤتمرٌ في كل حي سكني أو قريةٍ ، يضم كل المواطنين البالغين من سن 18 سنة من الذكور والإناث[1]. بداية الحراك الشعبي في ليبيا, احتجاجاً علي الأوضاع المعيشية السيئة، وغياب الحرية وكبت الحريات، اندلعت شرارة االانتفاضة الشعبية الليبية يوم الخميس 17 فيفري عام 2011 م على شكل احتجاجات شعبية شملت معظم المدن الليبية ، وقد تأثرت هذه الثورة بموجة الاحتجاجات العارمة التي اندلعت في الوطن العربي في مطلع عام 2011 م، وبخاصة الثورة التونسية وثورة 25 يناير المصرية اللتين أطاحتا بالرئيسين التونسي زين العابدين بن علي والمصري حسني مبارك. بالإضافة لانهيار هاجس الخوف من السلطة. مما دفع الشباب الليبي إلى المطالبة بإصلاحاتٍ سياسيةٍ واقتصاديةٍ واجتماعيةٍ حيثُ كانت الثورةُ في البدايةِ عبارة عن مظاهرات واحتجاجات سلمية وضمن الأحداث المتتالية بدأت الاحتجاجات الشعبية تأخذ طابعًا مسلحًا، مما أدى للتصادم العسكري العنيف بين المعارضين و الكتائب التابعة لمعمر القذافي، مستخدمين كافة أنواع الأسلحة، مما حول الثورة السلمية إلى ثورةٍ مسلحةٍ تسعى للإطاحة بمعمر القذافي التي أدت لإدخال ليبيا في فوضى أمنية[2]. وبسبب سوء الأوضاع في الأراضي الليبية و تحت إطار مسؤولية الحماية و التدخل الإنساني, بدا التدخل الدولي بشرعية عربية وفق قرارات الجامعة العربية 7298 وكذا قرار 1973 لمجلس الأمن, فانضم حلف الناتو للمجهودات العسكرية المسلحة بعد طلب المعارضة الليبية وجامعة الدول العربية حيث قام بقصف المواقع العسكرية التابعة للقذافي. وفي يوم 21 اوت 2011 م ، تدفقت القوى المعارضة على العاصمة طرابلس ، حيث تمت السيطرة عليها دون مقاومةٍ ، وخرج القذافي منها ، بعد ان سقطت جميع المدن الشرقية الواحدة تلو الأخرى وبعض المدن الغربية بالكامل تحت سيطرة المقاتلين الليبيين وشكلوا فيها حكومة مؤقتة برئاسة وزير العدل المستقيل مصطفى عبد الجليل. تمكنت قوات القذافي من الوصول إلى مشارف بنغازي . وبعدها تدخل مجلس الأمن بقرار يقضي بفرض حضر جوي على ليبيا لحماية المدنيين. كما قامت قوات التحالف بقصف

[1]-زياد عقل، عسكرة الانتفاضة ... الفشل الداخلي والتدخل الخارجي في الجماهيرية الليبية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 184، أبريل 2011،ص 70,

[2]-Kim Lee, The Amazigh's Fight for Cultural Revival in the New Libya: Reclaiming and Establishing Identitiy Through Antiquity ,**Seattle Journal for Social Justice**,Volume 11 | Issue 1, 07_01 2012,

عدة مواقع عسكرية في ليبيا تنفيذاً لهذا القرار، وفي 23 أكتوبر أعلن رسميا عن تحرير ليبيا بعد مقتل العقيد معمر القذافي بعد اعتقاله من قبل المقاتليين الليبيين يوم 21 أكتوبر في مدينة سرت مسقط رأسه بعد حكم دام حوالي اثنان و أربعون سنة، ، وأعلن المجلس الوطني الانتقالي بعد مقتل القذافي انتصار الثورة الليبية وتسلمه إدارة شؤون البلاد حيث لعبت المؤسسة العسكرية على مساندة المعارضة الشعبية حيث وضع الجيش في ليبيا كان مختلفاً عن حالة تونس ، ومصر، فبعد انطلاق المظاهرات الشعبية في عدد من المدن الليبية ، فتح قادة الجيش (غير النظامي) مخازن التسليح للشعب والثوار، في المقابل كانت قوات القذافي تمارس انتهاكات ضد المعارضة ، مما أدى للاشتباك المسلح والعنيف بين المعارضة وكتائب القذافي . وبخصوص الجيش النظامي الليبي . وتؤكد بعض التقارير عن حدوث انقسامات في صفوف الجيش، حيث خاضت الكتائب الموالية للقذافي -اللواء الإسلامي-حرب ضد الليبيين، الذين دعمتهم قوات حلف شمال الأطلنطي. وقد انتهى الأمر بالإطاحة النظام. وعلى خلفية ذلك، فقد أصبحت عملية تأسيس دولة جديدة في مقدمة أولويات مرحلة ما بعد العقيد. حيث صارت المنطقة تعيش حالة من الانفلات الأمني على وقع الحرب الليبية. بحيث أن الوضع الأمني في المنطقة يصطبغ بالهشاشة, وكذا نفاذية الحدود و ضعف فعالية الاجهزة الامنية , شجعت التنظيمات الإرهابية على تفعيل مخططاتها في هذا الفضاء الجيواستراتيجي. بحيث التحق عدد من أعضاء تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بالمقاتلين الليبيين , و تسلل عدد أخر إلى الأراضي التونسية و الجزائرية للقيام بعمليات تخريبية . فاستفادة التنظيمات الإرهابية و جماعات الجريمة الدولية, حيث أدخلت المنطقة التي تشمل ليبيا و تونس و الجزائر و كذا منطقة الساحل و الصحراء خاصة مالي في -مرحلة متقدمة و سريعة من التسليح الثقيل- جراء الأزمة الليبية . وذلك بإمدادات عسكرية ثقيلة لعناصره و التي تم الحصول عليها بعد السيطرة على مخازن الأسلحة التي كانت تابعة لنظام القذافي.

وهذا ما يعتبر سبب المخاوف و التحذيرات التي أبدتها بعض الدول حول تطور الأوضاع الامنية في ليبيا, ومن بينها الجزائر بخصوص تحول الحرب في ليبيا إلى ورقة في يد الجماعات الإرهابية لتوسيع نشاطاتها في المنطقة من خلال عمليات متسارعة لتهريب الأسلحة خارج ليبيا , حيث اعتبر الجزائر أن ذلك سيكون له تداعيات أمنية خطيرة على كامل المنطقة, وعلى تونس و الجزائر خصوصا باعتبارهما دولتين مجاورتين. فقد أعلنت الجزائر بانها تلتزم بالحياد التام وعدم التدخل في الشؤون الداخلية بشان الصراع في ليبيا, رغم تصريحات المجلس الوطني الانتقالي الذي تولى قيادة المقاتلين الليبيين من بن غازي والمتضمنة اتهام الجزائر بدعم كتائب القذافي و إرسال مرتزقة لاراضيها. إلا أن هذه الاتهامات الغير مدعومة بأدلة ادت للتراجع عن هذا الموقف .[1] وبحكم

[1]-احمد ادريس,الازمة الليبية و تداعياتها الامنية على المغرب العربي **.مركز الدراسات المتوسطية و الدولية,** العدد 06, سبتمبر 2011,ص ص 01-02,

الحدود 982 كلم المشتركة, تعتبر الجزائر أن ما يحدث في تهديد لأمنها القومي , وتعبر عن تخوفها من انتقال الأسلحة للعناصر الإرهابية على أراضيها وفي الساحل. إعتبرت الجزائر أن حيادها اتجاه الحرب في ليبيا عائد إلى أربعة عوامل أساسية هي:

-أولا: الجزائر تعارض أي تدخل خارجي مهما كانت الذريعة.

-ثانيا: بحكم الجوار, فان دعم أي طرف ضد الاخر يقحمها مباشرة في الصراع و يعرض ترابها لمخاطر أمنية .

-ثالثا:كما أن موقف الجزائر قائم على إدراك سياسي مفاده أنها لن تتضرر في حالة وجود القذافي أو تنحيه , وبالتالي لا توجد مكاسب سياسية متوقعة تبرر دعم احد طرفي الصراع.

-رابعا: الاهتمام الجزائري بالمشاكل الداخلية, خاصة في حالة زيادة و تنوع الاحتياجات الداخلية.[1] وهذا ما تجسد من خلال احداث تيغنتورين في صيف 2013 , حيث إن تداعيات الحادثة مازالت تؤثر على قطاع الطاقة بالجزائر والذي يضمن موقع عين اميناس إنتاج 25 مليون متر مكعب يوميا من الغاز.

المطلب الثالث_ الاثار السلبية للتدخل الإنساني في ليبيا:

كان قرار حلف الناتو بالتدخل في الأزمة الليبية تحت اعتبارات إنسانية . فقد كان لتدخل الناتو في الأزمة الليبية مرجعية إقليمية ودولية، بطلب من جامعة الدول العربية و كذا مجلس الأمن. وكذا بالنظر إلي خبرات الحلف السلبية في أزمات سابقة، ومنها حملات الحلف في البلقان التي كانت تتطلب موافقة كل أعضائه ، بالإضافة إلى المادة الخامسة من ميثاق للحلف حول الدفاع الجماعي. وكل هذا يفسر طبيعة التدخل و الذي اقتصر على القصف الجوي , وهذا ما أدى لنتائج سلبية خاصة انتشار الفوضى أما الدول العربية فلم تتدخل إلا قطر , الإمارات العربية ,الأردن و المغرب. إضافة إلى كون هذا التدخل العربي كان محدودا بالمقارنة مع الحلف الأطلسي من خلال تقديم الأسلحة للمقاتلين الليبيين وكذا المساعدات الإنسانية من :الأدوية و الألبسة و المواد الغذائية[2]. فالمرجعية الدولية و الإقليمية و على الرغم من صدور قراري مجلس الأمن رقمي 1970 و1973 بشأن الحالة الليبية (ومضمونهما إحالة القذافي إلي المحكمة الجنائية الدولية، وحظر الأسلحة والسفر، وتجميد الأصول الليبية في الدول الغربية، وإقامة منطقة حظر طيران جوي في الأجواء الليبية)، فضلا عن قرار الجامعة العربية رقم 7298 بتاريخ 2 مارس 2011 بشأن

[1]-عبد النور بن عنتر, _الازمة الليبية ,غياب جماعي وخلافات ثنائية, **مركز الدراسات المتوسطية و الدولية**, العدد 06, سبتمبر 2011, ص 07,

[2]-Steven Metz، Is Libya the End of NATO?، **Global Times**، 16 April 2011،n 2451,

الطلب من مجلس الأمن تحمل مسئولياته إزاء تدهور الأوضاع في ليبيا، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بفرض منطقة حظر جوي على حركة الطيران العسكري الليبي، وإقامة مناطق آمنة في الاماكن التي تتعرض للقصف فإن حلف الناتو لم يتدخل كمنظمة سوى في نهاية شهر مارس 2011، أي بعد ما يقرب مما يزيد على شهر من اندلاع الأزمة، حيث بدأ أعضاؤه الرئيسين في شن هجمات جوية علي الكتائب الليبية. وبرغم مرجعية الناتو للتدخل، فإنها قد أثارت إشكاليتين أساسيتين: وهذا ما يفسر الموقف الجزائري الرافض لاي تدخل خارجي في الشؤون الليبية: وهاتين إشكاليتين هما: **الاولى:** مع أن مضمون القرارات الدولية المشار إليها هو "فرض منطقة حظر جوي علي حركة الطيران العسكري الليبي كإجراء وقائي لتوفير الحماية للشعب الليبي وتقديم المساعدات الإنسانية العاجلة"، فإن مهمة الناتو قد تجاوزت ذلك من خلال قصف مواقع مدنية ومقرات حكومية تابعة للرئيس الليبي. **الثانية:** لم تشر قرارات مجلس الأمن إلى الأطراف المكلفة بالعمليات في ليبيا سوى ب "يؤذن للدول الأعضاء التي أخطرت الأمين العام، وهي تتصرف علي الصعيد الوطني أو عن طريق منظمات أو ترتيبات إقليمية وبالتعاون مع الأمين العام، باتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية المدنيين وإبلاغ الأمين العام بها". و تدارك مجلس الأمن الإشكاليات التي أثارتها قراراته السابقة المماثلة، فكان جل تركيزه في الحالة الليبية علي الإعلاء من قضية حماية المدنيين، وهو بدوره تعزيز لقوة " مسئولية الحماية" الذي يخول للدول الأعضاء والمجتمع الدولي مسئولية "المساعدة في حماية الشعوب من الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية" في الأزمة الليبية،[1] حيث أن انعكاسات التدخل الدولي في ليبيا و على المنطقة العربية تمثل في إن تدخل الناتو في الأزمة الليبية علي ذلك النحو يعد انتهاء عمليا للحدود بين ما هو "عالمي" و"إقليمي". وقد قدم حامد ربيع تعريفا للأمن الإقليمي بأنه "سياسة مجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم واحد تسعى، من خلال وضع وتنظيم تعاون عسكري لدول ذلك الإقليم، إلي منع أي قوة أجنبية أو خارجية من التدخل في ذلك الإقليم". أي أن جوهر هذه السياسة هو التعبئة الإقليمية من جانب، والتصدي للقوى الخارجية علي الإقليم من جانب آخر، وحماية الوضع القائم من جانب ثالث.[2] و باعتبار المنطقة تزخر بالثروات خاصة الطاقوية ، وذات أهمية إستراتيجية كبيرة بالنسبة للقوى الكبرى فإنها ستظل عامل جذب للتدخل الدولي تحت ذرائع و أسباب و مسميات مختلفة. و نظرا للموقع الجيواستراتيجي لليبيا فإنها تعتبر ثغرة مهمة لنفاذ الناتو للقارة الإفريقية التي تمثل تهديدا لمصالح أعضائه، من حيث تزايد معدلات الهجرة غير الشرعية. أما التحدي الاهم الذي يواجهه الحلف، فهو

1- أشرف محمد كشك، السياسات الجديدة لحلف الناتو ودلالاتها الإقليمية، **صحيفة عمان العمانية**، 12 جانفي 2011.

2_-حامد ربيع، **نظرية الأمن القومي العربي والتطور المعاصر للتعامل الدولي في منطقة الشرق الاوسط**، دار الموقف العربي، القاهرة، 1984 ص 83.

التصدي لتنظيم القاعدة في دول المغرب الإسلامي [1] إن دخول منظمة الناتو عسكريا الى المنطقة العربية يعد تطورا مهما بالنسبة للأمن القومي العربي علي اكثر من صعيد. خصوصا في ضل مشاركة الدول العربية, التي تعني عجز الجامعة العربية -وهي الكيان المؤسسي الذي يجسد هوية الامن القومي العربي- على التحكم في زمام المبادرة بشأن الأزمات العربية لصالح منظمة حلف شمال الاطلسي. كما أن ذلك يشير إلي إمكانية تدخل حلف الناتو في أزمات أخري، وبخاصة تلك التي ترتبط بالموارد المائية في دول حوض النيل. إذ ورد في المفهوم الاستراتيجي الجديد للحلف الصادر في عام 2010 أن "قضايا ندرة المياه والتغير المناخي وازدياد حجم الطلب علي موارد الطاقة تشكل محاور أخرى للبيئة الامنية التي سوف يضعها الحلف في بؤرة اهتمامه، خلال المرحلة القادمة، لتأثيرها في خطط الحلف وعملياته". كما تمثل العلاقات الاطلسية - الإسرائيلية المتنامية تحديا جديدا للدول العربية، وبخاصة في ظل استمرارية انحياز الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل. الجدير بالذكر أن حلف الناتو قد وافق عام 2009 علي مشاركة إسرائيل -بناء علي طلبها- في عمليات المسعى النشط التي يقوم بها الحلف في البحر المتوسط، بما يعنيه ذلك من أن الدول التي ستكون في حالة عداء مع إسرائيل ربما تواجه الناتو وفي ظل الوجود الاطلسي في المنطقة العربية من خلال مختلف المبادرات في المتوسط، فإن الحلف سيكون طرفا في الترتيبات الامنية المستقبلية . سوف يكون هناك تأثير سلبي لهذا التدخل العسكري على امن المنطقة العربية عموما و على شمال إفريقيا والساحل و الصحراء حيث ستؤدي لتركيز المجهود وكذا ستعتبر منطقة للجهاد ضد التواجد الغربي من طرف الإرهابيين.

وفي ظل عدم وجود جيش نظامي في ليبيا -حيث إن الكتائب الأمنية التابعة للعقيد معمر القذافي كانت هي أهم أركان الهيكل الأمني غير الرسمي للسلطة ويقود معظمها أبناء القذافي، أما السلاح الليبي المنتشر في الإقليم فهو عبارة عن قنبلة موقوتة بالنسبة للمنطقة في ظل تنامي نشاط القاعدة في المناطق التي تعيش ثورات، إضافة إلى نفوذها في الساحل الإفريقي، وهذا ما سيعزز من قدراتها العسكرية خاصة بعد وورود تقارير غربية على حصولها على صواريخ مضادة للطائرات المحمولة على الكتف من نوع آس أي 7 و آس أي 24 (روسية الصنع)، التي كان يمتلك منها القذافي عشرين ألف (20000)، تم تأمين خمسة آلاف (5000) فقط عن طريق برنامج قامت به الولايات المتحدة لشراء الصواريخ التي تمت سرقتها.[2] و في ظل هذا الوضع الخطير فان دول الجوار الليبي عموما و الجزائر بالاخص ستكون لها تبعات أمنية خطيرة على المدي القريب و المتوسط جراء سرقة الأسلحة الليبية و انتشارها بشكل واسع .

1-- أشرف محمد كشك، **نفس المرجع**

2- دايفد اغنايوس **الصواريخ الليبية المسروقة:** اطلاع يوم 13/05/2012 ،http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/2/132/2443

المبحث الثالث:الاستجابة الجزائرية للتغيرات في البيئة الامنية الإقليمية

المطلب الاول_ تعزيز التعاون العسكري مع دول الجوار:

انطلاقا من موقف الجزائر من الحراك العربي منذ 2011, استطاعت الجزائر ان تحقق التوازن بين أولوياتها الاستراتيجية الداخلية و الخارجية. وكذا أن تعمل على اتموضع في إطار إقليم يتميز بالانتشار التهديدات الأمنية خاصة الإرهاب, وكذا الحفاظ على علاقاتها مع الدول الكبرى المهتمة بقضايا الإرهاب في المنطقة ابتداءا من الولايات المتحدة الأمريكية و فرنسا. حيث ومنذ بداية التدخل الناتو في ليبيا, أعربت الجزائر عن قلقها اتجاه الوضع الأمني بعد نهاية التدخل في أكتوبر 2011 , كما أن رفض الناتو للانخراط في عملية نزع السلاح للجماعات المقاتلة أدى لانتشار المرتزقة في الإقليم وهذا ما تجلي في التأثير المباشر و العميق على الوضع في مالي. و الذي يشترك هذا الاخير مع الجزائر في حدود مقدرة ب650 كلم. وهي ما تمثل منفذ للجماعات الإرهابية و الجريمة المنظمة . وكذا اللاجئين .[1] وهذا ما سرع من وتيرة عمليات اختطاف الرعايا الأجانب , وذلك لتحقيق هدفين أساسيين هما بالأساس: أولا و هو تحقيق التغطية الإعلامية لها من طرف وسائل الإعلام الغربية**,وكما تسمح لها بتحقيق عوائد مالية في شكل فدية و التي تعارضها الجزائر باعتبارها تمويلا للإرهاب .حيث تقدر الإحصاءات بانها تصل إلى70 مليون دولار منذ2006 . كما أن التهديد الإرهابي على الاقتصادات الإقليمية من خلال تهديد سلامة المنشئات الاستراتيجية مثل -حالة تيغنتورين – وكذا تعطيل أعمال إنشاء أنبوب النفط العابر للصحراء le gazoduc transsaharien ما بين الجزائر و نيجيريا مرورا بالنيجر, حيث انه كان من المتوقع ان يدخل حيز التشغيل في 2015 .[2] وبالنظر لهذه التهديدات , تعمل الجزائر من خلال تعزيز التعاون الأمني الإقليمي في مجال حماية الحدود ومكافحة الإرهاب عبر مختلف الاتفاقيات الأمنية مع الدول المجاورة, حيث انه منذ زيارة رئيس الحكومة الليبية علي زيدان للجزائر في 10 ديسمبر 2012. باعتبارها اول زيارة رسمية للحكومة الجديدة , حيث عملت هذه الزيارة على التشديد على أهمية التعاون الأمني, وتبادل المعلومات حول تحركات الجماعات الإرهابية بين الجزائر و ليبيا . وكذا اتمسك بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدولتين وهذا ما يجسد الموقف الجزائري اتجاه الوضع في ليبيا. كما تعتبر الجزائر انها تسعى لتقوية علاقات الأخوة وحسن الجوار بين الدولتين لأجل تحقيق

[1]-Claire Spencer, STRATEGIC POSTURE REVIEW: **ALGERIA** , July 25, 2012,p 02

[2]-laurance aida ammour, la coopération de securite au maghréb et au sahal : l'ambivilance de algerie, **belletin de la securite africaine** ,n°18, fevrier, 2012, p01,

المصلحة المشتركة رغم بعض الاختلافات في وجهات النظر خاصة حول لجوء عائلة القذافي للجزائر. [1] اما فيما يتعلق بالتعاون الامني الجزائري التونسي, وبالنظر للتهديد الإرهابي وكذا الجريمة المنظمة و التهريب , والتي تهدد امن الدولتين .خاصة عبر جبال الشعانبي التونسية على الحدود الشرقية الجزائرية, حيث اكد وزري الخارجية التونسي عثمان جرندي خلال زيارته للجزائر في 07 أوت 2013 , على العمل بين الدولتين على ترسيخ و دعم التعاون الامني الثنائي بين الجزائر و تونس, حيث اكد وزير الخارجية التونسي على ان دولته تعمل على الاستفادة من خبرة الجيش الجزائري في مكافحة الإرهاب , مع التأكيد على احترام حدود وسيادة الدولتين. و كذلك الدعوة

الى توسيع التعاون الثنائي إلى الفضاء المغاربي, من خلال وضع استراتيجية شاملة لاحتواء الازمة الامنية في المنطقة.[2]

المطلب الثاني_ تكثيف ودعم التعاون الإقليمي:

إن التهديدات الامنية الناتجة عن تسارع التحولات في شمال إفريقيا أدت إلى تجاوز التقسيم التقليدي بين الامن المغاربي وكذا امن إقليم الساحل و الصحراء. بحيث أن الجريمة المنظمة و الإرهاب و وبدايات إحياء مطالب الانفصالية في الإقليم خاصة: الطوارق بداية من جانفي 2012 ,[3] وكذا تفاقم المشكل البيئي هي تحديات حقيقية تطرح تبعات أمنية خطيرة على استقرار المنطقة والتي تستدعي تظافر الجهود الإقليمية للدول المعنية. بحيث تعمل الجزائر ودول المغرب العربي على ترسيخ علاقاتها الثنائية من جهة وكذا علاقاتها المغاربية-الإفريقية بشكل خاص لتطوير و إرساء اطر التعاون الإقليمي الشامل , مع الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الدولية التي طرأت على المنطقة و على العالم, وعلى تعزيز المصالح الامنية المشتركة. و العمل على خلق منهج لتوسيع مجالات التعاون الأمني الإقليمي ووضع البرامج و الأليات لتنفيذ هذا التعاون لتصبح هذه الشراكة الإقليمية ذات هدف أساسي هو المحافظة على المصالح المشتركة . [4]و المتمثلة في القضاء على الإرهاب و الجريمة المنظمة و تحقيق التنمية كشرط أساسي لتحرر الأفراد و المجتمعات من الخوف و التهديد. وهذا ما يسمح بتحقيق الانطلاقة نحو تحقيق الاندماج المغاربي. بحيث أن العامل الاقتصادي له دور فعال في حل المشاكل التي تعاني منها المنطقة , فالإجراءات التي تعمل الجزائر على تحقيقها من الناحية الاقتصادية تنطلق من تحقيق تنمية في الجنوب الجزائري, بإقامة المشاريع الكبرى و الهياكل القاعدية كالمطارات و الطرق و تشجيع

---

[1]-Sadek Belhocine ,Le chef du gouvernement libyen depuis hier à Alger , **le midi libre**, 27 Octobre 2013

[2]-narimane rami, une strategie commune pour vaincre le terrorisme, **la tribune,** n°5532, 08 aout 2013,p05

[3]- laurance aida ammour, **op,cit**,p 129,

[4]-ظريف شاكر,**مرجع سابق الذكر**, ص 170,

السياحة و هذا كبديل و استجابة لظاهرة التهريب و الجريمة المنظمة التي تنتشر في ضل بيئة يتميز بالفقر و التهميش كأحد مظاهر اللامن الإنساني.[1] وكذا الإجراءات الامنية المتعلقة بتبادل المعلومات الاستخباراتية و تنسيق مجهودات مراقبة الحدود مع دول الجوار خاصة تونس و ليبيا, و التي تعاني من نافذية وهشاشة حول ما يحدث في اقليم الساحل و الصحراء ,خاصة مع تحول الجماعات الإرهابية نحو الجنوب بسبب الطبيعة الجغرافية ,تزايد التهديد الامني وكذا العلاقة المتنامية بين الجماعات الإرهابية والحركات الانفصالية والشبكات الإجرامية تستخدم فيها المجموعات الإرهابية أساليب جديدة وتقنيات متقدمة وخصوصا بعد انتشار الاسلحة الليبية عقب سقوط نظام القذافي[2]. ولهذا وجب التركيز على ضرورة مكافحة المخاطر التي تهدد المنطقة المغاربية في إطار "مقاربة متكاملة ومندمجة ومنسقة" بين دول المنطقة , حيث أن الإرهاب والجريمة المنظمة، والاتجار بالمخدرات والأسلحة، والهجرة غير الشرعية، تشكل جميعها، أخطارا تهدد الأمن المغاربي ومحيطه الإفريقي والمتوسطي. بعد الاضطرابات التي عرفتها المنطقة في ضل الحراك العربي, وكما أن مكافحة هذه المخاطر، والتصدي لها، تكون أكثر نجاعة إذا اعتمدت على مقاربة متكاملة ومندمجة ووقائية ومنسقة بين الجزائر و دول محيطها الإقليمي ، وهذا ضمن إستراتيجية شاملة تدمج، البعد التنموي المقرون بالروح التضامنية والبعد الديني, ومحاربة نشر التطرف الذي يعتبر المنبع الفكري الجماعات الإرهابية خاصة من طرف منظمة القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي** ,كما أن انتشار الفكر الجهادي وتوفر السلاح يهدد الاستقرار الإقليمي، لهذا على الدول المغاربية تكثيف تعاونها الامني، وتطوير التنسيق الاستخباراتي والإسراع بضبط إستراتيجية جديدة لضمان الامن[3] ،كما أن على المسؤوليات الملقاة على عاتق كل دولة في مكافحة هذه المخاطر، تدفع إلى تعزيز التعاون الأمني الإقليمي بين الدول، وتفعيل الاتفاقيات، وملاءمة الاليات الثنائية المتاحة، ودراسة إمكانية إبرام اتفاقيات ذات العلاقة بمختلف التحديات المشتركة بين المصالح الامنية المختصة. وعلى المستوى المغاربي، و ضرورة الاستناد و تفعيل الاتفاقيات المنظمة لعلاقات التعاون القانوني والقضائي، القائمة في إطار اتحاد المغرب العربي كأساس للتعاون الأمني المغاربي.[4] حيث أن الجزائر تؤكد أن ليس لديها مشاكل مع دول الجوار, وان موقفها يقوم دائما على حسن الجوار وهو موقف ثابت. كأساس لتصورها للأمن الإقليمي. وعلى المستويين الإقليمي والدولي تؤكد الجزائر على أهمية إرساء شراكة أمنية بين دول اتحاد المغرب العربي ومنطقة الساحل، مع

---

[1]- ظريف شاكر, **نفس المرجع**, ص 172,

[2]-Danielle Angel, The Arab Spring & Terrorism **,The Arab World Geographer** , no 02,2011, p22,

**-اجتماع وزراء الشؤون الدينية والاوقاف المنعقد في شهر سبتمبر 2012 بنواكشوط والذي أفضى إلى وضع تصور موحد لمحاربة التطرف والتعصب .

[3]-Mustapha Chaouchi, **A la recherche d'une nouvelle approche diplomatique,** journal le jour d'algerie, dixieme annee, n° 3094, dimanche 27 octobre, 2013,

[4]-Claire Spencer, **"Algeria: North Africa's Exception**?," Chatham House, 30 août 2011:site < www.chathamhouse.org/media/comment/view/177887>.

تأكيد مشاركة الدول المغاربية في دعم و تشجيع الجهود حول الشراكة والأمن والتنمية في منطقة الساحل باعتبارها الحلقة الأضعف في أي ترتيبات أمنية إقليمية . وكذا احتضان الجزائر للمركز الإفريقي لدراسات الإرهاب و كذا إمكانية إحداث مراصد مختصة ، لمتابعة الجهود المبذولة لمكافحة ظاهرة الإرهاب والاتجار بالمخدرات وتبييض الأموال والاتجار بالأسلحة والبشر، والهجرة غير الشرعية، والجماعات المسلحة الإجرامية-[1]، في إطار الوقائية من الصراعات . كما يعمل أعضاء مجلس الأمن الدولي إلى دعوة دول الساحل والبلدان المغاربية إلى تكثيف التنسيق على الصعيد الإقليمي لمكافحة الإرهاب. من أن مكافحة الإرهاب تتطلب من دول الساحل والمغرب، بالإضافة إلى تحسين التعاون والتنسيق وضع استراتيجيات شاملة وفعالة لمكافحة أنشطة الجماعات الإرهابية بطريقة شاملة ومتكاملة وفي مداخلة له أمام مجلس الأمن، حذر الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون من وجود المجموعات الإرهابية التي زادت حدتها في إفريقيا وباتت تشكل تهديدا للسلم والأمن والتنمية بالقارة، وأضاف المسؤول الأممي، خلال الاجتماع أنه «بدءا بحركة الشباب في الشرق ومرورا ببوكو حرام في الغرب**، ووصولا إلى القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بالشمال فقد تعززت العديد من المجموعات والكيانات الإرهابية في العديد من مناطق القارة». الوضع المتدهور بمالي وتداعياته على المنطقة، والذي كان محور الاهتمام الدولي، حيث إن التقدم العسكري الحاصل على الميدان في هذا البلد،

وإن كان يعد أمرا مهما، فإنه بالنسبة لبان كي مون" لا يكفي لوحده للقضاء على الإرهاب بإفريقيا"، فمواجهة من هذا القبيل، حسب المسؤول الأممي«يتعين أن تتم على العديد من الجبهات كما تتعين مواجهة الظروف التي تحفز على بروز الإرهاب»، مؤكدا أنه «من دون مقاربة مدعمة و مندمجة فإن خطر انتقال التهديد من منطقة إلى أخرى سيظل قائما».[2] كما أن تحديات الأمن الإقليمي تعمل على تفعيل الاتحاد المغاربي و التعاون الأمني خاصة من خلال إعلان قمة الرباط حيث عقد مجلس وزراء داخلية دول اتحاد المغرب العربي اجتماعه بتاريخ **21** أبريل **2013** بالرباط، بمشاركة كافة الوزراء وبحضور الامين العام لاتحاد المغرب العربي. واستعرض الوزراء التحديات والمخاطر التي تهدد أمن واستقرار الدول المغاربية، خاصة في ظل تفاقم الأوضاع الأمنية في منطقة الساحل والصحراء، و أكدوا على أن الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود و لاسيما الاتجار بالأسلحة و المخدرات والهجرة غير الشرعية وتبييض الأموال وما بينها من روابط وثيقة، تشكل جميعها تهديدا خطيراً على أمن واستقرار الدول المغاربية

---

[1]-احمد المالكي, **تطور الوضع في ليبيا ما بعد القذافي**, مركز الدراسات المتوسطية و الدولية, العدد 06, سبتمبر 2011,ص 02,

**-تشير التقارير الدولية عن وجود تعاون بين boko haram و aqmi , حيث تعتبر بوكو حرام المتمركزة بشمال نيجيريا مسؤولة عن مجموعة من التفجيرات ,خاصة مقر الامم المتحدة في ابوجا في اوت 2011. وكذا سلسلة من التفجيرات ابتداءا من جانفي 2012 في كانو kano و التي خلفت اكثر من 200 ضحية. كما انه يحتمل ان خالد برناوي Khaled Bernaoui -جزائري الجنسية- قام بتدريب افراد من جماعة بوكو حرام منذ 2006.

[2]-رضوان البلدي, **مجلس الامن الدولي يدعو الدول المغاربية لتنسيق اكبر للجهود لمكافحة الارهاب:** تاريخ الاطلاع على الموقع 2013/10/30:
<http://www.elbiladonline.net/modules.php?name=News&file=article&sid=6453>

ومحيطها المجاور.[1]

المطلب الثالث :استراتجية التعاون الجزائري مع دول الميدان:

رمت الاوضاع الامنية والسياسية في دول الجوار بثقلها على نشاط الدبلوماسية الجزائرية، وهذا ما يفسر الحركيات الدبلوماسية للجزائر في اطار الجهود الإقليمية و الدولية لاحتواء الازمة في مالي. وكذا تدتعياتها على الأمن الجزائري . وذلك في مسعى لرسم مقاربة جديدة وفق التغييرات الحاصلة في تونس وليبيا ومالي.بحيث أن التركيز يتم على دول الجوار وبالأخص دول الميدان التي تتقاسم معها الجزائر مصالح إستراتيجية خاصة فيما يتعلق بامن الحدود , وتعمل معها سويا على التصدي لظاهرة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود. حيث عبرت دول الميدان (الجزائر و مالي و موريتانيا و النيجر) عن عزمها على مواصلة مكافحة الارهاب و الجريمة المنظمة العابرة للأوطان في منطقة الساحل و ارساء أسس بيئية مستدامة لفائدة السكان. كما تعمل الجزائر على ترقية التعاون المتعلق بمراقبة و تأمين الحدود من أجل منع أي حركة أسلحة أو لجماعات ارهابية و تفادي أن يجد هؤلاء ملجئا لهم في منطقة أخرى خاصة الجنوب الجزائري ويعتبر انشاء لجنة الأركان العملياتية المشتركة في 2009 بتمنراست . و وحدة الاتصال والتنسيق على مواصلة جهودهما لضمان تنسيق "أفضل" في مجال مكافحة الجماعات الارهابية و شبكات الجريمة المنظمة العابرة للأوطان بما فيها شبكات تهريب المخدرات[2] كما شجعت دول الميدان المؤسسات المختصة في بلدانهم على تعزيز التعاون و المساعدة سيما في مجالات العدالة و الجمارك و شرطة الحدود و مكافحة تبييض الأموال و الجريمة المنظمة و المتاجرة بالمخدرات و بالبشر . و تعتبر الجزائر أن جهود دول المنطقة تتطلب دعم المجتمع الدولي في إطار استراتيجيات سديدة للاتحاد الافريقي و الامم المتحدة معتبرين أن الاستراتيجيات المختلفة لصالح منطقة الساحل ترمي إلى التكامل و احداث انسجام من أجل تحقيق الأمن و التنمية. كما تؤكد الجزائر و دول الميدان على أهمية التضامن الدولي من أجل دعم مالي وكذا دول المنطقة , خصوصا في ضل التوجه الى تبني الحلول العسكرية و الذي ادى لتدهور الاوضاع في مالي بسبب التدخل الفرنسي, و تعتبر أن بذل المزيد من الجهود من أجل تلبية الاحتياجات الانسانية للاجئين الماليين في الدول المجاورة و الأشخاص النازحين في مالي ومساعدتهم على العودة الى داخل مالي من اجل تحقيق امن إقليمي مستقر. كما أن الجزائر قدمت مساهمة معتبرة لحل الأزمة في مالي سواء من حيث الدعم اللوجستي أو من حيث المساعدة على التنمية. كما أنه خلال الأزمة المالية التزمت الجزائر بشكل كبير في التعاون مع القوات المسلحة المالية و بعدها في الجهود التي بذلت من أجل تأهيل هذه القوات المسلحة[3] أن الجزائر دعت

---

[1]- مقتطف من بيان اعلان الرباط: انظر الملحق رقم 02.

[2]- laurance aida ammour, **op,cit**,p 130,

[3]-Mali: Security, Dialogue and Meaningful Reform, **Africa Report N°201** | 11 April 2013,p 06,

للمشاركة في تكوين و التجهيز و في جعل عدد من وحدات القوات المسلحة لبلدان الميدان الثلاثة مالي وموريتانيا و النيجر عملية يعد واجبا و استثمارا للأمن الجماعي, و كما تسعى الجزائر إلى بناء نظرة مشتركة قائمة على الثقة المتبادلة الموجودة بين دول الميدان . وكذا الشركاء الخارجيين من الدول الكبرى وكذا المنظمات الإقليمية كالاتحاد الإفريقي و خاصة منظمة الايكواس بدول غرب إفريقيا بقيادة نيجيريا .[1]

اعتبر الاتحاد الإفريقي إستراتيجية دول الميدان (الجزائر و مالي و موريتانيا و النيجر) ،كنموذج بالنسبة لبلدان القارة ،كما أن الاتحاد الإفريقي و شركاؤه يتابعون باهتمام كبير مدى تطبيق الإستراتيجية الإقليمية لدول الميدان و آلياتها . و أكد أن مبادرة بلدان الساحل الأربعة هي أحسن ممارسة في مجال مكافحة الإرهاب، و في مجال التنمية على مستوى القارة نظرا للرهانات الإستراتيجية للمنطقة . إضافة إلى أن الإستراتيجية التي تبنتها دول الميدان، تستفيد من تغطية دولية و أنها تجد عدما دوليا باعتبارها نموذج لكامل القارة الإفريقية . و في هذا السياق قامت بلدان البحيرات الكبرى السبعة بمصادقة على إستراتيجية مماثلة لإستراتيجية دول الميدان، و كذلك وحدة الإدماج و الربط و الآلية التي تجمع رؤساء مصالح الاستعلامات لدول الميدان، قد استعملت كمثال لشبه المنطقة التي أنشأت آلية مماثلة . كما شجع مجلس الأمن و السلم الإفريقي في توصياته على جميع الدول الأعضاء و المجموعات الاقتصادية على إعداد استراتيجيات وطنية و إقليمية ضد الإرهاب، من خلال الاستلهام من بلدان الساحل. ودعا الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، إلى إنشاء مراكز إدماج و ربط على مثال مركز دول الميدان من اجل تسهيل تبادل المعلومات و التنسيق و تطبيق العمليات المشتركة . و قدم مثل إفريقيا الغربية التي تواجه التهديد الإرهابي لحركة الشباب المجاهدين في الصومال و عمليات القرصنة في المنطقة التي آدت إلى المصادقة على مبدأ إنشاء مركز دمج و ربط شبيه بمركز دول الميدان ،و يعتبر "ممارسة مثالية في إفريقيا". و أسس المركز الإفريقي للدراسات و البحث حول الإرهاب سنة 2004 من اجل الوقاية من الإرهاب، و مكافحته وفقا لمخطط عمل للاتحاد الإفريقي من اجل الوقاية من الإرهاب ومكافحته الذي تمت المصادقة عليه بالجزائر سنة 2002 . [2]

[1]-Katrine Høyer,Crisis in Mali ; A peacebuilding approach **,peace focus,** march 2013, p03,

[2]-Pierre Buyoya, African Union Perspectives on Mali and the Sahel , **Africa Meeting Summary ,** 26 March 2013,p 04,

خلاصة الفصل الثالث:

إن التعامل الامني الدولي مع مصادر الإرهاب و التطرف منذ 11 سبتمبر 2001. وكذا احتمال فشل عدد من الدول في شريط الساحل خصوصا (السودان ،التشاد ،مالي،النيجر و موريتانيا) بالنظر للأوضاع التنموية المتردية . و أمام الإهتمام المتزايد بالأمن الإقليمي للجزائر , خاصة مع موجة الحراك العربي و البحث عن ماهية التهديدات الأمنية التي تواجها دول الإقليم, و ما هي مصادر التهديدات؟ و كيف يمكن التعامل معها في إطار وضع إستراتجية شاملة لاحتواءها يتضح أن:

-النتيجة الاولى: رغم الاتفاق ما بين الدول المنطقة و كذا الاطراف الدولية على خطورة الإنزلاق الامني للأوضاع في مالي و ليبيا و تداعياتها الإقليمية . إلا أن غياب تنسيق في إطار استراتيجية إقليمية مشتركة ما بين الدول يعبر عن عدم الثقة المتبادلة, وهذا ما يخدم و يمثل حيز للتحركات التي تقوم بها الفواعل المهدد الأمن الإقليمي سواءا الإرهاب و الجريمة المنظمة. بسبب غياب تعاون أمني إقليمي فعال .

-النتيجة الثانية: بالنظر للموقع الإستراتيجي للمغرب العربي بحيث يتوسط المنطقة الفاصلة بين أوروبا باعتبارها تمثل العالم المتقدم وبين إفريقيا جنوب الصحراء كنموذج عن الضعف الدولاتي و الهشاشة المؤسساتية.وكذا انفتاح الجوار الإقليمي الجزائري على كل حركيات العولمة و أشكال التهديدات الأمنية. وهذا ما يفرض على الدول المغاربية خاصة للسعي لتطوير إستراتيجيات تكاملية لاحتواء وحل كل مصادر التهديد. مع الأخذ بعين الاعتبار التدخلات الخارجية في الإقليم و آثارها السلبية على الأمن الإقليمي.

خلاصة:

إن نهاية الحرب الباردة أدت و بشكل ملفت للانتباه إلى نشوء نظام دولي جديد قائم على قطب واحد , وهذا ما سمح بتغيير وجهات النظر حول الدراسات الامنية , بحيث عرفت مرحلة النهضة من خلال انتشار الدراسات الامنية حول المناطق الإقليمية. في سياق البحث في موضوع الأمن الإقليمي الجزائري. تتضح للباحث بالنظر إلى حجم التحديات التي تواجهها المنطقة على المستوى الإقليمي. بان الأمن الإقليمي يعرف حركية متسارعة في بيئة ما بعد 11 سبتمبر2001, باعتبارها meta-event. حيث تتعدد الفواعل من حيث الطبيعة: الدول , المنظمات الدولية و الإقليمية-وكذا الفواعل التحت دولاتية- و من حيث الاستراتيجيات المتبعة.

ـــ هذه البيئة الامنية المضطربة و التي تشكل تحديا وجوديا للأمن الجزائري , خصوص بإعتبار الجزائر تحتل موقع المحور في القضايا الأمنية الإقليمية , وكذا منطقة العبور للتهديدات الأمنية من الشمال و الجنوب. كما تواجه تحديات أمنية متشابكة المتمثلة في التهديدات الجديدة كالإرهاب .الجريمة المنظمة و تجارة السلاح و تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية، بحيث تعتبر الجزائر من الدول التي عانت من الهاجس الأمني, خاصة الإرهاب مع بروز التحدي الأمني في الجزائر بعد الإضطرابات التي حصلت في أكتوبر 1988، حيث بدأت تتضح ملامح التوترات الأمنية في الداخل الجزائري . بعدما بدأت الحركة الإسلامية تقوم بأعمال العنف حاد، مستعينة بجناحها العسكري المنظم مسبقا .كما إن العناصر الإسلامية التي كانت تستهدف رموز الدولة , ثم المدنين بالقتل بشكل عشوائي. بحيث تشير التقديرات إلى أنه يقتل كل أسبوع حوالي200جزائري، وهذا ما أدخل الجزائر في دوامة عنف أو موجة من اللاأمن هددت إستقرار البلاد, إضافة إلى ذلك و على المستوى الاقتصادي فإن المشاكل المتراكمة منذ فترة الأحادية قد تعززت في تلك الفترة مما زاد من حدة الأزمة الداخلية الجزائرية. كما إن تأثيرات التحدي الأمني على المستوى الخارجي حيث أصبح ينظر للجزائر على أنها مصدر التهديد للأمن الإقليمي. و قد صدرت ردود أفعال ضد ما يحدث في الجزائر.حيث أوقفت العديد من الدول الغربية تعاملاتها و مساعداتها للجزائر نظرا لسوء الأوضاع الأمنية بها. ويعتبر هذا الحيز الداخلي, من خلال تجربتها الخاصة مع الإرهاب , الذي أدى لتشكيل الهاجس الأمني لدى صانع القرار الجزائري , إضافة للإطار الخارجي وكذا مختلف المواقف الخارجية من الإرهاب , جوهر التصور الجزائري للأمن بصفة عامة , و القائم على الربط linkage بين المحددات الداخلية والإقليمية.

ـــ حيث إضافة للتصور الجزائري للأمن الإقليمي وفق معطيات الحرب الباردة , تبنت الجزائر مفهوم أوسع للأمن من خلال أمننة- أي بإعتبارها مواضيع أمنية يجب التعامل معها- التهديدات الامنية الجديدة , كما أن غياب التعاون الإقليمي الفعال بين الدول يعتبر من الأسباب الاساسية لتفشي التهديدات الأمنية -باعتبارها تكاليف اللاتعاون-بسبب الثغرات التي تخلفها .كل بعد

من أبعاد الأمن الإقليمي للجزائر يؤثر بطريقة مختلفة على التصور الجزائري للأمن بحيث أن:

ـــحيث أن ظاهرة العنف و الإرهاب المنتشر في إقليم الساحل و الصحراء يعد من أسباب اللاإستقرار الإقليمي. من خلال عدم إرتبطها بعوامل داخلية فحسب مثل الفقر وسوء الأوضاع السياسية و كذا عنف الدولة ،ولكنها ترتبط بالعوامل الخارجية، سواءا كانت من قبل أطراف إقليمية إفريقية، أو أطراف دولية و ذلك من منطق تحقيق أهدافها و مصالحها , والتي تؤدي إلى خلق بيئة ملائمة لتنامي تلك اللاأمن ،وما يزيد من انتشارها هو طبيعة السياسات الأمنية للدول الإفريقية في التعامل معها على أساس عسكري فقط. بدل السعي لتحقيق التنمية و التي تعتبر جوهر الامن. وهذا ما يشكل تهديدا ثنائي . الأول محلي أو داخلي من حيث: إستنزاف القدرات الوطنية للدول الإفريقية الضعيفة مثل التشاد و النيجر حيث نسبة الفقر تتجاوز الخمسين بالمئة من السكان، و التهديد الثاني الإقليمي و المتعلق بانتشار الإرهاب باتجاه الدول المجاورة خاصة بالنسبة للجزائر.

ـــرغم مبادرة الإتحاد الإفريقي للتعامل مع الإرهاب في منطقة الساحل, و كانت في إطار الجهود الإفريقية لمكافحة الإرهاب منذ منظمة الوحدة الإفريقية سنة 1992 , حيث تم الاتفاق على التعاون و التنسيق بين البلدان الإفريقية من أجل مكافحة الإرهاب ، ونظرا للمجهودات الدبلوماسية الجزائرية لاجل تجسيد منظورها للأمن الإقليمي تمثل في التوقيع على معاهدة الوقاية من الإرهاب و مكافحته في الجزائر سنة 1999 . حيث تم إعتبار أن الإرهاب و الجريمة المنظمة وكذا الهجرة الغير شرعية بأنها مترابطة . و أنها تمثل تهديدا أمنيا لاستقرار المنطقة ككل خاصة الساحل و الصحراء بإعتبارها أكثر المناطق التي تعاني من التهديدات الأساسية للأمن الإنساني. خاصة حقوق الإنسان، وقد نصت المعاهدة على ضرورة التنسيق بين الدول الإفريقية في المجالات الأمنية، تبادل المعلومات و الخبرات و الوقوف دون وصول أي موارد مالية أو أسلحة للجماعات الإرهابية و عدم السماح باتخاذ أراضيها قاعدة لتخطيط هذه الجماعات. ومع منظمة الإتحاد الإفريقي , و الذي أقر بأن الأمن قائم أساس على إحترام الحدود القائمة، عدم تدخل أي دولة عضو في الشؤون الداخلية لدولة أخرى، و حق الإتحاد الإفريقي أو المنظمات الإفريقية الإقليمية في التدخل في دولة عضو في الظروف الخطيرة المتمثلة في جرائم الحرب و الإبادة الجماعية بإعتبارها تهديدات للأمن و الاستقرار الإقليمي. و كذا التشديد على وضع سياسة دفاعية مشتركة للقارة الإفريقية، بعد إنشاء مجلس السلام والأمن الإفريقي في جويلية 2002 بجنوب إفريقيا لاجل دعم و للعمل على إدارة و تسوية النزاعات الإفريقية. وهذا ما تجلى في تدخل الإتحاد الإفريقي بداية من 2007 في الأزمة في دارفور بالسودان, وكما تم وضع "مخطط إفريقي" بالجزائر حول الوقاية من الإرهاب و مكافحته في 2002/09/11 والذي يحتوي على إستراتيجيات للوقاية من الإرهاب و مراقبة الحدود إضافة لتنسيق على المستوى الإقليمي و القاري وحتى العالمي.

ـ كما و في إطار التصور الجزائري للأمن الإقليمي, تعتبر الجزائر أن بناء المغرب العربي هو حاجة أمنية ملحَّة بالنظر إلى التهديدات المتعددة المنتشرة بالمنطقة و التي تعتبر التهديد الاساسي للأمن الجماعي الإقليمي و إستقرار المنطقة . من قبيل الإرهاب والهجرة غير الشرعية وتهريب البشر والمخدرات والأسلحة. وهي أخطار عابرة للحدود ولا يمكن لأي دولة بمفردها مواجهتها في غنى عن التنسيق والتعاون مع الدول الاخرى. بحيث إنه تهديد مشترك يستوجب إستراتيجية موحدة وتنسيقا وتشاورا وتحركا جماعيا. وفي غياب هذا المجهود الجماعي. وبذلك فإن غياب مغرب عربي موحد هو تكبيل لقدرات الدول لتحقيق الامن الإقليمي . وكما إن بناء المغرب العربي هو حاجة جيو-سياسية ستساعد على التعامل بنجاعة أكبر مع تحديات العولمة والتطور المستمر في محيط الإقليمي وفي الجوار الأورو-متوسطي وكذا في الشرق الأوسط. وتفعيل هذا البناء هو شيء إيجابي للشراكة الأورو-متوسطية بما يتيحه من فرص للتعاون المتوازي والتبادل التجاري،لأجل تعزيز الأمن الإقليمي.

ـ كما أن التفكك السريع للأمن الإقليمي مع الاحداث العربية وكذا الأزمة في مالي , والتدخل الخارجي أدت لهشاشة الامن القومي الجزائري في ظل التحولات العميقة في بيئة الإقليمية بحيث إرتباطات الامن القومي الجزائري بالديناميكيات و التحولات التي تشهدها أبعاد انتماءاتها الجيوسياسية، من ناحية الإدراك المحلي الجزائري و الإستراتيجيات الأمنية للقوى الكبرى التي تضيف تعقيدا أكثر لواقع الدائرة الإقليمية للأمن القومي الجزائري. خصوصا باعتبار التدخل الخارجي قائم على الحل العسكري فقط. دون السعي للمشاركة في مجهودات اإيمية.

ـ تستدعي الاهمية العلمية للموضوع في ضرورة إبقائه مفتوحا لمزيد من البحث و التطوير فيه وذلك من خلال طرح التساؤل حول مستقبل التصور الجزائري للأمن الإقليمي القائم على الإبقاء على الوضع الراهن . رغم الاختراقات الخارجية في بيئة أمنية يتميز بالاضطراب ,

الفهرس

العنوان: **الصفحة:**

الفصل الأول : الإطار النظري للأمن الإقليمي .....ص 01

المبحث الاول : توسع مفهوم الامن القومي.....ص 02

المطلب الاول: الامن التقليدي وطبيعة الدولة القومية:.....,ص 02

المطلب الثاني : توسع مفهوم الامن التقليدي.....ص 13

المطلب الثالث: مفهوم الامن الإنساني.....ص 17

المبحث الثاني: مفهوم الامن الإقليمي :..... ص 23

المطلب الاول: مستوى التحليل الإقليمي في الدراسات الدولية.....ص 23

المطلب الثاني : الروافد الفكرية لدراسة النظم الإقليمية.....ص 29

المطلب الثالث: الدراسات المقارنة للأنظمة الإقليمية.....ص 34

المبحث الثالث: المركب الامني الإقليمي.....ص 37

المطلب الأول: خصوصية القضايا الأمنية في دول الجنوب.....ص 37

المطلب الثاني: نموذج المركب الامن الإقليمي.....ص 39

المطلب الثالث: دور دولة المركزية في العلاقات الأمنية الإقليمية..... ص 42

الفصل الثاني: الوضع الأمني الإقليمي للجزائر.....ص 47

المبحث الاول : التهديدات الامنية في الفضاء المغاربي و العربي.....ص 49

المطلب الأول: النزاعات الحدودية الإقليمية للجزائر.....ص 49

المطلب الثاني: تأثير قضية الصحراء الغربية على الأمن الإقليمي.....ص 52

المطلب الثالث: الوطن العربي و الترابط الامني.....ص 56

المبحث الثاني :الاوضاع الامنية لدول الساحل و الصحراء.....ص 59

المطلب الأول:التحديد الجيوبوليتيكي لدول الساحل و الصحراء.....ص 59

المطلب الثاني: دراسة في البيئة الامنية للمنطقة.....ص 61

المطلب الثالث: تأثير الفوضى الامنية في المنطقة الساحل والصحراء على الجزائر.....ص 63

المبحث الثالث : التحديات الامنية و دول شمال البحر المتوسط:.....ص 65

المطلب الأول: التهديدات الامنية في الفضاء المتوسطي.....ص 65

المطلب الثاني:السياسات الامنية الاوروبية اتجاه دول جنوب المتوسط.....ص 69

المطلب الثالث: اثر الحرب العالمية على الإرهاب وتدخل الولايات المتحدة الامريكية.....ص 73

الفصل الثالث : السلوكات الإقليمية الجزائرية :.....ص 77

المبحث الاول : المجهودات الامنية الإقليمية للجزائر.....ص 79

المطلب الأول: محددات التصور الجزائري للأمن.....ص 79

المطلب الثاني: تحليل السياسة الإقليمية الجزائرية.....ص 81

المطلب الثالث: العقيدة الأمنية الجزائرية.....ص 84
المبحث الثاني: الأمن الإقليمي في ضل للحراك العربي.....ص 88
المطلب الأول: الاثار الأمنية للازمة في تونس.....ص 88
المطلب الثاني: الاثار الأمنية للازمة في ليبيا.....ص 91
المطلب الثالث: الاثار السلبية للتدخل الإنساني في ليبيا:.....ص 93
المبحث الثالث:الاستجابة الجزائرية للتغيرات في البيئة الأمنية الإقليمية.....ص 97
المطلب الأول: تعزيز التعاون العسكري مع دول الجوار.....ص97
المطلب الثاني: تكثيف ودعم التعاون الإقليمي:.....ص 98
المطلب الثالث:استراتيجية التعاون الجزائري مع دول الميدان:.....ص 101
خلاصة:.....ص 104

قائمة المراجع:

الكتب:

أولا: باللغة العربية:

1. العتيبي غالب بن غلاب, **جامعة الدول العربية وحل المنازعات العربية,** مركز الدراسات والبحوث بجامعة نايف العربية للعلوم الامنية, 2010,
2. التل احمد يوسف,**الارهاب في العالمين العربي و الغربي,** ط1, دائرة المطبوعات و النشر, عمان , الاردن, 1998
3. الحاج علي، **سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2005،
4. بالعيد عبد السلام، **الغاز الجزائري بين الحكمة و الضلال،** دار بوشان، الجزائر.1990.
5. برهان غليون,**المحنة العربية ,الدولة ضد الأمة،** مركز دراسات الوحدة العربية،لبنان. د س ن.
6. بريجنسكي زبيغنو,**الاختياز:السيطرة على العالم ام قيادة العالم**,تر:عمر الايوبي,دار الكتاب العربي, بيروت , لبنان,2004,
7. بن عنتر عبد النور، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي**. الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005
8. بوالشعير السعيد: **القانون الدستوري و النظم السياسية المقارنة**, ج01,ط08, ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر, 2007,
9. بيليس جون و ستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**. تر: مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، , 2004،
10. دغبار عبد الحميد, **جامعة الدول العربية و الأمن الإقليمي العربي,معالم التغيير,,,وامال التغير**, دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع, الجزائر,2011
11. دورتي جيمس,روبرت بالستغراف, **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**.تر:وليد عبد الحي.المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع. الكويت,1985
12. ربيع حامد، **نظرية الأمن القومي العربي والتطور المعاصر للتعامل الدولي في منطقة الشرق الأوسط،** دار الموقف العربي، القاهرة، 1984
13. صادق عبد المجيد,**أمن الدولة و النظام القانوني للفضاء الخارجي**, جامعة القاهرة,مصر 1976
14. صبري إسماعيل مقلد، **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات**. الكويت: دار السلاسل، 1985،
15. صديق مُحَمَّد صلاح, سامح عثمان أحمد. موسوعة المعرفة. ط4. الإسكندرية: عتبة الثقافة،2007
16. عبد الغفار احمد و اخرون, **العولمة و الديموقراطية و التنمية في افريقيا , التحديات و التوقعات,** مركز البحوث العربية الافريقية. القاهرة , مصر, د س ن.
17. غالية إسماعيل معراف، **الأمم المتحدة والتراعات الإقليمية**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية 1995 ،
18. فرج انور مُحَمَّد- **النظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة**,مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية, السليمانية, د م ن,
19. قنايزية عبد المالك. **حرب أكتوبر 1973, الوحدات الجزائرية في الشرق الاوسط,** مطبعة الجيش, الجزائر, 1999
20. مُحَمَّد السعيد ادريس, **تحليل النظم الإقليمية,دراسة في اصول العلاقات الدولية الإقليمية**.مركز الدراسات السياسية الاستراتيجية,القاهرة, مصر, 2001,
21. مزرة نوري جعفر.**النزاعات الاقليمية في ظل القانون الدولي**.ديوان المطبوعات الجامعية .الجزائر, دس ن

22. هلال علي الدين و جميل مطر, **النظام الإقليمي العربي,دراسة في العلاقات السياسية العربي**ة,ط3,مركز الدراسات الوحدة العربية, د س ن, لبنان

الكتب باللغة الأجنبية:

أولا: باللغة الفرنسية:

1. battistilla dario,**theories des relations internationales,** 3eme edition,sciences po les presses
2. bichara khader,**le grand maghreb et europe**,CERMAC, bruxrlles, 1992,
3. boualem bouguetaia, **les frontieres meridionale de algerie de l'hinter-land a l'hti-possidetis**, alger,edition SMED,1981,
4. Delcourt Barbara, **Théorie de la sécurité**, Bruxelles, institut d'études européennes, 2006
5. dussouy Gerard,**les theories de l'interetiques: traite de relations internationales,** l'harmattan, france , 2008,
6. france,2009,
7. Georges MUTIN,**Le Monde arabe face au défi de l'eau Enjeux et Conflits,**Institut d'Etudes Politiques de Lyon,2009,
8. grimond nicole, **la politique extérieure de algerie (1962-1978)** , edition rahma, 1994,
9. Guillaume Devin, **Sociologie des relations internationales**, Paris, La Découverte (Repères), 2002,
10. paquin stephan et deny deschenes **,introduction aux relations internationales: theories,pratiques,** enjeux, cheneliere education ,canada, 2008,
11. roche Jean jacque,**theories des relations internationales** , mostrestien, CLEFS,4eme edition paris, france,2004,

ثانيا: باللغة الانجليزية:

1. acharya amitav, alastair iain johnson,**crafting cooperation .regional international institutions in comparative prespective,**cambridge,2007
2. ademole abass, **regional organizations and developement of collective security**, hart
3. Aghrout Ahmed , Redha Bougherira,**Algeria in transstion reforms and development prospect** RoutledgeCurzon, 2004,
4. arregui toft ivan **, How the Weak Win Wars ATheory of Asymmetric Conflict ,** cambridge university press,2005,

5. Bakker,Edwin **,Jihadi terrorists in Europe,** netherlands institute on internatioanl relations ,clingendael , 2006
6. Barry Buzan, Ana Gonzalez-Pelaez, **International Society and the Middle East, English School Theory at the Regional Level**, palgrave,2009,
7. baylis john and steve smith **: the globalization of world politics,an introduction to international relations,** second edition ,oxford university press ,2001,
8. Booth Ken and Tim Dunne, eds, **Worlds in collision: terror and the future of global order ,** Palgrave, 2002
9. bougherira mohamed redha, **algeria's foreign policy 1979-1992: continuity and / or change,** European Studies Research Institute School of English, Sociology, Politics and Contemporary History University of Salford, Salford, UK,1999,
10. branwen james, **decolonizing international relation**,rowman and littefield publishers ,USA,2006,
11. Brown Carl, **diplomacy in the middle east** tuaris, london, 2004,
12. brunn stanley,**11 september and its aftermath ,the geopolitics of terror**, franc cass edition, great britain,2004
13. burchill scott and others, **theories of international relations** ,3ed ,palgrave macmillian ,2005
14. Butler Michael, **International Conflict Management,** Routledge,2009,
15. Buzan Barry and Lene Hansen, **the evolution of International Security Studies,** cambridge university press ,2009,p10,
16. Buzan Barry and Ole Wæver, **Regions and powers. The structure of international security,** Cambridge, Cambridge university press, 2003
17. buzan barry, others **,the logic of anarchy,neorealism to structural realism**,colombia university press,1993,
18. buzan barry,**people,states and fear,the national security problem in international relations,** wheatsheaf books,great britain,1983,
19. Cavelty Dunn Myriam and Victor Mauer,**The Routledge Handbook of Security Studies ,** routldge, 2012,
20. checkel jeffery,**international institutions and socialization in europe**, cambridge,2007,
21. colin gray : **nuclear weapons and national style** ,hamilton press,1986,
22. connelly mattew, **A diplomatic revolution, algeria's fight for independance and the origins of the post cold war era,** oxford university press, 2002,
23. dabenet olevier, **the politics of regional intergration in latin america: theoritical and comparative explorations,** palgrave macmillan,2009,

24. danchin peter horst fischer, **united nations reforms and the new collective security** Cambridge University Press 2010
25. didier bigo, **IR theory and politics of europe integration, power security and community** , routledge,2000
26. Elana N. DeLozier,**Threats to Religious Legitimacy and State Security:The Kingdom of Saudi Arabia's Quest for Stable Continuity,**Thesis submitted to the faculty of Virginia Polytechnic Institute and State University,2005
27. Frederking Brian,**The United States and the Security Council,** routledge, 2007,p
28. funny couloumb,**economic theories of peace and war** , university of york, 2004,
29. george susan,**how the other half dies, the real reasons** ,1st edition,england,penguin books,1976,
30. gokhan yandis osman,**emerging regional security complex in central asia**,a these submitted to middle east techenical university ,turkey,2005,
31. graystal david **english as global language,** 2nd edition, cambridge,2003,
32. Greenspan Alan,**The age of turbulence : adventures in a new world**,THE PENGUIN PRESS NEW YORK ,2007,
33. griffiths martin ,**International Relations Theory for the Twenty-First Century An introduction ,** Routledge,2007
34. griffiths martin and others,**fifty key thinkres in international relations,** 2ed ,routledge,2009,
35. Grugel Jean,**Regionalism Across the North-South Divide**, routldge, 2005,
36. grugel jean,will hout**,regionalism across north-south divide**,routledge,2005,
37. guzzini stifano, dietrich jung **,contemporary security analysis and conpheghen peace research,** routledge, 2004,
38. held david and others,**global transformation:politics,economics,and culture polity,**cambrige press,1999,
39. Hess Stephen, Marvin Kalb, **The Media and the War on Terrorism,** Shorenstein Center on the Press, Politics and Public Policy, Harvard University,2003,
40. Higgins Rosalyn, Maurice Flory, **Terrorism and International Law,** routledge, 2003,
41. jakubi grygiel**,great power and geopolitical change**, the john hopkins university press,2006,
42. kalvi holsti, **the state, war and the state of war** , cambridge university press,1996
43. kaplan robert, **the coming anarchy** ,rando-house , new york,1997
44. keohan robert ,**institutions for earth** ,Cambridge,MIT press,1993,
45. Kirchner Emil and James Sperling**,EU security governance,**Manchester University

Press, 2007

46. kowert paul, **groupthink or deadlock : when do leaders learn from thier advisors,** new york national university,2002,
47. le bilon philippe, **the geopolitics of resources wars, ressource dependance,governance,and violence**,frank cass,new york,usa,2005, press, 2005,
48. lebew richard ,Barry R. Strauss **,Hegemonic Rivalry: From Thucydides to the Nuclear Age** ,Westview Press ,1991,
49. lebew richard,**identity and international relations,**sage publications,2008 ,USA,p03,
50. Lemke Douglas ,**Regions of War and Peace** ,cambridge , united kingdom, 2004
51. Lipschutz Ronnie , **On Security**, New York: Columbia University Press, 1995,
52. MacFarlane Neil and Yuen Foong Khong,**Human Security and the UN:A Critical History**, Bloomington and Indianapolis,2006,
53. mansbach richard and kirten rafferty, **introduction to global politics,** routledge,2008,
54. McAllister William B.,**Drug Diplomacy in the Twentieth Century, an international history** ,routledge, 2000,
55. mclean wyne, **regional complex security theory and insulator states: case of turkey,** university of tasmamia ,2009
56. mearesheimer john ,**The Tragedy of Great Power Politics**,New York: Norton, 2001
57. meirowitz adam ,**Political Game Theory:an introduction**, cambridge university press ,2007,
58. Mintz Alex,Karl DeRouen,**Understanding Foreign Policy Decision Making** , cambridge, 2010
59. neumann iver ,the uses of the other,the east in europe identity formation, **broderlines**, vol 09,1999,
60. osiel mark, **The End of Reciprocity, terror, torture, and the law of war**,Cambridge University Press ,2009
61. Overholt William ,**Asia, America, and the Transformation of Geopolitics,** rand corporation,2008,
62. publshing ,england ,2004
63. ramesh thakur,**the united nations ,peace and security**,cambridge, united kingdom ,2006,
64. Roe Paul ,**Ethnic Violence and the Societal Security Dilemma**,routledge,2005,
65. rosenau James, **Global Voices. Dialogues in International Relations**. Boulder Westview Press, 1993,
66. rosenau james, **globalization,security and national state; paradigm in transition**,state university of new york, 2005,

67. Salter Mark ,**Barbarians and civilisation in international relations,** pluto press, 2002,
68. samir amin, **eurocentrism**,2ed, monthly review press, new york, 2009,
69. Saurlin Pandapotan Siagian,**Third Generation Human Rights,**The Hague, The Netherlands November, 2008
70. Sempa P.Francis ,**geopolitics, From the Cold War to the 21st Century**,Transaction Publishers,USA, 2002,
71. semra rana gokmen, **geopolitics and the study of international relations,** middle east technical university ,turky ,2010,
72. Sheehan Michael, **the balance of power,history and theory,** routledge ,2005,
73. Slater David, **Geopolitics and the post-colonial : rethinking North-south relations,** Blackwell Publishing Ltd, UK,2004,
74. smith steve and martin hollis, **explaining and understanding international relations,**,clarendon press,oxford,1990
75. Stephen C. Calleya, **Evaluating Euro-Mediterranean Relations**, routledge,2005
76. stephen chan, **grasping africa**, I.B.Tauris & Co Ltd edition, 2007
77. taliaferro jeffry **,balancing risks:great power intervention in the periphery**, ithaca , cornell university press ,1998,
78. taliaferro w, jeffrey **Neoclassical Realism, the State,and Foreign Policy:** Cambridge University Press, 2009,
79. tow william, **security politics in the asia-pacific ; a regional -global nexus,**cambridge press university, 2009,
80. triandafyllidou anna, **immigrants and national identity in europe**, routledge, 2003
81. Ulf engel,gorn rye olsen, **africa and the north:between globalization and mariginalization**,routledge,2005,
82. volker edmond , **the euro-arab cooperation** , leyden ,1979,
83. Waltz N.Kenneth , **man, the state and war**,columbia university press, 2001,
84. Waltz N.Kenneth ,**theory of international politics,** addison wesley publishing company , 1979,
85. weber cythenia ,**international relations theory:A critical introduction**,3ed edition, routledge, 2010,
86. Weldes Jutta , **Constructing National Interests: The United States and the Cuban Missil Crisis,** borderlines, volume 12,USA,1999
87. Wiener, Antje and Thomas Diez, **European Integration Theory,** Oxford, 2003,
88. Williams Michael ,**The Realist Tradition and the Limits of International Relations,** Cambridge, 2005

89. Williams Paul ,**Security Studies An Introduction** ,Routledge,new york,2008,
90. wunderlich jens uwe,**regionalism,globalization and international order, europe and south asia**, ashgate,2007,

الأطروحات و المذكرات:

1. ابصير احمد طالب, **المشكلة الامنية في منطقة الساحل والصحراء**, مذكرة ماجستير, جامعة الجزائر,2010
2. اسماء رسولي, **مكانة الساحل الافريقي في الاستراتجية الامريكية بعد احداث 11 سبتمبر** 2001, رسالة ماجستير, جامعة باتنة, الجزائر, 2011
3. آمال حجيج ,**الاتحاد الاوروبي كقوة معيارية في الاتحاد الاوروبي.نقل المعايير في مجال العدالة و الشؤون الداخلية-دراسة حالة المغرب**-رسالة ماجستير, جامعة باتنة, الجزائر,2012,
4. ايت خليفة عباس, **موقع النيباد في السياسة الخارجية الجزائرية**, مذكرة ماستر, المدرسة الوطنية العاليا للعلوم السياسية, الجزائر,2012,
5. بروسي رضوان ,**الدمقرطة و الحكم الراشد في إفريقيا:دراسة في المداخل النظرية,الاليات و العمليات,ومؤشرات قياس نوعية الحكم**,رسالة ماجستير ,جامعة باتنة, الجزائر,2009

بن سعدون اليامين,**الحوارات الأمنية في المتوسط الغربي بعد نهاية الحرب الباردة:دراسة حالة مجموعة 5+5**.مذكرة ماجستير,جامعةباتنة,الجزائر.2011,

6. بوزرب رياض ,**التراع في العلاقات الجزائرية المغربية 1963-1988**, شهادة الماجستير,جامعة قسنطينة, الجزائر,2008,
7. بوعرعور امينة, **صنع قرار السياسة الخارجية الجزائرية,1979-1992**, مذكرة ماستر, المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية, الجزائر, 2013
8. حمزة حسام,**الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري**, رسالة ماجستير,جامعة باتنة, الجزائر,2010
9. حموم فريدة ,**الأمن النساني :مدخل جديد في الدراسات الأمنية** .رسالة ماجستير, جامعة الجزائر ,2004,
10. درغوم اسماء,**البعد البئي في الأمن الإنساني-مقاربة معرفية-** شهادة ماجستير.جامعة قسنطينة.الجزائر. 2009,
11. ربيعي سامية, **اليات التحول في النظام الإقليمي-النظام الإقليمي لشرق اسيا**. رسالة ماجستر ,جامعة قسنطينة , الجزائر,2008,
12. سعادة ابراهيم, **الجزائر و الأمن الإقليمي**. رسالة ماجستر,كلية الحقوق,جامعة الجزائر
13. سمارة فيصل .**البعد الانساني في الشراكة الاورومغاربية من مسار برشلونة الى غاية الاتحاد من اجل المتوسط -1995-2008.** شهادة دوكتراه. جامعة تيزي وزو. الجزائر. 2013
14. ظريف شاكر , **البعد الامني الجزائري في منطقة الساحل و الصحراء الافريقية**, مذكرة ماجستير, جامعة باتنة, الجزائر,2010
15. عديلة مُحَمَّد الطاهر ,**أهمية العوامل الشخصية في السياسة السياسة الخارجية الجزائرية-1999-2004** , مذكرة ماجستير, جامعة قسنطينة, الجزائر,2005,
16. عزالدين بعزيز .**سياسة الجزائر المغاربية من سنة 1962 الي سنة 1995** ,مذكرة ماجستير,جامعة الجزائر, الجزائر ,1997.
17. عياد مُحَمَّد سمير, **مستقبل النظام الاقليمي العربي بعد احتلال العراق**, رسالة ماجستير, جامعة الجزائر,2004

18. قريب بلال,**السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي من منظور اقطابه(التحديات و الرهانات)**,مذكرة شهادة ماجستير - جامعة باتنة- الجزائر,2011
19. لحلوح بلقاسم,**دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات المسلحة**,رسالة ماجستير, جامعة البليدة, الجزائر,2004,
20. موساوي لخضر، **الرهانات الإقليمية للأمن الوطني الجزائري**. مذكرة ماجستير،جامعة الجزائر,2010

المجلات:

1. **" أزمة مالي: متاهة الانقلاب والانفصال"**. مركز الجزيرة للدراسات الإستراتيجية، أبريل 2012
2. احمد ادريس, الازمة الليبية و تداعياتها الأمنية على المغرب العربي.**مركز الدراسات المتوسطية و الدولية**, العدد06, سبتمبر2012.
3. بدر عزيزة، **الصحراء الغربية ومفاوضات 2007 .. حجر في ماء البحيرة الراكد**, مجلة السياسة الدولية، العدد :170, القاهرة، أكتوبر 2007
4. بن عنتر عبد النور, _الازمة الليبية ,غياب جماعي وخلافات ثنائية, **.مركز الدراسات المتوسطية و الدولية**, العدد06, سبتمبر 2011,
5. بويبية نبيل, **مسألة التوارق في المقاربات الأمنية للدول المغاربية دراسة في طرق التوظيف**, الملتقى الوطني الاول حول اشكالية الامننة في المغرب العربي, جامعة جيجل, الجزائر,مارس 2011.
6. حربي سليمان عبد الله, **مفهوم الأمن, مستوياته وصيغ تهديده**.في المجلة العربية للعلوم السياسية, مركز الدراسات العربية,العدد22, لبنان,2009
7. حلواني أحمد, **أمن البحر المتوسط والآفاق المستقبلية من وجهة النظر العربية**, ورقة القيت في الملتقى الدولي عن «**الجزائر والأمن في المتوسط»-واقع وآفاق**- جامعة قسنطينة ,الجزائر.2008
8. الخوري رياض.**تقويم اتفاقيات التجارة الحرّة بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدّة من جهة وبعض دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من الجهة الأخرى**, اوراق كارنغي, مركز كارنيغي للشرق الأوسط, العدد08,
9. الديحاني احمد صدقي,**الحوار الاوروبي-العربي:وجهة نظر عربية**. مجلة شؤون اقتصادية . العدد66,1984.
10. الراهنة والتطلعات المستقبلية، باريس: مركز الدراسات العربي ـ الأوروبي، 1996،
11. رويث كارلوس ميغيل, تر:مصطفى مُحَمَّد الامين, **الصحراء الغربية :1975-2005 ,تبدل متغيرات نزاع محاصر**. نشرة معهد ايلكانو الملكي, رقم 40/2005 . 2005,
12. زياد عقل، عسكرة الانتفاضة ... الفشل الداخلي والتدخل الخارجي في الجماهيرية الليبية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 184، أبريل.2012.
13. سينين فلورنسا,**الاتحاد من أجل المتوسط:تحديات وطموحات**, في الكتاب السنوي للبحر الابيض المتوسط:المتوسطي. المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط,2010,
14. عبد الحي، وليد: **"الثوارت الشعبية في المنطقة العربية"الخصائص العامة"**، مركز دارسات الشرق الأوسط، الأردن.2011,
15. عبد الفتاح، بشير."الأدوار المتغيرة للجيوش في مرحلة الثوارت العربية"، **مجلة السياسة الدولية** ,العدد 184 ، أبريل2011
16. علام أمين, **تونس... الإرهاب مستمرّ والحوار مجمّد**, جريدة وقت الجزائر, العدد 1447, يوم: الإثنين 04 نوفمبر 2013
17. فاليليرسوندي آنا بالاثيو **,مسار برشلونة: الشراكة بين ضفتي المتوسط**.تر,عادل زقاغ ,مجلة جورج تاون للشؤون

الدولية"، العدد الخاص بـ شتاء/ربيع 2004,

18. فيليو جان بيار, **القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي,** اوراق كارنجي, برنامج الشرق الاوسط, العدد 104, اكتوبر 2009, .
19. قسم الشؤون الإفريقية، " **هل ستشهد مالي استقرارا في القريب العاجل؟**". منارات افريقية،2012,
20. الكلاني،هيثم **مفهوم الأمن القومي العربي: دراسة في جانبيه السياسي والعسكري**، ندوة الأمن العربي: التحديات
21. المالكي احمد, **تطور الوضع في ليبيا ما بعد القذافي**, مركز الدراسات المتوسطية و الدولية, العدد06, سبتمبر 2011
22. مخلف هادي احمد، **المقومات الجيوستراتيجية للوطن العربي ،** مجلة آفاق عربية، العدد5، بغداد, العراق، 1985
23. مصطفى نادية محمود,نظرية العلاقات الدولية بين المنظور الواقعي و الدعوة لمنظور جديد. **مجلة السياسة الدولية** , العدد82-1987
24. مهابة أحمد، **"الاستفتاء في الصحراء الغربية امتحان جديد للأمم المتحدة"**، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، السياسة الدولية، العدد 117، يوليه 1994
25. موسى الحديد, **ظاهرة الثورات الشعبية: الدوافع و المحددات,** مركز دراسات الشرق الاوسط, الاردن, 2011
26. ميرشايمر جون ,صدام الجبابرة,من الافضل ان تكون وحشا ,لاان تكون وديعا, **مجلة السياسة الخارجية** ,العدد 146 , جانفي,

المجلات باللغة الأجنبية:

1. acharaya amitav , third world instability and international order after the cold war,
2. acharaya amitav ,the periphery as the core:third world and security studies, **YCISCS,occasional paper** number 28, 1994,
3. acharaya amitav, human security: east versus west , **institute of defence and strategic studies ,** singapore, september,2001,
4. acharaya amitav, international relations and area studies, towards new synthesis ,**ST anthony college** ,oxford university,2005
5. Adler Emanuel,The Spread of Security Communities Self-Restraint, and NATO's PostCold War Transformation : Communities of Practice,**European Journal of International Relations;** vol14,n02 2008,
6. alexender wendt,the state as person in international theory, **review of international studies**, vol30,2004,
7. Alexis Arieff **,Western Sahara,** Congressional Research Service, April , 2013,
8. alexis arieff, **algeria and crisis in mali,** actuelle de lIFRI,2012,
9. ammour laurance aida , la coopération de securite au maghréb et au sahal : l'ambivilance de algerie, **belletin de la securite africaine** ,n°18, fevrier, 2012,
10. ammour laurance aida, **évolution de politique de défense algerienne,** bulletin de documentation N°07, aout,2013,

11. ammour laurance aida, security issues emerging in the maghreb and sahal after arab spring , **MED panorama ,** n°128, 2012,
12. Angel Danielle, The Arab Spring & Terrorism **,The Arab World Geographer** , no 02,2011,
13. Anna Theofilopoulou , The United Nations and Western Sahara A Never-ending Affair, **Special Report 166,**
14. baldwin david,the concept of security**, review of international studies**, vol,19 ,n03, 1997,
15. barkawi tarak, mark leffely, the post colonial moment in security studies, **review of international studies** ,vol 32, 2006,
16. Belhocine Sadek ,Le chef du gouvernement libyen depuis hier à Alger , **le midi libre**, 2013,
17. BERNARD HUYGHE FRANCOIS**,**Facebook, Twitter, Al-Jazeera et le "Printemps arabe", **OBSERVATOIRE GÉOSTRATÉGIQUE DEL'INFORMATION**, IRIS, 04 AVERIL, 2011
18. Bernard Ravenel , « mer commune, sécurité commune», **Confluences méditérranée**,N°2 ,hiver1991
19. bjorn hettne,globalization and new regionalism, **international studies review,** vol 05, n 02 ,2009,
20. booth ken, security and emanicipation , **review of international studies** ,vol 17,n04,1991,
21. brooks stephen Dueling Realisms **International Organization** -vol 51,n- 3, 1997,
22. Buyoya Pierre, African Union Perspectives on Mali and the Sahel , **Africa Meeting Summary ,** 2013,
23. caroline thomas, peter wilking, still waiting after all this years**, political studies association** , vol06 ,2004,
24. casper hendrick cloossen, the africanist delusion: in defence of the realist tradition and the neo-neo synthesis, **journal of politics and law,** vol04 ,n01, 2011
25. Chaouchi Mustapha, **A la recherche d'une nouvelle approche diplomatique,** journal le jour d'algerie, dixieme annee, n° 3094, 2013,
26. Charles Saint-Prot et Zeina el Tibi, Quelle Union pour quelle Méditerranée **?,Études géopolitiques** vol 09, 2008
27. checkel jeffery ,constructivist approaches to european intergration, **centre for european studies,** university of oslo,N06,2006
28. De lombaerde pilippe and others,the problem of comparision in comparative regionalism , **robert schuman fondation** ,vol 09,n07,2009,
29. diez thomas ,speacking europe,the politics of european intergration,**journal of european**

public policy, vol 06 ,n04,1999,

30. elman colin ,why no neorealist theories in foreign policy, **security studies** ,vol 06-1996,
31. Fareed Zakaria, Realism and Domestic Politics: A Review Essay ,**International Security**, Vol. 17, No. 1 , 1992
32. fawcett louis,exploring regional demains:A comparative history of regionalism, **international affairs,** vol08 , n03 ,2004
33. Fearon D. James ,DOMESTIC POLITICS, FOREIGN POLICY, AND THEORIES OF INTERNATIONAL RELATIONS**, Annual review of political sciences** ,vol01 -1998.
34. Finn Laursen, Theory and Practice of Regional Integration , **Jean Monnet/Robert Schuman Paper Series** Vol8,No3,2011,
35. finn laursen,comparative regional prespective, **cambridge review of international affairs**, vol 17,n 02, 2004,
36. Gideon Rose ,Neoclassical Realism and Theories of Foreign Policy **, World Politics**, Vol. 51, No. 1-1998,
37. gourevitch peter, the second image reversed, the international sources of domestic politics **, international organization** , vol 34, n 04, 1978,
38. Høyer Katrine,Crisis in Mali ; A peacebuilding approach **,peace focus,** march 2013,
39. j n goldgeir -p tetlock : **psycology and international relations theory** , annual review of political sciences ,vol04,washington university,2001,
40. Juneau Thomas, Neoclassical Realist Strategic Analysis: A Statement, **European Consortium on Political Research Graduate Student Conference** Dublin, Ireland, 30 August-1 September 2010
    a. jutta weldes, constructing national interests**, european journal of international relations**, vol 02,1996,
41. Keohane Robert O. The Promise of Institutionalist Theory, **International Security** ,1995
42. kerr pauline,the evolving dialictic between state centric and human centric security, **working paper** ,canbera ,september,2003,
43. Kim Lee, The Amazigh's Fight for Cultural Revival in the New Libya: Reclaiming and Establishing Identitiy Through Antiquity ,**Seattle Journal for Social Justice**,Volume 11 | Issue 1, 07_01 2012,
44. lee ray james, integrating levels of analysis in world politics, **journal of theoretical politics** ,vo13,n 04,2001,
45. Lesser Ian, Policy toward Algeria after a Decade of Isolation**, Mediterranean Quarterly**: Spring 2001**,**
46. macleod alex, identite,securite et la theories des relations internationales**,études**

internationales,vol35,n 01 , 2009,

47. mansbach Richard _international relations and information techenology**, international relations** , vol 02-2007
48. matia vannoni,failed states and failed theories ,the re-securization on under-developement **,via degli ulivi ,savona**,italy 2009,
49. Mearsheimer John ,**back to the futur, instability in europe after the cold war**, international security, vol 15, n 01,1990,
50. Mearsheimer John ,WHY WE WILL SOON MISS THE COLD WAR**, Atlantic Monthly Online,** August 1990,
51. Mearsheimer John, 'The False Promise of International Institutions', **International Security**
52. Mervat Rishmawi, The League of Arab States in the Wake of the "Arab Spring"**, KFG Working Paper Series,** No. 39 | May 2012
53. Metz Steven ،Is Libya the End of NATO? ،**Global Times** ،16 April 2011،n 2451,
54. michael dillon, luis lobo-guerrero, bio-politics of security ; an introduction, **review of international studies**, vol 34, 2008,
55. mohamed ayoob, inequality and theorizing in international relation: the case for subaltern realism, **international studies review,** vol 04,n 03, 2002,
56. moravicsk andrew , taking perfermances seriously, A liberal theory of world politics, **international organization,** vol 51,n 04, 1997,
57. morgenthau hans, **Another "Great Debate": The National Interest of the United States,** The American Political Science Review, vol04-1952,
58. Morton A. Kaplan , The New Great Debate: Traditionalism vs. Science in International Relations **, World Politics,** Vol. 19, No. 1,Oct., 1966,
59. nacha tschrigi,security and development politics, **international peace academy** ,bonn, 2005
60. narimane rami, une strategie commune pour vaincre le terrorisme, **la tribune,** n°5532, 2013
61. nguyen vu tung, vietnam's membership of ASEAN ,A constructivist interprétation ,**contemporary south asia** ,vol03,N01,2009,
62. nobuo okawara,peter katzanstien's contribution to the study of east asian regionalism, **journal on east asia studies,** vol02,n05,2006
63. onuf nicholas, levels ,**european journal of international relations** , vol 01,n 35, 1995,
64. osvaldo saldias , comparative regionalism and the challenge of theorizing: lessons from the process of legal intergration in the indean community, **german research fondation** ,

2010

65. oye Kenneth : explaining cooperation under anarchy,hypotheses and strategies,**world politics** ,VOL08, N°01 ,1985,
66. Petr SUCHÝ, ROLE OF SECURITY AND STRATEGIC STUDIES WITHIN INTERNATIONAL RELATIONS STUDIES, **DEFENCE AND STRATEGY** ,2006
67. putnam robert, diplomacy and domestic politics: the logic of two level games, **international organizations,** vol 42, n 03, 1988,
68. raja thomas, what is third world security ?**,annual review of political sciences,** vol 01,2003,
69. rita floyd , human security and copenhagen school's securization approach, **human security journal**,vol 05, 2007,
70. rizwan amer, south asian security complex and pakistani-united states relation post 09/11,**IRPRI journal**,n02, 2010,
71. robert jervis, **the future of world politics:will is resemble the past**, international security, vol 16, n 03,1991,
72. roland paris,human security-paragigm shift or not air **,international security ,**vol 1, n02, 2001,
73. rudi guraziv: **is regionalism a stumbling block or stepping ston in process of globalization?** Middelex university, 2008,
74. sadek belaid, dix ans de dialogue euro-arabe: un essai d'evaluation**,revue algerienne des sciences juridiques, economiques, et politiques,** vol21,n 03,1984
75. saidy brahim , **perception de securite nationale au maghreb et au moyen orient,** institute québécois de haut etudes internationales, université de laval, canada ,2013
76. shashank joshi,honor in international relations, **working paper series,wheatherhead centre for international affairs**, n0146,2008,
77. shaun berslin and others, regions in comparative prespective, **CSGR working paper**, n107 ,2002,
78. singer david, the level of analysis problem in international relations **,world politics** ,vol 14, n 01, 1961,
79. Spencer Claire , **"Algeria: North Africa's Exception**?," Chatham House, 2011
80. Spencer Claire , STRATEGIC POSTURE REVIEW: **ALGERIA** , July 25, 2012,
81. stevan david, explaining third world alignement, **world politics,** vol32 , n02 ,1991
82. Steven R. David, Explaining Third World Alignment, **World Politics,** Vol. 43, No. 2 1991
83. Taliaffero Jeffrey, Security Seeking under Anarchy : Defensive Realism Revisited,

International Security, vol. 25,n 01,2000,

84. tanga borzol ,comparative regionalism:A new research agenda, **KFG working paper serie** ,n28, 2011 ,
85. Thierry Balzacq,La politique européenne de voisinage, un complexe de sécurité à géométrie variable, **Cultures & Conflits**,Numéro 66 . 2007
86. Thies, G, Cameron , Role Theory and Foreign Policy **International Studies Association Compendium Project,** usa,may,2009,
87. ullman richard, redefining security ,**international security** ,vol 08, n10, 1983
88. **UnitedStatesInstitute of Peace,** 2006
89. valarie reboud,**amertya sen:un economiste du développement** ,agence française de developpement ,departement de recherche,2008,
90. WALT Stephen, The Renaissance of Security Studies, **International Studies Quarterly,** vol. 35, n°2, 1991,
91. Waltz N. Kenneth ,international politics is not foreign policy, security studies ,vol 06-1996,
92. Waltz N. Kenneth , The Stability of a Bipolar World ,**Daedalus**, Vol. 93, No. 3, 1969,
93. Waltz N. Kenneth ,Structural realism after the Cold War, **International Security,** vol. 25, no. 1,2000
94. waltz kenneth **,**realist thought and neorealist theory**, journal of international affairs** , n31,1984
95. Waltz N.Kenneth ,The Emerging Structure of International Politics, **International Security,** Vol. 18, No. 2. 1993,
96. Wendt, Alexander Anarchy is what States Make of it: The Social Construction of Power Politics, **International Organization**, Vol. 46, No. 2. 1992
97. wight martin,**international theory: the three tradtions**, leicester university press, 1992,
98. wilkin peter, global poverty and orthodox security **,third world quarterly** ,vol 23, n04 ,2002,
99. Yahia Zoubir, The United States and Algeria: The Cautious Road to Partnership , **The Maghreb Center Journal**, Issue 1, Spring/Summer 2010,
100. **YCISCS,occasional paper** number 42, 1996,
101. Zahra Abotorabi Ardestani, Human Rights and Terrorism in Middle East **2nd International Conference on Social Science and Humanity IPEDR** ,vol.31, 2012,
102. zeev almong, isreali naval power **,military and strategic affairs**, vol03, n01, 2001,

الجرائد:

1. أشرف مُحَمَّد كشك، السياسات الجديدة لحلف الناتو ودلالاتها الإقليمية، **صحيفة عمان العمانية**، 12 جانفي2011.
2. برقوق أمحند ,"التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي".**جريدة الشعب**. العدد14466 .2008

التقارير

1. **التقرير الاستراتيجي المغربي 2003-2005,** مركز الدراسات و الابحاث في العلوم الاجتماعية, التقرير الثامن, الدار البيضاء,2005,
2. تقرير منظمة العفو الدولية, **تونس في خضم الثورة: عنف الدولة اثناء الاحتجاجات المناهضة للحكومة** , ط01, 2011

التقارير باللغة الغربية:

1. Mali: Security, Dialogue and Meaningful Reform, **Africa Report N°201** | 11 April 2013

نحو استراتيجية أمنية مغاربية مشتركة

اجتماع وزراء داخلية دول اتحاد المغرب العربي

بيان الرباط

انطلاقا مما صدر عن الدورة الثلاثين لمجلس وزراء خارجية اتحاد المغرب العربي المنعقدة بالرباط بتاريخ 18 فبراير 2012 الرامية إلى وضع المبادئ العامة لسياسات أمنية مغاربية.

واستنادا إلى توصية مجلس وزراء خارجية دول اتحاد المغرب العربي المنعقد بالجزائر بتاريخ **09** يوليو **2012** المخصص لإشكالية الأمن في منطقة المغرب العربي وما تضمنه "بيان الجزائر" الصادر عن هذا الاجتماع.

واعتبارا للتحولات والتطورات التي تشهدها منطقة المغرب العربي والتحديات الأمنية التي تواجهها، بالنظر إلى الأوضاع الأمنية الطارئة في محيطها الإقليمي، خاصة منطقة الساحل والصحراء، وما ترتب عنها من تداعيات على أمن واستقرار المنطقة.

وتأكيدا لما جاء في"خطة عمل طرابلس" الصادرة عن المؤتمر الوزاري الإقليمي حول أمن الحدود المنعقد يومي **11** و **12** مارس **2012** بطرابلس.

وبناءً على ما تضمنه الإعلان الصادر عن الدورة الخامسة عشر لندوة وزراء داخلية بلدان غرب البحر الأبيض المتوسط مجموعة (**5+5**) المنعقدة بالجزائر يومي **08** و **09** أبريل **2013**.

و طبقا لاستراتيجية الأمم المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب، وما تضمنته خطة العمل الملحقة بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر بتاريخ **08** سبتمبر **2006**.

والتزاما بمعاهدة مراكش لإنشاء اتحاد المغرب العربي، خاصة المادتين **14** و **15**، وتأكيداً على أن إتحاد المغرب العربي خيار إستراتيجي لبناء فضاء سياسي واقتصادي، يستجيب لطموحات وتطلعات الشعوب المغاربية في التكامل والاندماج، وأداة للحوار مع الشركاء الإقليميين والدوليين.

وبدعوة كريمة من حكومة المملكة المغربية،

عقد مجلس وزراء داخلية دول اتحاد المغرب العربي اجتماعه بتاريخ **21** أبريل **2013** بالرباط، بمشاركة كافة الوزراء وبحضور الأمين العام لاتحاد المغرب العربي.

استعرض الوزراء التحديات والمخاطر التي تهدد أمن واستقرار الدول المغاربية، خاصة في ظل تفاقم الأوضاع الأمنية في منطقة الساحل والصحراء، و أكدوا على أن الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود ولاسيما الاتجار بالأسلحة و

المخدرات والهجرة غير الشرعية وتبييض الأموال وما بينها من روابط وثيقة، تشكل جميعها تهديدا خطيراً على أمن واستقرار الدول المغاربية ومحيطها المجاور.

و اتفقوا على ما يلي:

أولا : في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة:

1- التأكيد على بذل كافة الجهود من أجل مكافحة الإرهاب واجتثاث جذوره، باعتبار أن هذه الظاهرة تستلزم مواجهة جماعية منسقة ومستمرة، بحكم علاقات الجوار والانتماء لنفس الفضاء الجهوي للدول المغاربية وبالنظر إلى التحديات والتهديدات المشتركة التي تواجهها.

2- التنديد بالإرهاب بكافة أشكاله وأنواعه، لما يمثله من خطر محدق على سلامة واستقرار وأمن الدول المغاربية ولما يشكله من خطر مباشر عليها.

3- التأكيد على ضرورة مكافحة كافة الجماعات الإرهابية، بما في ذلك تلك التي تتستر بالدين الإسلامي السمح لتنفيذ مخططاتها.

4- توحيد الجهود وتكثيف التعاون بين الأجهزة الأمنية من خلال تبادل المعلومات والخبرات وتبني نفس المقاربة في مواجهة هذه الظاهرة وإحباط أساليب التنظيمات الإرهابية، في إطار المسؤولية المشتركة على المستوى الثنائي والمغاربي مع مراعاة الالتزامات الدولية لكل بلد مغاربي.

5- التأكيد على اعتماد مقاربة مغاربية شمولية أساسها الجمع بين العمل على توفير مقومات الأمن وتعزيز أسس التنمية بالتنسيق مع كل الشركاء الإستراتيجيين.

6- العمل على إرساء أسس شراكة أمنية بين دول اتحاد المغرب العربي ودول منطقة الساحل والصحراء.

7- التنديد بكافة أشكال دعم وتمويل الإرهاب مباشرة أو عن طريق الأموال المحصلة من دفع الفدية، و العمل على حرمان الجماعات الإرهابية من الملاذ الآمن، أو أي شكل من أشكال الدعم والمساندة، والرفض القاطع لعمليات الاختطاف واحتجاز الرهائن وكل أشكال التهديد التي تمارسها الجماعات الإرهابية بتمويل جرائمها، والدعوة إلى تجريم دفع الفدية والالتزام بقرارات مجلس الأمن الدولي بهذا الشأن، لا سيما القرار رقم 1904.

8- الدعوة إلى تكثيف التعاون بين الدول المغاربية في مجال تبادل المعلومات حول أنشطة الجماعات الإرهابية وأماكن تواجدها ومصادر تمويلها ومنع عناصرها من التسلل عبر الحدود، وتسليمهم للدول الطالبة، استنادا للاتفاقيات القانونية والقضائية المبرمة بينها.

9- يثمن عقد اجتماع مجلس وزراء الشؤون الدينية لدول اتحاد المغرب العربي بتاريخ 24 سبتمبر 2012 بنواكشوط وما توصل إليه من توصيات تؤكد على ضرورة التحصين الفكري والثقافي للمجتمعات المغاربية عبر

التشبث بالمذهب المالكي والعقيدة الأشعرية بوصفهما قاسمين مشتركين للبلدان المغاربية الخمسة والسعي إلى بلورة إستراتيجيات موحدة لمواجهة استقطاب وتجنيد الشباب من قبل المنظمات الإرهابية.

10-اتخاذ التدابير الميدانية والعملياتية والعمل على التبادل الفوري للمعلومات بشكل واسع بين المصالح المختصة بدول اتحاد المغرب العربي للتصدي لظاهرة انتشار الأسلحة وتهريبها عبر الحدود لمنع الجماعات الإرهابية وتلك الضالعة في الجريمة المنظمة من تعزيز قدراتها.

ثانيا : في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر

شدد الوزراء على ضرورة أخذ البعد الإنساني بعين الاعتبار في معالجة ملف الهجرة وعلى تشجيع حرية التنقل والهجرة الشرعية لما في ذلك من إثراء حضاري وينموي على الصعيدين الإقليمي والدولي.

ولمجابهة شبكات الاتجار بالبشر والحد من التدفقات غير الشرعية للمهاجرين دون المساس بكرامتهم في إطار مقاربة شمولية ومتوازنة ومتضامنة، تم التأكيد على :

1- تكثيف الجهود، في إطار المسؤولية المشتركة، للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية وجرائم الاتجار بالبشر وذلك بالتعاون مع الشركاء الأوروبيين والمنظمات الدولية المعنية من أجل ضمان معالجة أفضل لتدفق المهاجرين غير الشرعيين إلى دول اتحاد المغرب العربي التي تحولت إلى بلدان استقرار، مع ما يترتب عن ذلك من أعباء مادية ومعنوية بالنسبة لها وما يحمله من مخاطر ترتبط بانتشار الجريمة المنظمة.
2- الدعوة إلى تعزيز حرية التنقل والإقامة بين دول الاتحاد باعتبارها مكسبا مغاربيا من خلال آليات يتم الاتفاق بشأنها.
3- العمل على بلورة إستراتيجية مغاربية في مجال محاربة الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر تعزز وتكمل الجهود الإقليمية والدولية في هذا المجال.
4-

ثالثا : في مجال مكافحة الاتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية

للحيلولة دون تنامي ظاهرة الاتجار بالمخدرات بكل أنواعها وما يترتب عنها من أخطار محدقة على أمن وسلامة وصحة مواطني الدول المغاربية واقتصادياتها ومراعاة للتحولات التي تعرفها هذه الظاهرة، تم الاتفاق على :
1- مكافحة شبكات الاتجار بالمخدرات و المؤثرات العقلية، لما لها من ارتباط وثيق بأنشطة العصابات الإجرامية ولا سيما الإرهابية منها.
2- تكثيف تبادل الخبرات والمعلومات والتقنيات الحديثة لكشف مصادر المخدرات وطرق تهريبها والأساليب الحديثة المستعملة في ذلك ورصد الأموال المحصلة من هذا النشاط الإجرامي من أجل مصادرتها ومنع تبييضها أو استعمالها لتمويل أنشطة إجرامية أخرى.

رابعا : في مجال الحماية المدنية

التأكيد على تعزيز التعاون والتضامن في مواجهة المخاطر المحتملة التي تهدد كافة دول الاتحاد من خلال :

1- تكثيف تبادل التجارب والخبرات بين أجهزة الحماية المدنية في دول الاتحاد.
2- إجراء عمليات تدريبية ميدانية مشتركة في مجال الحماية المدنية.
3- بلورة استراتيجية مغاربية لتدبير ومواجهة المخاطر.

خامسا : متابعة تنفيذ التوصيات والقرارات المتخذة

لمتابعة تنفيذ التوصيات والقرارات المتخذة في هذا البيان تم الاتفاق على :

1- عقد اجتماعات سنوية لوزراء الداخلية.

2- عقد اجتماعات تنسيقية وتشاورية قبل الاجتماعات الدولية والإقليمية.

3- تشكيل لجنة متابعة في مجال الأمن توكل إليها مهمة تنفيذ ومتابعة توصيات وقرارات هذا الاجتماع يتم تعيين أعضائها من قبل وزراء الداخلية، وتجتمع مرة كل ثلاثة اشهر على الاقل وكلما دعت الضرورة إلى ذلك.

4- الترحيب باقتراح الجانب المغربي استضافة الاجتماع الأول لهذه اللجنة قبل نهاية شهر يونيو 2013.

5- تنبثق عن هذه اللجنة فرق عمل مغاربية متخصصة للتنسيق بين المصالح الوطنية المختصة في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية والاتجار في البشر والمخدرات والمؤثرات العقلية ومحاربة الجرائم الإلكترونية وغيرها وفي مجال الحماية المدنية.

6- تتولى الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي متابعة تنفيذ ما جاء في هذا البيان بالتنسيق مع الدول الأعضاء من خلال مديري إدارات العلاقات والتعاون الدولي أو من ينوب عنهم بوزارات الداخلية.

وفي الختام، عبر وزراء داخلية دول اتحاد المغرب العربي عن عميق شكرهم للسيد **محند العنصر**، وزير الداخلية وللسلطات المغربية، على حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة وحسن التنظيم لإنجاح أشغال هذا الاجتماع.

حرر بالرباط يوم 21 أبريل 2013